

يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

التدخل الخارجي العسكري.. احتمال جدي

◀ علاء عرفات

استدعت الأزمة الوطنية السورية العميقة، بكل مظاهرها، وخاصة نزيف الدماء السورية، مختلف مظاهر التدخل الخارجي، فعدا عن الشحن الإعلامي المنظم برزت كل أشكال التدخل الخارجي على شكل نصائح أولا، ثم مطالب، ثم تهديدات بالعقوبات، ثم عقوبات. ومع استمرار هذه الأزمة تصاعدت لهجة التهديدات بإجراءات سياسية واقتصادية من جانب دول مختلفة، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص بعد صدور البيان الرئاسي عن مجلس الأمن، فانتسعت الدائرة لتشمل دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية. واللافت منذ البداية هو الموقف التركي المعلن الذي تآرجح بين الناصح والمهدد، فأثناء أحداث جسر الشغور ارتفعت لهجة التهديدات ووصلت للتهديد باتخاذ إجراءات عسكرية، ومع الفشل السياسي لعملية تهجير السكان إلى تركيا، انخفضت هذه الالهجة إلى الأمل بإحداث إصلاحات سريعة، ثم العودة إلى الرسائل «الحازمة» ورفع مستوى الاستعداد العسكري على الحدود مع توتر الوضع، وخاصة في حماة وحمص وإدلب ودير الزور، ومناطق أخرى، ودخول الجيش والقوى الأمنية إليها، وارتفاع مستوى نزيف الدم.

وفي هذا السياق برزت وتبرز مواقف تطمينية لدى بعض الأوساط السياسية المؤثرة في البلاد، حول عدم إمكانية حدوث تدخل خارجي عسكري، استنادا إلى أن الأتراك غير قادرين وليس لديهم المبرر الكافي للتدخل العسكري، وأن أوضاع الأمريكيين في أفغانستان والعراق صعبة، إضافة لأزمته الاقتصادية والمالية، وأن لهجة التهديدات هي تعبير عن عدم القدرة والعجز والتراجع، لا بل والهزيمة، من منطلق أنه «تم إلحاق ضربات موجعة بالملحدين وعصاباتهم التي كانت تمهد بسلوكها للعدوان الخارجي»، ولهذا السبب ارتفعت أصوات التدخل ولهجته وأن كل ذلك يدخل في خانة التهويش الإعلامي، فما هي حقيقة وإمكانية واحتمال التدخل العسكري الخارجي؟.

من الخطأ في هذا المجال الانطلاق في التحليل من الوضع السوري وحده، لا بل من الخطأ أيضا الانطلاق من الوضع الإقليمي، ولتحديد مدى جدية التدخل الخارجي ينبغي الانطلاق من الوضع الأمريكي ومعرفة وإدراك الوضع العالمي برمته، على اعتبار أن الولايات المتحدة أكبر اللاعبين المؤثرين، فما الذي تقوله وقائع الوضع الأمريكي اليوم؟.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش أزمة اقتصادية ومالية كبرى وعميقة وغير مسبوق، انفجرت موجتها الأولى خريف ٢٠٠٨ وتلوح موجتها الثانية الآن، ويدور الحديث في الأوساط الاقتصادية الغربية اليوم عن انهيار اقتصادي في المراكز الإمبريالية، وخاصة أوروبا والولايات المتحدة، وهو ما يتمظهر الآن على شكل أزمة الديون العامة، وينذر باضطرابات اجتماعية يمكن أن تودي بالنظام الرأسمالي في العالم بأسره.

إن هذا الوضع يجعل الولايات المتحدة الأمريكية أمام أحد خيارين: الأول هو التعامل مع هذه الأزمة بطريقة اقتصادية سياسية، أي التنازل عن دورها العالمي والتنازل عن دور الدولار كعملة عالمية، وخفض نفقات تسليحها والانكفاء عسكريا إلى حدودها، والقبول بالمركز الثاني أو الثالث عالميا، ومجابهة تناقضاتها الداخلية الاجتماعية؛ والثاني هو محاولة الحفاظ على وضعها وإضعاف المنافسين وهو ما يعني الخروج إلى الحرب، وهو ما كانت قد بدأت منذ نهاية عام ٢٠٠١ في أفغانستان، وما سمي بالحرب على الإرهاب، وذلك في محاولة للإبقاء على وضع الدولار واستمرار عملية نهب العالم بأجمعه.

ومن الواضح أن الأمريكيين عازمون على الخيار الثاني، وهو ما تؤكد التجربة العالمية في القرن العشرين، فمع نشوب كل أزمة كبرى كانت الدول الرأسمالية تسير باتجاه الحرب وهو ما فجر حربين عالميتين، وعلى هذا الأساس ينبغي تقدير مدى جدية التدخل العسكري في منطقتنا، فهي منطقة تضم الاحتياطات الأساسية من النفط العالمي (وهو السلعة الأساسية التي يتم تسعيرها بالدولار الأمريكي)، وفي حال نشوب نزاع إقليمي واسع فيها (حرب عالمية مصغرة) سيتم وقف إمدادات النفط وارتفاع أسعاره بما يؤدي إلى الضغط على المنافسين الآسيويين والأوروبيين للولايات المتحدة، وخصوصا للصين، ويحد من تقدمهم دون تأثير يذكر على الولايات المتحدة، ويؤجل بحث وضع الدولار عالميا، أي يؤجل بحث نهب الولايات المتحدة للبشرية.

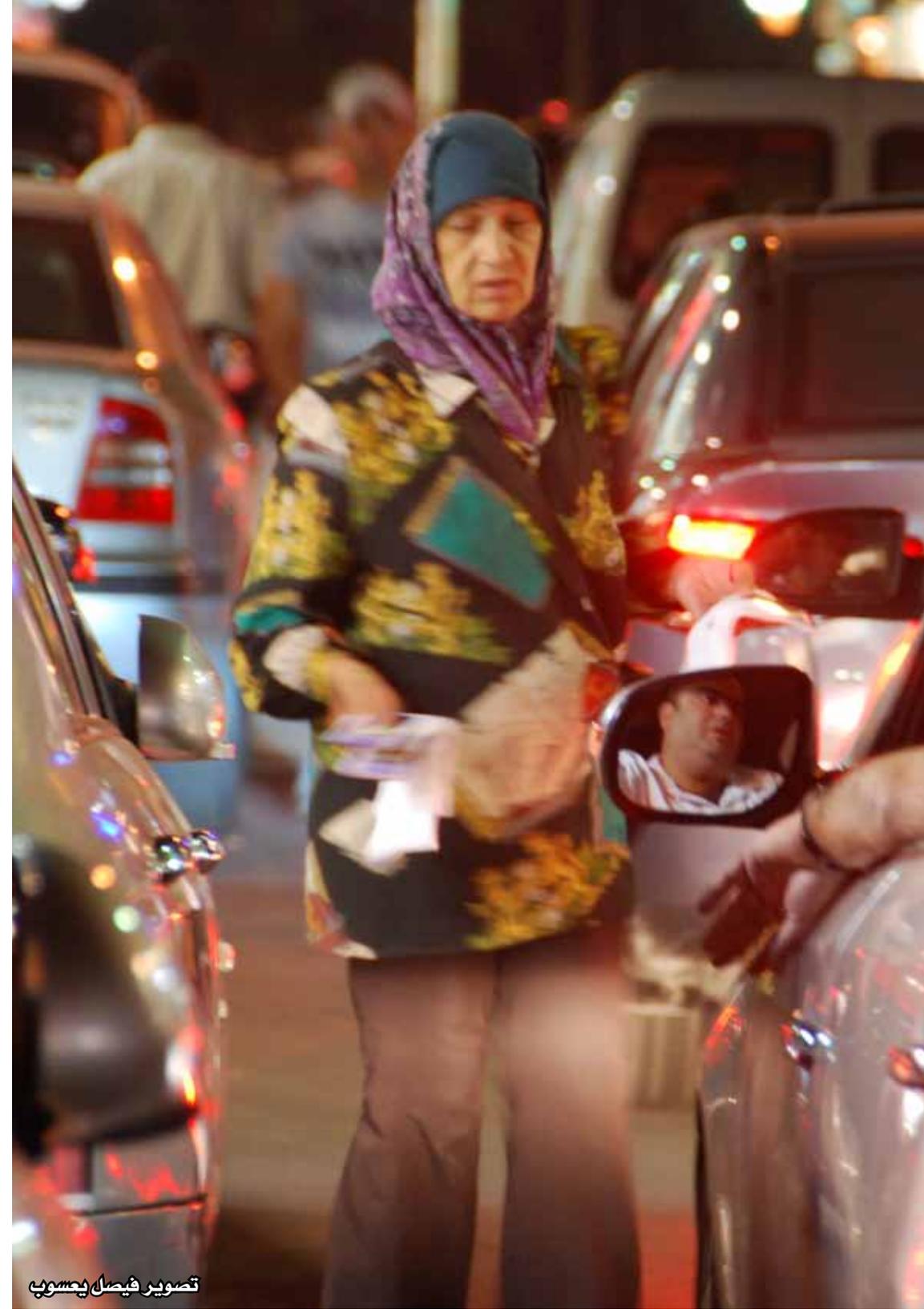
على هذا الأساس فإن منطقتنا ومنها بلادنا مرشحة للتدخل العسكري، أي يمكن أن تتحول سورية إلى صاعق لتفجير نزاع إقليمي كبير يمكن أن يبدأ بتدخل عسكري تركي أو أطلسي بقرار دولي أو دونه، على شكل ضربة جوية بداعي حماية المدنيين، وتحفيز التفاعلات اللاحقة كدخول إيران على خط الأحداث أو قوى أخرى، وإضعاف جهاز الدولة في سورية وقسمه، سواء عبر الضربة الخارجية أو تشييط الاختراقات ضمن هذا الجهاز تمهيدا لتحريك صراع طائفي أو ديني أو قومي، أكثر دموية على الأرض في سورية، ينتقل إلى مختلف بلدان المنطقة.

أي إن الوضع في سورية والمنطقة يسمح بالتنبؤ ليس إن كان هناك تدخل عسكري أم لا، بل يسمح بالتنبؤ بشكل هذا التدخل أو شكل هذه الضربة، وهي هنا في هذه الحالة ستكون ضربة مركبة؛ خارجية داخلية.

ينبغي أخذ احتمال التدخل العسكري الخارجي على محمل الجد، والعمل لمجابهته، وينتصب بين مهمات المجابهة الحالية أول ما ينتصب حل الأزمة الداخلية عبر إصلاحات عميقة وشاملة سياسية واقتصادية واجتماعية أصبحت مفرداتها معروفة «دستور جديد، قانون انتخابات على أساس النسبية، قانون للإحزاب، قانون للإعلام.. الخ»، ينتج عنها نظام سياسي جديد يعبر عن ميزان القوى القائم حاليا في المجتمع والبلاد، ويتم فيه اجتثاث الفساد وخلق نموذج اقتصادي يسمح بأعلى نسبة نمو وأعمق عدالة اجتماعية.

إن هذه الإصلاحات لا يمكن لها أن تتم دون حركة شعبية نظيفة وناشطة، والنظيفة هنا لا يمكن أن تتم إلا بجهود الحركة الشعبية ذاتها، بما في ذلك تخلصها من المسلحين وليس عن طريق قمعها بل عن طريق رعايتها وفتح الطريق أمام نموها ونضجها، لتقوم بدورها في إنجاز الإصلاحات وحمايتها، وممارسة دورها في الرقابة على جهاز الدولة وضمان نظافته وقيامه بدوره.

إن تأمين هذه العناصر منوط بإطلاق الحوار الوطني الذي يجب أن يضم ثلاثة أطراف (النظام، أحزاب وقوى المعارضة، ممثلي الحركة الشعبية)، بعد تأمين متطلبات هذا الحوار من إطلاق سراح المعتقلين على خلفية الأحداث، ووقف قمع الحركة الشعبية، وإن إنجاز هذه العملية ونجاحها يمكن أن يسمح بإيجاد تحالف وطني للقوى الشعبية والجيش الوطني في مجابهة احتمال التدخل العسكري الخارجي، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.



تصوير فيصل يحسب

بعض ملامح شهر رمضان في العاصمة ..

الشيبة الشيوعية البريطانية: «لا للعنف.. الرأسمالية هي المسبب الحقيقي للاغتراب»

الأخرى، والإحباط العام من مستقبل غير واضح.. ولحظت «رابطة الشيوعيين الشباب» أن الاقتطاع من الإنفاق العام كان له أثر متفاوت على الشباب والأقليات الأثنية (العرقية) على حد سواء، على أي حال روجت أجهزة العدو الطبقي لهذه الأشكال من الاحتجاج، وذلك لخلق أي تطور سياسي في أوساط الشباب، في وقت يعاني فيه النظام الرأسمالي نفسه من أزمة عميقة وبات مستقبه موضع شك من جانب الكثيرين. وخلصت رابطة الشباب الشيوعي البريطانية إلى التأكيد أنها تعد أن أي نضال احتجاجي بدون النظرية الماركسية-اللينينية هو مثل القيام برحلة بدون خريطة..

كإحدى النتائج الخطيرة للتضليل الإعلامي البرجوازي، ومحاولته دفع تلك الاحتجاجات المشروعة لتأخذ شكلاً غير منظم (على صورة جماهير حاقدة).. وقد اتضح ذلك من خلال تصوير وسائل الإعلام الاجتماعية لتلك الاحتجاجات على أنها غير ديمقراطية وبدون قيادة أو هدف سياسي واضح. وقال إن رسالة وسائل الإعلام هذه هي أن التنظيم غير ضروري للتغيير، وبالتالي فإن التطورات في لندن تعكس نزعة فردية دون أن تأخذ بعين الاعتبار الطبقة أو المجتمع، ولا تتجمل مسؤولياتها الاجتماعية، مضيفاً أنه من الواضح أن غضب الشباب جاء نتيجة للعديد من العوامل منها وحشية الشرطة، والتخفيض الهائل في الإنفاق العام على الشباب والخدمات

◀ إعداد وترجمة علاء أبو فراج

صرح الأمين العام لرابطة الشيوعيين الشباب (YCL) في بريطانيا، مايك مكارتي، أن هذه المنظمة تدعم مطالب شباب لندن في العدالة والمستقبل. وأضاف مكارتي: نحن ندين أعمال العنف اللامسؤولة والأعمال الإجرامية التي انتشرت على نطاق واسع في الأيام السابقة، وهي في جوهرها نتاج مباشر لممارسات النظام الرأسمالي، ونتيجة لانخفاض مستوى الأمن والاستقرار، وانعكاسات ذلك على الشباب في هذه المرحلة. يرافق كل هذا درجة حرجة وغير مسبوقه من الحرمان والاغتراب. وأوضح أن تلك الطريقة الفوضوية لتعبير الشباب عن احتجاجهم جاءت

رد وتعقيب من مدير عام..

لا أحد يستطيع أن يقف ضد المطالب المحقة للعمال

جاءنا الرد التالي من المدير العام لشركة الشهباء العامة للمغازل والمناسج يحلب، يوضح فيها وجهة نظر الإدارة ببعض النقاط التي تناولناها في مادة سابقة في الجريدة.. يقول الرد:

إلى جريدة قاسيون.. تحية وبعد:

بالإشارة إلى ما نشر بجريدتكم العدد ٥١٣ تاريخ ٢٩/٧/٢٠١١ بعنوان «الفساد والاستبداد في شركة الشهباء العامة للمغازل والمناسج بحلب»، نوضح ما يلي:

لوحظ في بداية المقال إعلان الصحفي (سالم دهش) بأن هناك استبدادا وفسادا ونهباً في الشركة بدون مقدمات، يمكن الاستنتاج منها أو الاعتماد عليها في تأكيد وجود هذا الواقع، وكان من حق أي صحفي أو أي شخص بأن يلقي بالتهمة جزافاً، وله أن ينعت كل من يكلف بمركز إداري كما يحلو له.

والمفارقة إعلانة في مطلع المقال وقوف العمال في الشركة في وجه الاستبداد والفساد والنهب، وذلك من خلال طرقهم أبواب كل من اللجنة النقابية والنقابة، وصولاً إلى اتحاد عمال المحافظة - على حد تعبير الكاتب - كل ذلك من خلال عبارات أقل ما يقال عنها إنها عبارات استفزازية، الغاية الوحيدة منها هي الإساءة، كونها تنفق على المصادقية، لا بل أكثر من ذلك، تفغل الدور الأساسي لكل من اللجنة النقابية والنقابة والاتحاد وتصويرها متواطئة أو عاجزة عن الوقوف في وجه الفساد المتخيل في ذهن الكاتب.

وفي حركة دراماتيكية يصور لنا أن هؤلاء العاملين الذين يقفون في وجه الفساد، ونتيجة لضيق السبل، يعرضون مطالبهم على السيد محافظ حلب من خلال معروض قدم منذ ثلاثة أشهر لم يلق أية معالجة، لذلك وجد في نفسه محامي الدفاع ليعرض تلك القضية على منبر الصحف.

وحتى يضيف على نفسه صفة الحياد والمصادقية واحترام الآخر، يتناول تلك القضية على أنها كما وردت في المعروض المشار إليه دون أية معالجة، لكنه نسي أو تناسى بقصد أو بدون قصد، إن كافة المعروضات المقدمة للجهات الرسمية يتم الاطلاع عليها من قبل هذه الجهات وتمت المعالجة أو الإجابة عليها، كما تم التدقيق في المعلومات الواردة فيها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى عدم التطابق بين المعروض الوارد إلينا من قبل السيد المحافظ للمعالجة، وما ورد في مقال المذكور من بنود، وكأن هناك بدا فنية حرفت وحورت وأضافت وحذفت، بل أعادت الصياغة بحيث أصبحت البنود المدرجة في المقال أقل ما يقال فيها إنها:

١- لا تمثل بأي شكل من الأشكال مطالب قانونية للعمال.
٢- تنفق على الموضوعية والمنطقية وأخلاقيات العمل، وهي بعيدة بمعظمها كل البعد عن أرض الواقع.
٣- تنفق على المرجعية وتعتمد على أسلوب المبالغة والتوهيل والإثارة الرخيصة.

لتلك الأسباب وغيرها ننأى بنفسنا في الرد على ما ورد في هذا المقال، ونكتفي بالإشارة إلى بعض النقاط وهي:

١- هناك حقيقة لا يستطيع أحد أن ينكرها سواء من الكاتب أو أي طرف آخر، ألا وهي أن الشركة ومنذ عام ٢٠٠٥ (العام الذي تسلم فيه المدير العام مهامه) انتقلت من شركة خاسرة إلى شركة رابحة، وليس كما كان يتمنى الكاتب أن تكون خاسرة حتى يقول إنها مخسرة، كما ونضيف إلى أن هذا الانتقال من الخسارة إلى الربح كان حصيلة تعاون وتعاضد بين كافة الأطراف في

بيان لجنة تنسيق النقابات العمالية..
استبدال هيمنة بهيمنة أخرى

◀ عادل ياسين

فرضت الحركة الاحتجاجية الشعبية، بما طرحته من مطالب وحقوق مشروعة، نفسها على الشارع بالمعنى العام، وأصابت بآثارها الإيجابية الكثير من المواقع التي كان يظن البعض أنها محصنة، فخلقت داخلها جدلاً وحواراً عميقين جرى من خلالها طرح الكثير من القضايا التي كانت تعتبر غير قابلة للنقاش أو التعاطي فيها، فأصبحت الآن مدار نقاش وبحث وعمل، وربما استبدال.

في هذا الإطار طرحت (هيئة التنسيق الوطنية) التي أعلن عنها مؤخراً وانبثقت عنها لجنة تنسيق النقابات العمالية، بياناً عمالياً صادراً باسم اللجنة، وجاء فيه مجموعة من القضايا التي تهم الحركة النقابية والعمالية، بحسب وجهة النظر المطروحة في البيان.

بداية نحن نرحب بأي حوار أو موقف يطرح قضية الطبقة العاملة وحركتها النقابية، من داخلها أو من خارجها، يكون الأساس فيه الحفاظ على وحدة الحركة النقابية ووحدة الطبقة العاملة، ورفض أي عمل أو سعي لطرح بدائل موازية يكون الهدف منها شق الحركة النقابية وإضعاف دورها الأساسي في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحقوقها السياسية والاقتصادية، حيث يتطلب تفعيل هذا

الدور الحرص عليها موحدة، والنضال من داخلها من أجل تطوير أدائها وخطاها ورؤيتها النقابية، التي تؤكد دائماً عليها من أجل أن تخرج الحركة النقابية من استعصائها الذي وضعت فيه عنوة، وأن تكسر القيود التي كبلتها وجعلت حراكها مرهوناً لمن هم خارجها، والذي أفضدها استقلاليتها التي قاتل من أجلها آلاف العمال والنقابيين منذ تأسيسها، فكانت الأداة الفعالة في مواجهة قوى رأس المال وتعبيراتها السياسية المتمثلة بالأحزاب البرجوازية التي سعت لاحتواء هذه الحركة، وتفصيل دورها على المقاس الذي لا تتنصر به مصالحها، وفي الاستيلاء على جهد العمال وتعبيهم، ورمي الفتات لهم.

إن الوضع الحالي لا يختلف كثيراً عما كان سابقاً، من حيث احتواء الحركة النقابية وتآطيرها ضمن مسارات محددة جعلتها فاقدة لاستقلاليتها ولدورها الواجب عليها القيام به وفقاً لمصالح من تمثلهم وتدافع عنهم، فجرى تكبيلها وإجبارها على تبني شعارات تبين فيها بعد أنها أعاققت دورها وأضعفت قدرتها على تحديد الموقف الحازم مما يجري تطبيقه من سياسات ليبرالية لعبت الدور الأساسي في إفقار الطبقة العاملة وتدني مستوى معيشتها.

إن تبني شعارات النقابية السياسية منذ عام ١٩٧٢ لعب الدور الأساسي فيما وصلت إليه من تراجع في دور الحركة، فعندما يمنع عن النقابات حق الإضراب ولا يتم الإقرار به كأحد أبرز حقوقها وأساليب دفاعها عن حقوقها فهذا يعني أنها غير قادرة على الدفاع عن تمثيلهم وعن حقوقهم المستتلة من قوى السوق التي تملك كامل الحرية في إقرار ما تراه متوافقاً مع مصالحها في النهب والفساد، بينما قوة العمل وممثليها التنظيمي (النقابات) بقيت مقيدة بآلاف القيود التي تعيق إمكانية الرد والدفاع عن حقوقها ومطالبها.

هذا وقد طالب البيان بأن تكون هناك ضمانات مستقبلية للحركة النقابية من خلال الحريات النقابية الكاملة، ومنها انتخابات شرعية ورسومية غير مهيمن عليها من أية جهة كانت، ومن أجل ذلك حدد البيان الجهة الضامنة لهذه الحريات فأخطأ خطأ فادحاً، حيث قال: «ولذلك نطالب أن تكون تبعية منظمنا النقابية إلى منظمة العمل الدولية، لتستطيع حماية حقوقها وتضمن حرية التعبير عن رأيها ومطالبها، والتظاهر ضد كل أشكال الممارسات التي تتنازل من مصالحها كطبقة واسعة ممتدة في جميع أرجاء الوطن».

في هذا يكون من سعى إلى هذا البيان قد نقل الطبقة العاملة وحركتها النقابية (من تحت الدلف إلى تحت المزراب)، أي نقلها من شكل للهيمنة إلى شكل آخر أكثر خطورة بما تمثله منظمة العمل الدولية وما تحتويه من اتحادات نقابية معادية لمصالح الطبقة العاملة ومنها حريتها النقابية، التي نادى ويسعى البيان من أجلها.

فمنظمة العمل الدولية قوامها من (أرباب العمل والحكومات ونقابات العمال)، وهي لا تملك حق أن تضمن لأحد حريته طالما هي فاقدة لحريتها بهيمنة الحكومات وأرباب العمل والاتحادات النقابية المرتبطة بها، فكيف ستضمن هذه القوى عمالة حركتنا النقابية الوطنية في نضالها من أجل حقوق العمال السوريين؟

إن من يضمن حقوق العمال هم العمال أنفسهم، بوحدتهم التنظيمية المستقلة وبأدواتهم الكفاحية التي لا تساوهم فيها على الحقوق، وليس بتبعية لهم لأية جهة كانت.

لقد ناضل العمال السوريون كثيراً، ومارالوا، ولم تكن منظمتهم تابعة لأحد، واستطاعوا انتزاع الكثير من الحقوق والتشريعات، والآن سيتابع العمال نضالهم من أجل تعزيز وحدتهم وتصلب إرادتهم في استعادة ما سلب منهم، وذلك بالنضال من أجل إعادة توزيع الثروة والأرباح لمصلحة العمال والقراء، وهذه التي لم يشر إليها البيان، مع أنها الأساس في نضال الطبقة العاملة من أجل تحسين مستوى معيشتها وحصولها على نصيبها العادل مما تنتج، وعلى حقوقها السياسية والنقابية.

■ ■

حين يكون للقضاء سلطته وكلمته:

الحكم القضائي المبرم اكتسب الدرجة القطعية ولم ينفذ

◀ علي نمر

رغم وجود الكثير من القوانين التي تنظم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، إلا أنها على أرض الواقع لم تضمن حتى اليوم حقوق الطبقة العاملة بالحد المطلوب، ولا سيما فشلها في ضبط عمل معظم الشركات والقطاعات الخاصة والمشاركة منها العاملة على الأراضي السورية، وبيبرز ذلك من أعداد الممارسات المخالفة لهذه القوانين وللأحكام القضائية في الوقت ذاته، والتي لا تزال مستمرة على مرأى من الجهات المعنية.

إحدى هذه القضايا التي لم تر طريقها للحل قضية العاملين في شركة شل التي خالفت القوانين السورية بما فيه القضاء الذي قال كلمته الفصل لكن دون جدوى.

آخر ما رفعه العمال من كتب واعتراضات الكتاب الذي وجه إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وجاء فيه:

«نرفق ريبطاً كتاب نقابة عمال النفط بدمشق رقم ١٣١/ص تاريخ ٢٣/٥/٢٠١١ بخصوص حقوق العاملين العائدين لشركة شل لتنمية النفط، حيث أدعت الشركة المذكورة أمام القضاء الإداري طالبة وقف

الشركة (إدارة- تنظيم حزبي - تنظيم نقابي) ومن خلال جهود ملموسة بذلها كافة العاملين في الشركة، وليس لأحد في ذلك فضل على الآخر، عدا عن أن هذا الربح هو مؤشر حقيقي لذلك التعاون لا يمكن لأحد أن ينكره أو يتجاهله.

٢- إن ما تم التعرض إليه وإثارته على أنه مطالب محقة للعاملين، يتم النظر إليها من قبل الإدارة وفقاً لما يلي:

إذا كانت حقوقاً قانونية محجوبة فإنه يتم منحها وفق الأصول

بالإضافة إلى محاسبة من يمنعه عن مستحقيها.

إذا كانت لا تتسجم والأحكام القانونية الناظمة فيتم رفعها إلى

الجهات المختصة لمعالجتها وفق الأصول.

إن المطالب المحقة للعمال لا يستطيع أحد أن يقف ضدها. ولكن المطالب التي ليست من صلاحية المدير العام أو الجهات الوصائية، وهي بحد ذاتها مخالفة للأنظمة والقوانين فتعتبر مطالب تعجيزية لها غايات أخرى في هذه الظروف الحرجة ولا تخفى على أحد.

ولابد من الإشارة في هذا المجال إلى انه لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يكون هناك خلاف على التنفيذ بين كل من الإدارة والتنظيم النقابي طالما أن هناك سقفاً هو القانون وان القضية هي قضية مصلحة عامة.

٣- إن المهنية الصحفية تقتضي من الصحفي التقصي عن مصداقية الخبر ومصدره لا أن يتم نشره لمجرد الرغبة في النشر وكأنه عثر على غنيمته أو مكسب يسير فيه لمن يضعه خصماً له والحقيقة هي انه بذلك يسير إلى نفسه قبل الإساءة إلى غيره فكيف إذا كان الأمر يكون من خلال قيامه هو بعينه أو أحد غيره استغلال بعض العاملين في فبركة الأمر مع شن حملة وإطلاق أحكام مع ما يرافق ذلك من كيل للاتهامات بحق المدير العام لإضفاء المشروعية لإرضاء لبعض النفوس المريضة.

في كل الأحوال إذا كان الكاتب قد صور لنا نفسه على انه الأمين على النقل كما ورد في المعروض المقدم من قبل العاملين في الشركة مكتب السيد المحافظ (تخميناً أو إحاء من الغير) دون اطلاع مباشر.

فانه لم ينس بحركة تحريضية أن يعلن أنه يضم صوته إلى أصوات عمال الشركة في نهاية المقال لتحقيق كل المطالب المشروعة والمحققة لعمالها، وبأسرع وقت، (على حد تعبيره)، والمطالبة بفتح تحقيق بقضايا الفساد التي تجري بالشركة بذريعة إن العمال فرغ صبرهم وسيستخدمون حقهم المشروع من أجل تنفيذ مطالبهم ألا وهو حق الإضراب، ولم يخف أن الجريدة ستدعم ذلك إن اضطرت العمال إلى ذلك.



لكنه في واقع الأمر نسي أن يحدثنا عن مآتم الإعداد له قبل كتابة هذا المقال من خلال تحريض مجموعة من العمال في الشركة لتجميع أنفسهم والقدوم بشكل جماعي إلى الشركة وإعلان إضراب، على أن يقوم بتغطية هذا الإضراب إعلامياً مصرحاً عن نفسه أنه إنسان مهم ويحمل هوية أمنية تمكنه من الدخول إلى أي مكان.

ختاماً ما نود التأكيد عليه في هذا المقام ما يلي:

١- نضم صوتنا إلى كل أصوات الحق بضرورة الوقوف على كل

التجاوزات والمخالفات.

٢- نحفظ بحق المقضاة لمن يسعى ويتعمد الإساءة الشخصية.

المدير العام

تعقيب المحرر.. حقوق العمال أولاً وأخيراً

نشكر إدارة شركة الشهباء العامة للمغازل والمناسج بحلب على تفضلها بالرد، وبناء على ما تقدمتم به من ملاحظات فإننا نبين ما يلي:

أولاً: لا نريد الدخول بالتفاصيل الكثيرة التي جاء بها ردكم، والتي تشير إلى قضايا شخصية ترون أن كاتب المقال تهجم بها عليكم، كما ختمتم، مع أن المقال قد أشار إلى وقائع مثبتة بالمعروض الذي تقدم به العمال إلى محافظ حلب السابق، مطالبين إياه بالعمل على إنصافهم وتحصيل حقوقهم التي ذكرها المقال المشار إليه.

ثانياً: للتأكد مما نشر في المقال المشار إليه قمنا بالاتصال ببعض العمال الذي تقدموا بالمعروض إلى محافظ حلب حيث تم تسليمه مع البرغي المرفق بالمعروض، وقد أبدى العمال استعدادهم بالمتول أمام أية لجنة تحقيق تشكل للنظر فيما تقدموا به من مطالب.

ثالثاً: نحن نتضامن مع جميع الحقوق العمالية، وهي كثيرة، ومن ضمنها حقوق العمال في الشركة التي تراسون إدارتها... وحين نشرنا المقال المذكور أعلمه لم يكن لنا أي هدف شخصي، بل كل ما كان ويبقى يعيننا هو مصالح العمال وحقوقهم. وفي جميع الأحوال فإن القضية أصبحت بينكم وبين محافظة حلب.

وشكراً لاهتمامكم..

■ ■

أبقى القرار المطلوب وقف تنفيذه نافذاً مما يعود للمؤسسة متابعة تنفيذ إجراءات الحجز لذلك، وجهت الإدارة العامة وبكاتبها رقم ٩٢٥/٣/ص تاريخ ٢٣/٢/٢٠٠٢، فرع دمشق لتنفيذ مضمون كتاب مجلس الدولة المشار إليه، علماً أن المدير العام للمؤسسة فوض مدراء الفروع بالمحافظات بتنفيذ الأحكام المكتسبة الدرجة القطعية بموجب التعميم رقم ٢٨/٣٨/تاريخ ١٨/١/١٩٩٤.

علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط أكد أن النقابة والاتحاد العام للعمال قاموا بمخاطبة جميع الجهات للمطالبة بحقوق هؤلاء العمال، فتم رفع العديد من المذكرات إلى رئاسة مجلس الوزراء مبينين فيه الضرر الذي لحق بهم.

وأكد مرعي أن الجميع كان وما زال بانتظار الرد عسى ولعل الجهات المسؤولة تنصف مواطنيها وخاصة أبناء الطبقة العاملة، ولكن ومع الأسف الشديد جاء معظم الردود مخيبة للأمل والظنون ومختصرة ومتجاهلة كل الوثائق بما في ذلك الحكم القطعي. والسؤال هو: هل تنتهي هذه القضية لمصلحة العمال بعد كل هذا الانتظار؟ أم إننا سنشهد حكومات أخرى متعاقبة حتى تلاقى مشكلتهم الحل المناسب الذي وافق عليه القضاء بقرار وحكم قضائي اكتسب درجة القطعية؟

■ ■



القرار ١٦٣/١٦/٢٥/د تاريخ ١٠/٧/٢٠٠٠ الصادر عن مدير فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدمشق تتضمن أحقيتهم بالاشتراك لدى التأمينات، وتم توجيه إنذار بهذا الخصوص إلى شركة شل، وقد حصل العاملون المذكورون على حكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية بالقرار رقم ٩٧٢/م لسنة ٢٠٠٠ ورفض الطعن المقدم به». المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدورها أرسلت كتاباً تحت الرقم ٤٧٤٩/٣، تاريخ ١٢/٦/٢٠١١، إلى وزير الشؤون تؤكد فيه أنه «بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٠ تقدم بعض عمال شركة شل لتتمة النفط بشكوى إلى مؤسستنا برقم ١٢١٤٦ تفيد بأن الشركة المذكورة لم تقم

الحركة النقابية.. والحركة الاحتجاجية الشعبية

◀ ع. ياسين

تعرضت الحركة النقابية السورية، كمنظمة مدافعة عن الحقوق السياسية والاقتصادية للطبقة العاملة الوطنية، منذ اللحظات الأولى لتأسيس أول نقابة عمالية وحتى الآن، لهجوم واسع كان يأخذ أشكالاً وألواناً مختلفة من الحدة والعنف والهيمنة والاحتواء، وذلك تبعاً للظروف المحيطة بعمل الحركة النقابية تاريخياً، وتبعاً لموازين القوى السائدة في كل مرحلة من مراحل النضال النقابي والعمالي، وانعكاس تلك الموازين على الحركة النقابية، وتفاعلها داخل الحركة وتأثيرها على آلية عمل النقابات وخطها ورؤيتها وبرنامجهما النقابي الذي تعمل وفقه، ومازال هذا القانون ساري المفعول، ويأخذ مدهاء ودوره فيما ذكرنا، مؤثراً تأثيراً واضحاً في فاعلية الحركة النقابية على الأرض.



لعبت عوامل عدة في إنضاج الظروف المناسبة للطبقة العاملة السورية من أجل أن تكون لها منظمة نقابية عمالية مستقلة، تقود النضال العمالي اليومي وعلى جبهات مختلفة، منها في الجانب المطالب من أجل انتزاع المزيد من الحقوق والمكاسب للعمال، مستخدمة في ذلك كل أشكال النضال السلمي، ابتداءً من العرائض وصولاً إلى الاعتصامات والإضراب المحدود والإضراب العام، وفي الجانب السياسي الذي واجهت فيه الأحزاب والقوى البرجوازية التي سعت لإخترافها وزجها في صراعاتها الحزبية، حيث عملت هذه الأحزاب على إيجاد ركائز لها داخل الحركة النقابية سرعان ما أطيح بها وتم تخليص الحركة النقابية منها وإعادة توحيدها بالشكل الذي تم الإعلان عنه، وهو الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية. ولكن السؤال المهم: «كيف استطاعت الحركة النقابية أن تطور أدائها التنظيمية والكفاحية، وهي قليلة الخبرة وحديثة التكوين نسبياً؟»

ورداً على هذا السؤال يمكن ذكر ما جاء في الوثائق الصادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال حول تاريخ الحركة النقابية والعمالية... «لذلك، ومن هنا برز دور الحزب الشيوعي السوري - اللبناني لمساعدة الطبقة العاملة في رفع مستوى تنظيمها النقابي على الصعيد الوطني والطبقي، وفي تأطير هذا التنظيم على أرض الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي مكن الطبقة العاملة فيها من ترسيخ فكرها العمالي ورفع مستوى وعيها الطبقي وتعزيز دورها في النضال الوطني وفي ساحة النضال الطبقي المحلي والعالمي».

إذ، الدور الفاعل للقوى التقدمية، وفي مقدمتها الشيوعيون، ساعد على تطوير الحركة النقابية والعمالية، وسلحها بالبرامج المعبرة عن مصالحها، وهذا ما جعل قدرتها على مواجهة الأعداء الطبقيين أعلى، ولعل هذا ما تفتقده الآن هذه الحركة بالرغم من الوجود الشكلي للشيوعيين داخلها، من خلال قوائم الجبهة التي تتجج دائماً دون أن يكون للعمال رأي حاسم في الموافقة عليها أو رفضها، وهذا ما أضعف الحركة النقابية وجعل ثقة العمال بها ليست كما يجب، وهذا ما سنفصله ونود التأكيد عليه في هذا السياق، وتأكيدنا هذا هو من أجل فتح أوسع حوار حول واقع الحركة النقابية، وضرورة أن يكون لها دورها الفاعل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

١. **استقلالية الحركة النقابية:** لقد أكد تاريخ الحركة النقابية وتجربتها الطويلة نسبياً أنه لا يمكن لهذه الحركة أن تناضل وتدافع عن حقوق العمال دون أن تكون مستقلة في أدائها المعبرة عمن تمثّلهم، ومستقلة في قراراتها عن هيمنة الأحزاب السياسية، ولا نعني بذلك أن تكون الحركة النقابية بعيدة عن العمل السياسي، فالعمل السياسي ومشاركتها فيه هو جزء لا يتجزأ من حراكها العام، بل ما نعنيه ألا تكون قيادات الحركة النقابية ناطقة بلسان أيٍّ من الأحزاب في النقابات، مما سيفقدها استقلاليتها في صياغة برامجها وخطابها وتكوين أدائها التي ستناضل على أساسها، وهذا ما جرى تماماً خلال العقود الخمسة السابقة حيث تأطر نضال الطبقة العاملة وحركتها النقابية وفقاً لما يأتيها من خارجها،

وليس وفقاً لما تقتضيه مصالحها ومصالح من تمثّلهم، ويمكن القول إن حصر عمل النقابات في الجانب السياسي من خلال الحركة النقابية السياسية قد لعب دوراً في إضعاف دورها في الحركة العمالية التي تنامت مطالبها واتسعت بتوسع نمو المصانع والشركات، سواء في القطاع العام أو الخاص، وهي لا تستطيع الحراك خارج ما هو مرسوم لها، ويمكن أن ندلل على ذلك بالموقف غير الفعال بمنع الترسّيات الجماعية التي تعرض لها العمال في المواقع المختلفة في القطاع العام أو الخاص، أو كذلك موافقة النقابات على قانون العمل الجديد بعد أن كانت متحفظة على الكثير من مواده، وموافقها من السياسات الليبرالية حول إصلاح القطاع العام وإعادة الحياة إليه... إلخ، من القضايا التي تحتاج إلى وقفة جادة ليبحثها وتبين أوجه القصور والتقصير في مواجهتها والتصدي لها.

٢. **الحريات النقابية:** حيث هي المفتاح الحقيقي الذي يطور دور الحركة النقابية والعمالية في كنفه، واتسع تأثير النقابات السياسي والاجتماعي، فلولاً تلك الحريات التي انتزعتها الحركة النقابية ما استطاعت الحصول على الكثير من الحقوق التي كان أرباب العمل وما يزالون لا يعترفون بها ولا يقرون بأحققتها للعمال، عند هذا تلجأ النقابات لحقها المشروع في الدفاع عن مصالح من تمثّلهم من خلال إعلان الإضراب أو الاعتصام، ولكن منذ الستينيات من القرن الماضي، جرى تحريم هذا الحق على الحركة النقابية ومصادرته، وبالتالي فقدت أهم أسلحتها الفعالة التي أقرتها اتفاقيات العمل الدولية والعربية، وصادقت عليها سورية،

العمال المؤقتون بالمخابز في دير الزور ومشروع الهيمنة والفساد

◀ زهير مشعان



منهم إلى المحافظ وقدموا عرضة تطالب بتثبيتهم أسوة بغيرهم من العمال، خدمات جميعهم تمتد بين الأربع سنوات وأربعة عشر عاماً من العمل والإنتاج لتأمين لقمة الخبز وأمن الشعب الغذائي، كما لدى كل واحد منهم أسرة تتعاش على هذا الراتب.. وقد التقت «قاسيون» بالعمال المتضررين، وتابعت الموضوع مع نقابة عمال الصناعات الغذائية المعروفة بمواقفها الصلبة في الدفاع عن حقوق العمال ومكاسبهم..

إن قصة العمال بدأت حين طالبت النقابة بمسابقة لتعيينهم وتثبيتهم، وتقديم أوراق لترشيحهم عن طريق مكتب العمل في مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل.. لكن الشؤون لم تفعل ذلك طيلة السنين حتى دخل إلى العمل المادة /١٦٢/ من قانون العمل خمسين، والتي تنص على: (يضاف إلى شروط التعيين في الفئة الرابعة بعد ست سنوات من نفاذ هذا القانون أن يكون المرشح حائزاً على شهادة التعليم الأساسي)، أي الشهادة الإعدادية.. لكن المسابقة ذهبت أدراج الرياح، وضاعت معها آمال العمال وحقوقهم، وأصبحوا بكل بساطة دون طبابة وضمانات، ودون طبعية عمل والحرمان من جميع الحقوق التي حققها العمال طيلة نضالهم بتضحياتهم وعرق جبينهم..

وفي هذه الأيام وبعد صدور قرار التثبيت أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة، ومنها الشركة العامة للمخابز التي أعلنت عن إجراء اختبار لملء الشواغر في المحافظة، بمقدار /٩٤/ شاغراً من مختلف الفئات، وذلك بتاريخ ٢٠/٧/٢٠١١، بالكتاب

رقم ٥٣/٥٠٩/٩٦٣ وحدد يوم ٢٨/٧/٢٠١١، آخر موعد لتقديم الطلبات، ثم مدد التقديم إلى ٨/٨/٢٠١١، كما حددت الشروط اللازم توفرها، وأهمها أن يكون المتقدم قد أتم الثامنة عشرة، ولا يتجاوز الخامسة والثلاثين، وذي بنية جسدية سليمة، وأوراق أخرى منها شهادة قيد عمل من مكتب التشغيل، والشهادة العلمية والتي حسب المادة /١٦٢/ من القانون /٥٠/ طبقت عليهم على أن يكون حاملاً لشهادة التعليم الأساسي.

إن الشروط التي طلبتها الشركة تحرم أغلب العمال الموجودين من التثبيت، وبالتالي من عملهم، خاصة ما يتعلق بشروطي السن والشهادة، مما يعني تعيين عمال جد بدلا عنهم، وهنا لا نقصد الإساءة لأي باحث عن عمل لأننا مع حق أي مواطن في العمل سواء الموجودين على رأس عملهم، أو العاطلين عن العمل الذين حرموا من الفرص نتيجة السياسات الاقتصادية الاجتماعية المسيئة بحق الشعب والوطن التي طبقت في السنوات الأخيرة، والتي لم يحاسب منفذوها إلى الآن، وخاصة الحكومة السابقة وطاقمها الاقتصادي وعلى رأسهم النائب السابق عبدالله الدردري...

لقد رفعت نقابة عمال الصناعات الغذائية مذكرة إلى اتحاد عمال دير الزور، والذي بدوره حولها إلى الاتحاد العام بتاريخ ٢٤/٧/٢٠١١، والتي تتضمن شكوى العمال المؤقتين والمطالبة باستثناء جميع العاملين من شرط العمر كون هؤلاء العمال أصبحت لديهم خبرات، وطبيعة عملهم طيلة الفترة السابقة لا تتطلب ذلك.. ولم تستطع النقابة

المطالبة باستثنائهم من شرط الشهادة كون العمل بالمادة /٦٢/ ساري المفعول. وهنا أيضاً لا بد من التنويه لما يتعرض له عمال معمل السكر والصوامع والحبوب من ضغوطات العمل، واتهامات بعض المزارعين الذين يوردون إنتاجهم لهذه المؤسسات سواء بفرض نوعية الإنتاج أو بطريقة استلامه، نتيجة لغياب المسؤولين والأجهزة الرقابية، وغيرهم ممن يدعون غيرتهم على أمن الوطن، وتهربهم من مواجهة المواطنين وحقوقهم... بينما يكونون وحوشاً على المتظاهرين السلميين المطالبين بالحرية والكرامة بالاعتقال والتعذيب وغيرها.. لاشك أن معاناة الفلاحين كبيرة، وكذلك العمال والذنب ليس ذنبهم فهم أيضاً مضطهدون ومستغلون.

وبعد.. لا شك أن معاناة عمال المخابز هي معاناة كل العمال المؤقتين في مختلف القطاعات الإنتاجية بالدرجة الأولى، وكذلك بقية القطاعات الأخرى، ولا شك أيضاً أن الانقاص من الحقوق بدأ قبل أن تُلغى المادة الثامنة من الدستور، والتي لم تلغ إلى الآن، وإن تخفي بعض الفاسدين وراءها لم يعد ينطلي على أحد، وخاصة أصحاب الحقوق من العمال.. بل وأن المسألة لم تعد مسألة المادة الثامنة فقط. فنحن بحاجة لإسقاط نظام الفساد المستشري..

بحاجة لدستور جديد ونظام جديد.. بحاجة لتغيير جذري وشامل، بحاجة إلى حراك سياسي عمالي يساند الحراك السياسي الشعبي وبمساندة القوى الوطنية الشريفة أينما كانت من أجل تحقيق التغيير الجذري، ونسف كل السياسات السابقة والقائمين عليها، والمؤلفة قلوبهم والفاستدين البكار والتجار، ومحاسبتهم علناً على ما ارتكبوهم بحق الوطن والمواطن.. لقد بات الوطن بحاجة إلى نظام ديمقراطي يقانون أحزاب، وانتخابات وإعلام تتيح فيه المشاركة والتعبير عن الرأي، والوقوف في وجه كل مستبد وظالم ومستغل، بتنا بحاجة إلى نظام يحمي الوطن، ويحرر الجولان المحتل وكل الأراضي المغتصبة، ويحقق العدالة الاجتماعية التي هي الاشتراكية الحقيقية من خلال إعادة توزيع الثروة، والإنساني، ويحقق كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار، وكل ما عدا ذلك من حلول ترفيعية فهو باطل... باطل... باطل...!!!

■

أحقاً هم عمال؟!!

هناك الكثير من مواقع العمل الحيوية في البلاد، تتيح للعاملين فيها أن يستولوا على مال منتهوب كبير، إما على شكل رشى وهدايا «محرزة»، أو على شكل تعدد مباشر على المال العام بأشكال وأساليب مختلفة. وإذا ما تجرأ مدير أو وزير على نقل هؤلاء «العمال» أو «الموظفين» من أماكن عملهم لسبب أو لآخر، عندها تقوم الدنيا ولا تقعد، وسرعان ما يتصل بالمدير أو الوزير «الجرىء» المنتفذ فلان، وضابط الأمن فلان، والتاجر فلان، والمخبر فلان.. ليتهدد ويتوعد، ويطالب بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه والإلا...!!!».

طبعاً، هؤلاء «العمال» جرى تعيينهم أصلاً بصفقات محددة، وهم غالباً من أصحاب «الواسطات» الثقيلة، ولا يلبثون أن يشكّلوا فيما بينهم ومع داعميهم شبكات فساد ومافيات متجانسة، والويل الويل لمن يتجرأ على مساءلتهم أو محاسبتهم، أو حتى نقلهم من أماكن عملهم التي تدر عليهم ذهباً وسطوة..

حصل ذلك مؤخراً مع العديد من المدراء العاميين، وسيستمر بالحصول إلى الأبد إذا ما استمر الواقع السياسي والاقتصادي - الاجتماعي القائم في البلاد على حاله.. هذا جزء من لوحة الفساد في البلاد..

■

■

تلوث المياه يخلف حالات مرضية في مدينة إزرع

◀ مراسل قاسيون - درعا

إن الحالة الصحية السليمة للمواطنين عنوان هام من عناوين الحضارة والتطور، وهو مظهر من مظاهر اهتمام الحكومة والسلطات المعنية بالجانب الصحي والخدمي للمواطن، وأن الإهمال في هذه الناحية قد يؤدي إلى أمراض وأوبئة خطيرة تهدد حياة المواطنين.

وفي العدد /٤١٧/ لصحيفة «قاسيون» الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٢ تحت عنوان (المياه الجوفية في إزرع نقية أم ملوثة؟) تحدث المقال عن سوء تنفيذ شبكة الصرف الصحي، وعن تقاطعها مع مصادر مياه الشرب، وعن عدم وجود دراسة صحيحة لمناسيب شبكة الصرف الصحي، ما يجعلها لا تؤدي الدور المطلوب منها، ويجعل منها مصدراً دائماً للتلوث، وحتى تاريخه كانت قد أغلقت في مدينة إزرع ثلاث آبار بسبب تلوث مياهها بمادة النتريت، وهو تلوث كيميائي ناتج عن مياه الصرف الصحي.

في الأسابيع الثلاثة الأخيرة بدأت تظهر حالات مرضية كثيرة في المدينة أخذت شكل أعراض هضمية من استمرار وسهالات ومغص شديد وارتفاع الحرارة ووهن عام.

ومن الانتشار الواسع للحالات المرضية اتجهت الشبهة نحو تلوث المياه كعامل مسبب، وتحليل عينة منها ثبت تلوث المياه وبنسبة عالية بالمكورات العقدية، وللخروج من هذه الحالة سارع المعنيون

يساهمون.. وإن «طوبه» افتراضية

ظهر في فضاء الإنترنت المحلي- إذا صح التعبير- مؤخراً، مئات الصفحات والمواقع الشخصية التي أطلقها شباب سوريون، وغالبا ما تتسم هذه الصفحات الجديدة بتناولها لمواضيع متصلة بمستجدات الحياة (ولنقل السياسية) في البلاد، سواء لجهة إبداء الرأي وتثييت المواقف، أو لجهة النقد والتحليل وتحميل الصور والفيديوهات ذات الصلة.. فمن أين ظهر كل هذا الزخم.. ولماذا؟.

لقد كشف الشباب السوريون على اختلاف مشاربهم ومادياتهم» عن رغبة عارمة تسكنهم للمشاركة في بناء مستقبل أفضل، حتى وإن اقتصر الأمر على «طوبه» افتراضية يرفعونها على جدار افتراضي في موقع «فيس بوك»، ويجتمع في هذه النزعة بطبيعة الحال المعارضون والموالون باستثناءات قليلة نسبيا .

لقد أخذ الحراك الشعبي «المقيد» بكثير من الإثقال أشكالاً عدة في سورية، فبعيدا عن التظاهر السلمي الذي اختار الكثيرون سلوك طريقه، تجد غير القادرين على مواجهة «الجهول» الذي ينتظرهم في الشوارع، والذين انتقوا لأنفسهم طريق «التظاهر الافتراضي»، وقد خرجت من بين أصابعهم صفحات إنترنت سورية إنكهة والمعنى، فأعطت شكلاً جديداً للاحتجاج على بعض الأمور الحياتية المعاشة والمطلوب توفيرها في حيز العيش، وعلى رأس هذه المطالب مثلاً استشرء، واستمرار استشرء النهب الذي تمارسه قوى الفساد في البلاد، وكذلك «تطنيش» السلطات لالتزامها بمعاقبة بعض المتورطين بتأجيج نار الأحداث خلال الأيام الأولى في درعا على سبيل المثال، أو المطالبة بتأميم شركات الهواتف الخليوية على اعتبار ملكية الهواء والمجال الجوي الحيوي لسورية هي ملكية عامة، يجب أن تعود فوائدها للمصالح العام أولاً وأخيراً.. وهكذا دواليك إلى أن بات يمكن للمتصفح العابر أن «يتفشكل» بصفحات عديدة ترسم بمجموعها ألوان طيف المطالب الشعبية الشبابية في سورية، وبكل مدارس الرسم!.

إذا كان المتظاهرون في شوارع المدن قد اختاروا الهتاف بأعلى الصوت وبأعلى السقف سبيلاً للتعبير عن رغبتهم الحقيقية في نقل البلاد إلى مستوى أرقى من العدالة والتعددية والحريات، فإن المتظاهرين الافتراضيين قد اختاروا ملء الفراغ بين قلوب المتظاهرين القوية وشعاراتهم الصداحة بين الأزقة، ولهذا فقط، ودون أن يدري أحد، يأخذ الشارع السوري (بشقيه الواقعي والافتراضي) بالنمو ويلورة برنامج عمل ما يزال ينقصه الوضوح يصل بسورية أرضاً وشعباً إلى المستقبل بأقل الخسائر والكلف.

إنه زخم الشباب الراغب بنيل حصته من التغيير، وهو ضروري ضرورة الشمس للإنبات، ولذلك ربما يمكن القول: إن سورية بأبنائها بألف خير.

■ ■

■ ■

قد تتوقف الحالات المرضية بوضع نسب عالية من الكلور المعقم، ولكن بالإضافة لجودة المياه فإن أي خلل يصيب أجهزة المعالجة، لأي سبب كان، صيانة أو انقطاع التيار الكهربائي أو غير ذلك، سوف يؤدي إلى عودة المشكلة للظهور، لذلك على الجهات المعنية بالأمر معالجة المشكلة من جذورها لتأمين مياه نظيفة وصحية للمواطنين، ونطالب باتخاذ التدابير الحضارية المتطورة من أجل ذلك، وليس حلولاً ترقيعية لا تلبث أن توصلنا إلى مشكلة أكبر وأعمق.

■ ■

والفحص يجب أن يشمل الفحص الجرثومي والفحص الكيميائي.

- المستوى الثاني: فحص المياه بعد تعقيمها لتحديد فعالية المعقم.

- المستوى الثالث: فحص المياه التي تصل إلى المواطن وهذه تعطي مؤشراً على صلاحية الشبكة ووجود أو عدم وجود أي تلوث فيها .

إن البداية الصحيحة في التشخيص تؤدي إلى نتائج صحيحة، وتجاوز أية خطوة سوف يؤدي إلى نتائج غير صحيحة، وبالتالي حلول غير صحيحة.

بالأمر إلى وضع مادة الكلور التي تستخدم في تعقيم الماء بتركيز عالٍ، بحيث أصبحت المياه لا تطاق.

إن حل أية مشكلة لا يكون يخلق مشكلة أخرى، يجب أن يكون الحل مبنياً على أسس علمية وتقنية، وذلك بتحديد مصدر التلوث بدقة ثم المعالجة المطلوبة، وتحديد التلوث يجب العمل على ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول فحص مياه الآبار التي تغذي شبكة مياه الشرب، وذلك قبل عملية التعقيم، لتحديد إن كان هناك تلوث في إحدى هذه الآبار،

اعتماد الغاز في مجال النقل بقي حبراً على ورق



الخاصة باستيراد باصات تعمل على المازوت، وفي ذلك مخالفة لقرارها السابق من جهة، واستهتار بالبيئة الذي يتطلب الحفاظ عليها استخدام سيارات بدرجة انبعاثات غازية وكربونية أقل من جهة أخرى، وهذا يحققه التحول التدريجي للسيارات العاملة على الغاز..

فأعداد السيارات العاملة على المازوت لم تنخفض، ولم يلحظ السوريون زيادة في أعداد سيارات الغاز حتى تلك العامة التي استخدمتها الشركات الخاصة، على الرغم من أن اعتماد الغاز في مجال النقل سيحافظ على البيئة، ويطيل عمر محرك السيارة، وسيخفف تكلفة النقل على جيوب السوريين، أي أن هذا الاعتماد سيحقق وفراً للاقتصاد الوطني، أفلا تتطلب كل هذه الإيجابيات الإسراع في اعتماد سيارات الغاز؟ وما هي المعوقات التي أبطلت مفعول قرار صدر قبل تسعة أعوام؟ أم أن هناك أشخاصاً بموقع القرار غير مهتمين لأولوية البيئة، ولا لأهمية هذا التحول؟. ■ ■

قرار اتخذته الحكومة منذ العام ٢٠٠٢ بإيقاف استيراد السيارات العاملة على المازوت، لما لهذا من أهمية على تخفيض حجم الانبعاثات الكربونية التي تساهم بتلوث البيئة السورية، وخصوصاً مدينة دمشق التي تكاد تحتقت من شدة التلوث الحاصل، والناتج عن أعداد السيارات الكبير الداخل إلى المدينة بالدرجة الأولى، وخصوصاً سيارات المازوت التي تعد أكثر ضرراً للبيئة، وما لذلك من فاتورة مقابلة تدفعها وزارة البيئة..

وزارة النقل لم تخط خطوات تذكر في مجال إيقاف أو تقليص حجم سيارات المازوت المستوردة، وبقيت الدعوات الدائمة باتجاه الاعتماد على الغاز في وسائل النقل والمواصلات حبراً على ورق، على الرغم من الحديث المتكرر منذ سنوات غير قليلة عن استخدام ١٠٠٠ باص نقل داخلي يعمل على الغاز، إلا أن ذلك لم يتم، وما استوردته سورية من هذه الباصات كان يعمل على مادة المازوت، كما أن الحكومة سمحت للشركات

طريق دمشق - السويداء.. مشروع مدى الدهر

شهدت محافظة السويداء، على مدى سنوات طويلة، نهضة عمرانية واسعة، وزاوجت بين التنوع الجغرافي والتاريخي، وهذا ما جعل منها متحفاً طبيعياً جاذباً للسواح الذين يتوافدون للاطلاع على هذا الإرث التاريخي الذي ضم تنوعاً غير مسبوق للأثار والأوابد، ومن أجل التعريف بهذه الكنوز الوطنية شهدت المحافظة انتشاراً واسعاً للمنشآت السياحية، وذلك يتطلب المزيد من المرافق والخدمات العامة والبنى التحتية، ما يسهل إنجاز المشاريع المتعددة، ويشجع السواح والمستثمرين من أبناء المنطقة وغيرهم على زيارتها والاستثمار فيها.

إن الرباط الأساسي لهذه المحافظة مع جاراتها درعا ودمشق وريف دمشق، هو الطريق الدولي الذي تم إقراره وتخطيطه منذ أكثر من ثلاثين عاماً، هو طريق الحج والوصلة الأساسية فيه هي الطريق الواصل بين دمشق والسويداء، الذي تم تنفيذ تأهيله (تعريضه وتحسينه) على مراحل خلال العقدين الأخيرين ببخط شديد، وكانت ميزانيته المرصودة في كل عام لا تتفد منه سوى كيلومترات قليلة، فهل كانت الميزانيات قليلة أم كان يتم نهبها؟ الحقيقة أن هذا السؤال قد أكل الدهر عليه وشرب، لذلك نعود إلى تنفيذ الطريق في مرحلته الأخيرة، فقد شهد المشروع ثلاثين عاماً من التخطيط، وعشرين عاماً من التنفيذ، وما زالت ملامحه النهائية لم تكتمل، ففي كل يوم حفرة جديدة وكوع جديد وتحويلة جديدة وخرق جديد للزفت الجديد!

عقود طويلة لم تكن كافية لوضع الدراسة الفنية والتخدمية للطريق بكل مفاصله، فقد تم مؤخراً التعاقد على تنفيذ معبري لاهثة والمتونة، وتم بشكل إبداعي لحظي غير مدروس تأمين الحلول الطرقيه للقرى الأخرى بشكل أفقي، ومعظم المفاقر على الطريق غير مخدمة بشأخصات وإشارات ما يسبب الكثير من الحوادث المميتة حتى بات يعرف باسم (طريق الموت) مع أن كلفة الطريق قد بلغت أكثر من مليار ليرة سورية، لطول لا يتجاوز الـ ١٠ كم، ويشير البعض إلى وجود حالات فساد وترهل في عمل المحافظة، ويلاحظ وجود هذه الظواهر وبشكل متفاوت في مفاصل العمل لبعض المؤسسات.

ومن الظواهر المفرزة على الطريق حالياً خروقات للزفت الجديد لإنشاء ممرات للمشاة عند بعض التجمعات السكنية، ومصارف لمياه الأمطار، ولا نعترض على تنفيذ هذه الممرات والمصارف فهي ضرورية جداً، ولكننا نعترض ونستغرب عدم لحظها على المخطط الأساسي للطريق، عند دراسة المواصفات الفنية والخدمية له. فهل كان تجاهلها مقصوداً لفتح عروض مشاريع جديدة على الطريق؟ أم كان خطأً فنياً ولم يكن الدارس على القدر الكافي من الكفاءة والمعرفة؟ قد يكون الأوان قد فات على هذه الأسئلة ولكننا نطالب بالإنجاز السريع لما تبقى من خدمات على الطريق، حماية للمواطنين من موت يتربص بهم على مفترق طرق. ■ ■

محطة «جروة» مجدداً.. ردّ وتعقيب

طرحها على السيد وزير الري، ومن ضمنها الجمعية المذكورة، ورفعت للجهات ذات العلاقة، إضافة إلى أنه يتم متابعة ما يحتاج منها إلى معالجة، ولم يهمل أي موضوع مهما كان صغيراً . والخلاصة أن موضوع نجاح تشغيل وري المشاريع الحكومية يحتاج إلى تضافر جهود كافة الجهات المعنية بالعملية الزراعية، وقيام كل جهة بتنفيذ الواجبات التي تقع على عاتقها .. شاكرين تعاونكم. ■ ■

تعقيب المحرر

إن موضوع ري الأراضي الزراعية قضية حيوية هامة للفلاحين، فإذا كانت المضخات تعطي مردودها الكامل، فإننا نطالب وزارة الري بمساعدة الجمعيات الفلاحية بتنفيذ المشاريع المطلوبة فمن الممكن أنها لا تملك التمويل الكافي لذلك، وإذا كانت سقاياتن لا تكفيان للمحصول في مواسم الجفاف وقلة الأمطار فإننا نطالب بزيادة عدد المضخات وتأمين المياه الكافية لسقايات كافية تؤمن محصولاً يضمن للفلاح استمراراً في الإنتاج لمواسم قادمة، تحقق الأمن الغذائي للفلاح والوطن معاً. ■ ■

الترابية، فقد تمت صيانة كافة الأفتنية والمصارف الرئيسية والثانوية في الجمعيات المذكورة في المقال، أما فيما يخص صيانة المصارف والمرابي المحلية، فهي تقع على عاتق الجمعيات الفلاحية، حسب ما تنص عليه الأنظمة والقوانين المنبثقة من قانون الاستصلاح رقم ٣ لعام ١٩٨٤، مع الإشارة إلى وجود تقصير واضح من جانب الجمعيات الفلاحية في هذا المجال.

أما فيما يخص انقطاع التيار الكهربائي الذي يؤثر على عمل المحطة، فهذا الأمر خارج عن إرادة المؤسسة ويخص شركة الكهرباء، مع العلم أن انقطاع التيار الكهربائي يحدث في حالات قليلة ونادرة وذات تأثير ضعيف على عمل محطات الضخ، وبالنسبة لكون الري مقبولاً في الأمام وضعيفاً في الخلف، فيتم تأمين التدفقات التصميمية للأفتنية الفرعية والثانوية، ولكافة المساحات التصميمية على زمام هذه الأفتنية، والمشكلة تكمن في عدم التزام الأخوة الفلاحين بالري الدوري، أو ما يعرف بالعدان، وخاصة مع عدم وجود كوادر من قبل الجمعيات الفلاحية.

أما فيما يخص عدم الرد على المذكرة المقدمة من جمعية التضامن للسيد وزير الري، تم توضيح الرد على كافة المواضيع التي تم

المجموعات بجاهزية كاملة لا يختلف وضعها الفني عن المجموعات الجديدة، ولا علاقة للعمر الزمني بحالتها الفنية، حيث يتم التأكد من ذلك بإجراء القياسات بشكل دوري، والتي ستقوم بإجرائها قريباً عندما تسمح ظروف الري بذلك.

أما بالنسبة لوجود نقص دائم في كميات المياه، فإن التدفق التصميمي للمجموعة الواحدة هو ١٠٠٧ م^٣/ثا، وليس كما ورد في المقال (١٠٧ م^٣/ثا)، والمساحة الإجمالية المرورية على زمام المحطة ٣٣٠ هكتار، تحتاج في شهر تموز (شهر الذروة) إلى تدفق تصميمي (٣٠١٦ م^٣/ثا)، والتدفق الفعلي للمحطة (١٠٠٧ × ٣٠١٦ = ٣٠٣٠١٦ م^٣/ثا)، أي بزيادة (٥٠ ل/ثا)، وبالتالي لا يوجد عجز في تأمين التدفق المطلوب لري المساحة التصميمية. أما بالنسبة للعمل على استكمال إكساء المرابي الحقلية وتركيب مراوي إسمنتية حيث لا يزال ٥٠٪ منها ترابية، بينما تم إعادة تأهيل المرابي الحقلية في مزرعة اليرموك إلى أفتنية معلقة (فلومات) بنسبة تزيد عن ٩٧٪، مع العلم أن مشروع بير الهشم لم يتبق فيه سوى ٥٦ كم من المرابي الحقلية تحتاج إلى استبدال، فقد تم التعاقد مع شركة المشاريع المائية للبدء بتنفيذها، وبالنسبة للعمل على صيانة المصارف الزراعية والمرابي الحقلية

وردت من مراسل قاسيون في الرقة شكوى على لسان الفلاحين المتضررين من قلة مياه الري لأراضيهم، وبيئت الشكوى جزءاً هاماً من الأسباب، وطالب الفلاحون بحلها والتجاوب مع شكواهم ومطالبهم التي تضمنت: العمل على استكمال إكساء المرابي الحقلية وتركيب مراوي إسمنتية حيث لا يزال ٥٠٪ من المرابي ترابية، تبديل أو تغيير المحطة التي أكل الدهر عليها وشرب، العمل على صيانة المصارف الزراعية والمرابي الحقلية الترابية، إيجاد حل لحالات انقطاع التيار الكهربائي.

ورداً على هذه الشكوى والمطالب ورد الكتاب التالي من المكتب الصحفي في وزارة الري الذي يقول: «إشارة إلى المقال المنشور في صحيفتكم العدد /٥١١/ تاريخ ٢٠١١/٧/١٦ تحت عنوان: (برسم وزارة الري: محطة جروة.. والرد المؤجل) نبين ما يلي:

إن ما ورد في المقال حول العمر الزمني للمحطة يخلو من الدقة، لأن المحطة تجري لها صيانة مستمرة دورية وطارئة بحيث تبقى

ضاعت النتائج قبل البراهين..

على عاتق من الحفاظ على القوة الشرائية لليرة السورية؟

◀ علي نمر

تعتبر الأزمات إحدى أهم أسباب إعادة الألق للذهب، لذلك فإن صعود وهبوط سعر الذهب يكون بالتزامن مع ارتفاع أو هبوط القوة الشرائية لعملة البلد المعني بالأزمة، لكن ما ليس يفهم في الحالة السورية أن الليرة ومنذ بداية الأحداث التي تشهدها البلاد صارت محل حديث الجميع ممن يعلمون ولا يعلمون، وذلك من حيث مدى صمودها وإمكانيات الحفاظ على قوتها، والأكثر غرابة أن أحداً لم يتناول أسباب هبوط أسعار الذهب أو ارتفاعها في السوق المحلية والآثار المتوقعة جراء ذلك عند ربط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية، حيث يبدو أن الذهب في سورية بات خارج معادلات وأسعار السوق العالمية رغم أنه سلعة عالمية بامتياز، ومن الصعب جدا التلاعب بسعره لما في ذلك من خطر على «الأصول».

الطامة الكبرى أن الأكثرية الساحقة ممن يعملون في مجال الذهب لا يعرفون كيفية ربط سعر مبيع الأونصة الواحدة من الذهب بالسعر الحقيقي المعتمد لبئع الغرام منه، وحين يتم نشر ذلك عبر وسائل الإعلام تنطلق عشرات الأسئلة عن الطريقة التي تتم فيها تلك الحسابات عالمياً، وذلك بأخذ سعر الأونصة العالمي مضروباً بسعر الدولار مقابل الليرة، مقسماً على وزن الغرام من الأونصة، والذي يعادل 31,104 غ، ثم يتم ضرب الرقم الناتج بـ 21/ 21 فينتج منه سعر غرام الذهب من عيار 21، فعندما يصل سعر الأونصة مثلاً إلى 1500 دولار، ويكون سعر بيع الدولار في المصرف المركزي 47 ليرة، يصبح الحساب كالتالي (1500) ضرب (21،104/ 47) ضرب (21/24) . أي بكل بساطة لا يمكن تحديد سعر غرام واحد من الذهب في سورية دون معرفة السعر العالمي للذهب، ودون معرفة سعر الدولار بالليرة السورية في الوقت نفسه، طبعاً في حال كان السعر موحداً عند كل من جمعية الصاغة ومصرف سورية المركزي وهو ما ليس جارياً بالعادة.

رئيس جمعية الصاغة والحرفيين جورج صارجي أكد في لقاء صحفي أنه «خلال 11 عاماً لم يسأله أحد من المسؤولين عن آلية تسعير الذهب، وأن سعر الصرف الذي يتم اعتماده هو سعر صرف السوق السوداء، ولو تم احتساب السعر وفق نشرة المصرف المركزي (47,6) سيكون هناك تفاوت في سعره بين السوق المحلية وسوق دول الجوار»، وهذا الكلام يعني وجود إمكانية لتهرب الذهب مثله مثل أية سلعة يتم تهريبها لدول الجوار وبأرقام وأرباح خيالية!.

واللافت تأكيد رئيس الجمعية على أن المصرف لديه علم بذلك وأن «حاكم المصرف بنفسه طلب منه اعتماد سعر المصرف مع إضافة تكاليف استيراده التي تعادل 200 ألف ل.س، ولكن بما أننا لا نستورده لغلاء التكاليف أوضحت له أن ضمن هذه الآلية سيرتفع سعر الذهب وهذا سيمنع الناس من اقتنائه خاصة وأن



الطلب كثر عليه ضمن هذه الأوضاع بالإضافة لشح الدولار في السوق الذي دفع الناس للإقبال على شراء الذهب..»

إن تأكيدات صارجي فضحت ما يجري في السر وبعيداً عن الواقع، خاصة وأن المصرف بهذه الطريقة يتجاهل اقتصادياً عوامل العرض والطلب التي تتحكم بسوق الصرف، والتي من خلالها يتوضع مدى تدخل المصرف المركزي في السوق فأطاعا السبل الملتوية على العاملين في السوق السوداء كي لا تصبح هي المرجع الأساسي للمتداولين سواء في تحديد سعر الذهب أو العملات الأجنبية.

ومن حيث يدري أو لا يدري كشف صارجي عن إختفاء الدولار في السوق السورية حين قال في حوار مع مجلة الأزمنة: «سأهمنا بهذا الأمر في دعم الليرة السورية، ولولا الذهب لأصبح سعر صرف الدولار 60 ل.س نتيجة إقبال الناس على شراء الذهب كونهم لم يجدوا الدولار، ولو افترضنا أنهم لم يشتروا ذهباً فهم حتماً سيسارعون لشراء الدولار من الخارج وهذا سيساهم برفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة لذلك استطاع الذهب أن يضبط الأزمة تجاه العملة المحلية».

ولم يكتف صارجي عند هذا الحد بل أكد إنهم في الجمعية

«نعمند سعر صرف الدولار مقابل الليرة كما هي قيمتها الحقيقية في الخارج، أما فيما يخص عدم اعتمادها في المصرف المركزي فهذا شأن لا نعرف أسبابه، لأنه بات من البديهيات أنه وحين تنخفض العملة في أي بلد يقوم البنك المركزي بشراء العملة أو بالعكس يطرح مقابلها الدولار، لكن للأسف الوضع في سورية مختلف وأضحى مجهولاً لدرجة أن الروس آمنوا بالله خلال تواجدهم هنا، فما أقوله منذ سنوات ربما يفهمه القارئ لكن حتى اليوم لم يستوعبه أي مسؤول لذلك من المفترض أن يغير مصرف سورية المركزي من سياسته وأن تكون أكثر شفافية ووضوحاً لأن في هذا الأمر تنشيطاً للسوق السوداء على حساب المصارف ومحللات الصرافة والا ستبقى الحال فوضى بفوضى».

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: من الذي في جميع هذه الحالات يدعم ويحافظ على القوة الشرائية لليرة السورية؟ هل هو المصرف المركزي، أم الجمعية السورية للصاغة، أم المواطنون السوريون الذين أشتروا كميات كبيرة من الذهب بدلاً من الدولار «المختفي»؟

تقصير.. عقاب.. أم تغيير

اختصاصات يا محافظة دمشق؟!

◀ قاسيون

تعاني مدينة دمشق وضواحيها منذ ما يزيد على الشهر تقريبا من ظاهرة شديدة الغرابة لم تعهدها العاصمة قبلاً، إذ تمتلئ «حاويات» الأحياء التي يقطنها أبناء الشرائح الاجتماعية الوسطى والفقيرة بالنفايات التي لم تعد تفرغ كما يجب، بل ولم يعد محيطها ينظف كما يجب، حتى ليبدو الأمر وكأن عمال النظافة مزيون عن العمل!

ولعل أكثر المناطق معاناةً ودلالةً على المشكلة منطقة باب شرقي، حيث مقلب القمامة الرئيسي في المدينة، والذي بات يفتقد «حيوية» العمل بشكل واضح، إذ يكفي أن يمر المرء من المنطقة حتى يعي تماماً مدى المعاناة وعمق المشكلة، فرائحة التفسخ وطوفان الأكوام يدلان بوضوح إلى تباطؤ العمل «التنظيفي» في المكب، كما أن مروراً سريعاً في عدد من شوارع المدينة الجانبية في منطقة المهاجرين أو ركن الدين أو حتى مشروع دمر (المحسوبة على المناطق المرموقة) يعطي المرء انطباعاً بوجود خلل ما في منظومة العمل، فالحاويات الممتلئة تزين الزوايا، وتكاد لا تفرغ إلا بطلوع الروح، ما يسبب للشكل العام للمنطقة كما يسبب لهوائها ويساهم بزيادة أفواج الحشرات الطائرة والزاحفة فيها!

وتأخذ المشكلة بعداً آخر عندما يتداول السكان فيما بينهم أخباراً بتجاهلين: الأول عن أن ترك الأوساخ في الأحياء أسلوب تتبعه بعض الجهات لمعاقبة هذه الأحياء على «سلوك» صدر عن أبنائها حيال مجريات الأمور في البلاد، والثاني عن أن عمال النظافة يزاولون «مهمات» مغايرة لطبيعة عملهم، يحملون خلالها العصي بدل المكاس.. فهل من تأكيد أو نفي لهذا الخبر أو لذلك؟..

لن يجيب عن هذا السؤال أحد في أغلب الظن.. وبالتوازي مع مشكلة النظافة، ظهرت إلى السطح خلال الفترة نفسها مشكلة أخرى تتعلق بتنفيذ أعمال الورش الكبيرة والصغيرة، فمن الحفريات التي توقفت دون تحديد موعد للبدء فيها من جديد، وصولاً إلى مشاريع ضخمة (الجسر الذي يصل بين مشروع دمر وتوسعه) توقفت فيها جميع الورش وتركت الطرق محفورة بشكل أقل ما يمكن وصفه بأنه «شديد الأذى»، وأيضاً دور الإخبار حول النقطتين السابقتين نفسهما.

أياً كان السبب، لا بد من التشديد على أن المماثلة التي تمارسها ورش وبلديات محافظة دمشق بمختلف اختصاصاتها، في تأدية واجباتها تجاه المواطنين، باتت أوضح من أن يتم إنكارها، وهذا خلل غير مقبول أبداً في أداء المهام، ويجب تلافيه فوراً والا فإن الطين سيزداد بلة وهذا لا يخدم مساعي الإصلاح أبداً، بل يزيد من درجة الاحتقان الاجتماعي حيال تقصير الجهات الحكومية بمهامها تجاه الوطن والمواطن.

التعليم العالي.. ونسبة نجاح «تتراوح» بين بينين!

ردّ وتعقيب حول علامة

خسرها خريجو الصيدلة

تلقت «قاسيون» رداً من مدير العلاقات العامة والإعلام في وزارة التعليم العالي حول مادة صحفية كانت قد نشرتها تتعلق بغبن تعرض له 26 طالباً من خريجي الصيدلة الحاصلين على شهادة الصيدلة من جامعات غير سورية، ودار موضوع المادة حول حصول هؤلاء على علامة شبه موحدة عند حدود 47 درجة فكانت علامة واحدة حائلاً دون تعديل شهاداتهم، وفيما يلي الرد:

«بالإشارة إلى المقال المنشور في صحيفة قاسيون بتاريخ 20/7/2011، تحت عنوان «خريجو الصيدلة.. والعلامة الضائعة»، فنبدكم بالآتي:

إن الحد الأدنى لعلامة النجاح في الامتحان التقويمي الوطني لتعديل شهادات الصيدلة غير السورية هو 50٪.

قرر مجلس التعليم العالي مساعدة طلاب الكولوكيوم على النجاح بمنحهم علامتين على الأكثر.

ونبين أن أسئلة الامتحان ذات مستوى متوسط وليست صعبة، وقد خضع لهذا الامتحان جميع الطلاب الحاصلين على شهادة الصيدلة من الجامعات السورية وغير السورية، وتؤكد نتائج طلاب جامعاتنا الحكومية سهولة الأسئلة حيث بلغ نسبة النجاح فيها ما بين 81 و 92٪، وتم تشميل الأسئلة الامتحانية بالمصطلحات العلمية باللغة الانكليزية بالإضافة إلى العربية لكي يتمكن خريجو الجامعات غير السورية من فهم الأسئلة والإجابة عليها، لكون بعض الطلاب درس منهاج الصيدلة بلغة غير العربية».

تعقيب الحرر

مع الشكر لوزارة التعليم العالي على ردها، لا بد من القول إنه ولما كان سقف علامات المساعدة هو علامتين، فمن الطبيعي أن تكون شكوى طلاب تعديل الشهادة هي حوّل علامة واحدة بينهم وبين حصولهم على المساعدة المنتظرة، ولما كان السقف هو علامتين أيضاً فإن هذا يشير بشكل أو بآخر إلى مشروعية إحساس الطلاب بالغبن حيال حصولهم على 47 درجة فقط.. وفي هذا وحده ما يتطلب البحث مجدداً في آليات «التقييم» المتبعة لدى معظم المؤسسات والجهات التعليمية في سورية.

أما بخصوص نسبة النجاح التي تراوحت بين 81 و 92٪، فكان يرجى من الوزارة تزويد «قاسيون» بوثائق تثبت ذلك، ليس من باب التشكيك، وإنما من باب «فك شيفرة» معدل نجاح يتراوح بين بينين، في حين يمكن الإحصاء الجزم بهذه النسب بشكل مطلق ونهائي!

أهالي قرية ربيعة في الحسكة يناشدون..

هذه المرة سنموت عطشاً لا جوعاً.. فأنقذونا!

◀ حميد حمدان

تعد مشكلة نقص المياه في العديد من مدن وقرى محافظة الحسكة أهم مشكلة تواجه المواطنين، وتحديدًا خلال فصل الصيف، مما يتطلب خطة عاجلة مهما كلف الأمر لتوفير المياه وخاصة للشرب، وإيجاد العديد من الحلول التي ستسهم في تقليل عمليات شح المياه في فصل الصيف، فالقرية التي نحن بصدد الحديث عنها، وحسب بعض الأهالي تعاني من تزايد أعماق الحفر للأبار للحصول على المياه الصالحة للشرب عدا عن الكميات المطلوبة للحاجات والأنشطة البشرية الأخرى للاستخدامات اليومية المختلفة فإلى متوفر ولكن يحتاج إلى إدارة، فالسودد أقيمت بهدف التحكم والتعويض ولكنها لم تنجح بالشكل المطلوب، فبعضها حجب الماء عن تغذية الأبار السطحية التي يعتمد عليها أغلب سكان المنطقة سواء للشرب أو للسقي.

ونظراً لشح المياه نهائياً رفع أهالي قرية «ربيعة» التابعة لناحية الجوادية منطقة المالكية من خلال جريدة «قاسيون» عريضة للجهات المعنية لإنقاذهم من العطش وقع عليها أكثر من ثمانين رجلاً يمثلون وجوه القرية قالوا فيها:

نحن أهالي قرية ربيعة التابعة لناحية الجوادية منطقة المالكية، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 900/ نسمة حسب الإحصائيات التي قامت بها البلدية، هذه القرية التي توجد فيها مدرسة للحفقتين الأولى والثانية تعاني من شح كبير في مياه الشرب، حيث يتم توفير المياه من خلال شرائها من أصحاب بعض المشاريع الزراعية والبعض الآخر يجلبونها من القرى المجاورة مثل العسيلة منذ عام 2004، إننا ومنذ هذا التاريخ نطالب الجهات المعنية بحفر بئر للقرية، وقدما من أجل هذا العديد من الطلبات لمديرية المياه في الحسكة والسادة المحافظين الذين تعاقبوا على إدارة المحافظة، حيث كان يأتينا الرد دائماً «أن البئر موجود في

الخطة الجديدة» التي لم تر النور بعد مرور كل هذه السنوات. ويؤكد أهالي القرية في معروضهم من باب المقارنة أن هناك قرى أصغر مساحة وأقل سكاناً من قريتهم ولديهم آبار ومياه للشرب تكفي حاجتهم منها، فما المانع من معاملتنا بالمثل مع باقي القرى. ونظراً لعدم إيجاد أحل المناسب لجأ أهالي القرية إلى البلديات المجاورة حين ذكروا في العريضة أن رئيس بلدية تل العيشان رفع بدوره كتاباً بتاريخ 12/4/2011، إلى محافظ الحسكة وأعضاء المكتب التنفيذي يطالب فيها وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة ونظراً لعدم وجود مياه صالحة للشرب وخاصة في فترة الصيف القيام بحفر بئر

ارتوازي لمد القرية بالمياه اللازمة. طلاب المدرسة من جانبهم كتبوا عريضة وأخذوا تواقيع جميع الطلاب الذين يشكلون ثلاثة أرباع السكان مطالبين فيها الإسراع بوضع الحلول المناسبة لا الإسعافية. «قاسيون» بدورها تضم صوتها لصوت الأهالي وتطالب بوضع حل حذري للمشكلة، وذلك بالإسراع في حفر بئر ارتوازي يكفي لكامل سكان القرية، فليس من المنطقي أن تكون كل مأساة من نصيب المواطنين المغلوبين أصلاً على أمرهم بعد سنوات الجفاف التي عاشوها خلال السنوات الأخيرة، ومن المعيب أن يموت المواطن في وطنه ظمأً لا جوعاً هذه المرة!.



ملاح الأزمة السورية في عيون السوريين..

من يشعل نار الفتنة الطائفية في سورية؟ ولماذا؟ وكيف نتجنب الوقوع في براثنها؟

لست وحيداً

◀ عبد الرزاق دياب

وحيداً في خندق طويل على جبهة حياتي الطويلة، وهكذا كان دائماً بالإمكان أن يعبر من يشاء، ويمر بظله من يريد، ويترك آخرون رسالتهم على جدرانته الترابية المنهارة، وكان بوسع أية امرأة أن تحضر قلبي بأظافرهما الملونة، وأن تدع عطرهما على طول جبهتي المتخنة.

ليست مقدمة عشق، وليست دعوة لنكء ما في قلوب الآخرين، وليست مديحاً ثانياً طويلاً، ولكنها تجربتي التي تشبه تصويري عن مقاتل وحيد في جبهة معتمة، وهذا التوصيف ليس لوصف الشجاعة، لكنه فقط من أجل العزلة والبرد والخوف. العزلة التي ولدت مع جملة الوصايا الكثيرة والكبيرة عن الوطن والحب والبلاد التي فرت من بين أيدينا في لحظة غفلة وغدر، وعززتها سيرة الأيام الفقيرة والحارات المعزولة بسياج من الطموح لتجاوزة، ومضت بي سريعة إلى حيث يتربص الأمل خطواتي ليس وحيداً، بل دائماً يعتريني خوف الخديعة.

الخوف جاء باكراً.. عندما يصير الحب مراقبة أنفاس من تحب، وحين تطمئن على روح أنها على قيد الحياة من صوت الشخير، وحين يعني الثلج موسم أيام طويلة حين يراه الموسرون تزلجاً علي البياض، والمطر هو أن لا تمشي متنحياً بهولته، بل ممسكاً بعض المساحة كي تنظف سطح المنزل المحدث، والصفيف موسم عمل لا نزاهات فيه، وأكثر ما يستمتع به أبناء ما وراء السوار هو اللعب بالعصي والحجارة، والخوف من كسر زجاج نافذة مجاورة.

البرد مازال صامداً... في المكان اختارت عائلتي سكناً تحت جبل الشيخ، وفي (الجن) الذي صار أنا مع الأيام كل ثلوج الجولان، وأكثر من هذا عمر بارد من شدة الركن خلف بيت لن يأتي، ووسادة أضنت روحي لتكبر، ويرد من الهلع على أيام الذين ساهمت في وجودهم على هذه الأرض، ورجفة تهب الأوصال من قادمات الأيام في وطن معد للتحول والتغيير، وصوت سمة باردة في الظهر في هذا الخندق الموحش.

مع هذه الثلاثية يعبر الثرثارون الذين خلت أنهم قد انقضوا، وثمة ثرثرة مجدبة لأنها تملأ الفراغ فقط، ولكن اللحظات الآن بالذات الآن مزدحمة ومتراصة، فكيف تأخذ ثرثرة المنظرين كل هذا المدى في هذا الوقت الخائق.

يمرون بجواري قدامى الإيديولوجيين.. هنا يبحثون عن متسع ليدلوا بعبارات بنا عليها الزمن، وبعضهم ما يزال موفناً بصلاحيها وصداها، وهنا يعتقد هؤلاء أن أفكارهم الرثة يحتاجها الوطن في أزمتها، والعالم في اقتصاده المنهار، والنساء في ليلهن الطويل.

يمرون اليوم.. ما يزال أحدهم بيتسم عن بقايا أسنان فقط بوسعها تمرير أفكار مهتكة، ويرمي بنظرته الحائرة مجموعة المستمعين بعبارات الاستشراف، واحتمالات الأزمة، ويرمي ببقينه المطلق كل مخاوف المستقبل، وكل آراء المحللين والسياسيين وحتى البيانات الرسمية.

أما من تسنى له منبر.. في كل زاوية رأي، وعند كل فرصة يقفز بحماسه فوق فئاعته الأولى، ويأخذه إلى حيث لا يعرف كيف يعود، وأما إذا اتسعت الفرصة وصارت على الهواء المباشر فهنا سيعيد ترتيب الوقائع والحلول والأفكار واحتمالات الفرقاء، فالهواء المباشر فرصة لكي يستمع الآخرون إلى هديان ربما يقود إلى فرصة هديان جديد يستثمره المتربصون.

إلى كل هؤلاء.. ومن خندقي الوحيد الطويل، وإلى الباحثين كما يعتقدون هم فقط عن قزمة من كعكة تدعى الوطن... ثمة أصوات تتعالى في هذا الفضاء، وثمة من لا يستحق من الجميع انتهازية المسائر، وثمة وطن ليس مزاداً، ولا الأصوات العالية والمنابر الجاهرة تصنع فكرة، ولا صمت المعزولين صدى لرأي في الفراغ.

هنا بالضبط... أعتقد بأنني لست وحيداً في خندقي الطويل على امتداد جبهة الوطن.

■ ■

◀ محمد هاني حمصي

تتضارب الآراء والمواقف في الشارع السوري من الأزمة التي تمر بها البلاد، بسبب التشويش الإعلامي الشديد وعدم وضوح الصورة العامة، أو تشويهها في أغلب الأحيان، فما بين الإعلام المحلي الرسمي وشبه الرسمي، البعيد عن الصدقية والمهنية والاحتراف، والذي ينقل الصورة من وجهة نظر أحادية الجانب، والإعلام الخارجي الموجة من أطراف لها أجنداتها ومخططاتها التي تصل في كثير من الأحيان حد التآمر وقصد التخريب، يتوه المواطن السوري في كيفية صياغة رؤية حقيقية وموقف عقلاني غير متطرف مما يجري. فالبعض يرى أن النظام لا يزال النقط والأب الحنون، متبنياً مقولة أن الحراك الشعبي مؤامرة خارجية» من أهم غاياتها تفتيت البلاد والوصول إلى الاقتتال الطائفي بتحريض من جهات خارجية لها أجنداتها الدولية وأدواتها المحلية، والبعض الآخر يرى أن الحراك الشعبي بكامله عبارة عن ثورة حقيقية، ويقول إن النظام قد أخفق في قيادة البلاد إلى بر الأمان لاستمراره بالإجل الأمني فقط، وقد شرعيته، مصراً على أن النظام يرمي الآن الورقة الأخيرة، المتمثلة بمحاولة إشعال نار الفتنة الطائفية بين أفراد الشعب، بهدف حرف الحراك عن أهدافه الأساسية التي نزل إلى الشارع من أجل المطالبة بها.

وما دام كل هذا هو جزء من اللوحة العامة في البلاد التي تشهد بكل أسف ملامح انقسام مجتمعي، فقد ارتأت «قاسيون» أن تتقصى حقيقة الأمزجة والهواجس، ومعرفة آراء الشارع السوري مما يجري فعلاً على أرض الواقع، فقامت بسؤال بعض المواطنين من فئات وشرائح ثقافية وعمرية ودراسية مختلفة الأسئلة التالية:

«هل هناك من يعمل على إشعال نار الفتنة الطائفية في سورية؟ ومن هي الجهات التي تدفع سورية نحو هذا الاتجاه؟ ولماذا؟ وكيف يمكن تجنب الوقوع في هذا المهب الخضير؟ فكانت الإجابات على النحو التالي:

بين النظام والمعارضة

- يقول أستاذ اللغة العربية رشيد غ: «إن كلا الطرفين، النظام والمعارضة، يشاركان بتأجيج الصراع وجر البلد إلى الخراب، لأن وقود الطائفية في سورية الحبيبية هو الشعب، ولكن المستفيد من ذلك هو فاسدو النظام دون أدنى شك، فعندما يقوم الشعب بالمظاهرات التي هناك من يزج فيها بعض الشعارات الطائفية، أو المظاهرات التي تكون غطاء لبعض المخربين، فإنه بذلك يعطي الفرصة للنظام لاستخدام أساليب وحشية في القمع بالطريقة التي يريد. ونحن نستطيع أن نتجنب الوقوع في فخ الطائفية برأبي بالتسامح وضبط النفس،

والعمل على إقامة الحوار الوطني النجاد». - أما الطالب (ج. أ) فيرى أن: «المعارضة الخارجية والمتسلطين على الحكم هما فريق واحد في المحصلة، وكلاهما يدفعان باتجاه الاقتتال الأهلي، المعارضة عبر الإعلام العالمي واللغة المتشددة والشعارات الطائفية، والمتسلطين على الحكم عبر الإعلام المحلي المتخلف والطائفي، وعبر القمع والترهيب والتشبيح اليومي.. في هذا الجو المشحون كيف لا تنتشر الطائفية؟! لقد أصبحت الطائفية حديث الناس وسر خوفهم وقلقهم من المستقبل، خصوصاً وأن ما يرافقها اليوم هو احتمال التدخل الخارجي في شؤون البلاد.. والله يستر».

- ويقول المواطن محمد ن. وهو معلم مدرسة: «بصراحة الطائفية موجودة في سورية منذ فترة طويلة، ولكنها كانت مكتفية بالتواجد في التكفير الضمني الصامت والأحاديث الشخصية، التي كان العقلاء دائماً يصححون المسار لها كلما اتجهت نحو الخطأ، فيضعون الأمور في نصابها الصحيح، ولكن أين نحن الآن ممن يقومون بهذا الدور؟ فنحن نجد أنه يقل عددهم كلما اتجهنا نحو الأرياف والمناطق المشتعلة مثل تلبسة وجسر الشغور وحماة وغيرها، الطائفية ليست بحاجة إلا لبعض التشجيع من المغرضين والكارهين للوطن، الذين يقومون بافتعال حوادث متفرقة في أماكن معينة، وتسويق هذه القصص وتهويلها بمساعدة الإعلام المعادي. وأنا أرى أنه باستطاعتنا تجاوز هذا الوضع الموجود، وهذه الورطة التي وصلنا إليها، بالصبر والعمل على نبذ هؤلاء التكفيريين، وتحقيق المزيد من الألفة والتلاحم الوطني بين أفراد الشعب السوري».

- بينما يذهب المواطن رامي ز. وهو مهندس طيران، أبعد من ذلك محملاً النظام مسؤولية التأجيج الطائفي، فيقول: «إن ما يحدث في سورية في الوقت الحالي ليس دليلاً على وقوع الفتنة الطائفية في البلاد فحسب، بل أكثر وأخطر، فالنظام لا يكتفي بزرع الطائفية فقط، بل هو يقوم الآن بحرب إبادة كاملة وجرائم ضد البشرية ليس لها تعريف آخر، وذلك في ظل التواطؤ العربي والصمت الدولي الرهيب، فالنظام ليس طائفيًا فحسب، بل هو يصر على أن يقوم بكل الأعمال البشعة من قتل وذبح وتدمير، بالإضافة إلى زرع الطائفية طبعاً، ولا خلاص للشعب السوري من الوضع القائم سوى بنهاية هذا النظام بأسرع وقت ممكن».

الشعب ليس طائفيًا.. لكن؟!

- الشاب نزار ر. يقول: «لا توجد طائفية في سورية، لكن النظام هو الذي يزرع هذه الكذبة لدى بعض «الأقليات»، فنحن شعب يريد الحل الديمقراطي، والمظاهرات التي تخرج لا تصير على أن يكون النظام القادم إسلامياً من طائفة محددة، ولا تشترط أن يكون الشخص المناسب للحكم من هذه الطائفة حصراً، فقد يكون من أية طائفة أخرى، لا يوجد مشكلة في ذلك، المهم أن يعمل على وضع برنامج سياسي وإصلاح واضح ومناسب، ويصل إلى الحكم عبر انتخابات نزيهة وبأسلوب شريف وديمقراطي.. تستطيع القول بصراحة إن الشعب السوري شعب بسيط، والنظام محتال، يتلاعب بالوقائع

والأحداث ويقوم بنشر الإشاعات الكاذبة، ويرمي الفتنة بين الناس، فنحن شعب بعيد عن الطائفية، وليس كل من يخرج بالمظاهرات يريد استحواد السلطة. نريد الحرية والديمقراطية وتحسين الوضع المعيشي فقط».

- ويقول الموظف (باسل. س): «إن ما يجري في سورية هو أمر مدبر ومدروس ومخطط له مسبقاً من جهات معينة تسعى لتفريق الشعب السوري وزرع الفتنة والطائفية فيه، وقد وقع بعض أفراد الشعب خديعة للشعارات المزيفة التي نادى بها بعض العملاء في بداية الأحداث والتي أخذت صيغة تكفيرية، وكل ذلك بعيد عن الواقع، والحقيقة أن الشعب السوري ينبذ الطائفية وهو مؤمن بمسيرة الإصلاح وينتظر الوعود التي وعدت بها الدولة والتي لم تجد الفرصة لتطبيقها على أرض الواقع حتى الآن». - المواطن الشاب (علي. أ) يقول: «المشكلة هي أن النظام يسعى إلى رمي سورية في أتون حرب أهلية، فهو يرتكب المجازر والفظائع فيها، ويعمل على تخويف الناس من مصير قائم أسود كما مصير الشعب في ليبيا. غير أن المطلوب الآن هو أن نقاوم، ونبحث عن بديل فعلي ودستور جديد عادل للجميع، يتم الحكم بموجبه ضمن دولة علمانية قادمة، لأن النظام بالمعنى القديم ساقط لا ريب في ذلك، فهذا النظام الكاذب الذي يعمل بجديّة على زرع الطائفية، هذا النظام الانتهازي الذي لا تهمة مصلحة الوطن ولا المواطن، والثورة مستمرة حتى رحيله، هذا النظام الذي بدأ بالقتل وبإشعال الفتنة بدلاً من التفاهم والنظر في مطالب الشعب المشروعة. إن النظام وحده يستطيع تجنب سورية الوقوع في وحل الطائفية، وذلك بالتخلي عن السلطة والانسحاب مباشرة منها».

- ويقول نجار الموبيليا (أحمد. ت): «إن النظام السلطوي والتسلط لدى بعض أصحاب النفوس المريضة هو من يغذي الطائفية في سورية، فهناك بعض الأشخاص من جماعات معينة سيطروا على السلطة والقرار، وعملوا على زرع الحقد والفتنة في قلوب المواطنين بالرغم من المحبة والتعايش السلمي الموجود بيننا، إلا أن هؤلاء القلائل عملوا بشكل كبير على خلق أزمة كبيرة في سورية لإحراقها بنار الطائفية. وإذا أراد الشعب الهروب من هذا الوضع فعلياً أن يكون مدركاً وواعياً للواقع والظروف المحيطة، فالكثير من المحسوبين على النظام ليسوا بسبيّين، ولا كل من دعا إلى الحراك كان يدعو إلى الاقتتال معهم».

- الدكتور (حسام. س) يقول: «إن الهدف من إشعال نيران الطائفية في المنطقة واضح وجلي، وهو فك الارتباط الوثيق الحاصل بين سورية وإيران وحزب الله، والذي يضر بمصالح أمريكا وإسرائيل وبعض دول الخليج، لذلك فإن هذه الدول تقوم بالعمل على تحريك الطائفية في البلاد عبر طرق ووسائل مختلفة وأهمها الإعلام والقنوات التحريضية. الحل سياسي بامتياز عبر تقديم المزيد من الحريات والانفتاح والسير نحو الديمقراطية، وإن من يزرع الفتنة الطائفية على الأراضي السورية هم المندسون الذين وظفتهم هذه الأطراف، وقد ثبت ذلك بالدليل القاطع ولم يعد هناك مجال للصمت، فالذين يخرجون للنظام من المتخلفين والتكفيريين لا يقومون بزرع الطائفية فقط، بل هم يقومون

بتخريب البلد، وعلينا نتجنب الطائفية بالتكاتف مع الحكومة والشد من أزرها، ومساعدتها على التخلص من هؤلاء الرعاع الذين أشبعوا البلد خراباً وتدميراً».

التشدد.. والتشدد المعاكس!

- المهندس المدني سليم، يقول: «من العيب إنكار وجود بعض التشدد أو التطرف، وسيكون من الظلم عدم الاعتراف بوجود عدد قليل محدود لا يذكر من الفئات المتطرفة في سورية، ولكن هذا التطرف يستمد تشدده في تطرفه من السلطة وعنفها وقمعها الحالي، وانكفاء بعض الأقليات عن الخروج إلى الشارع أوحى بوجود تطرف إسلامي على الأراضي السورية، ونحن لا ننكر ظهور بعض الهتافات الطائفية خلال المظاهرات، لكن مقابل هتاف من هذا النوع يوجد مئة هتاف يؤكد على التلاحم والوحدة الوطنية، إن النظام هو ما يفسح المجال لظهور الطائفية في سورية، ويعمل على التجييش وزرع الخوف في قلوب الأقليات من مغبة استلام «السنة» للسلطة، ولكن هذه الأقليات لم تعد تستجيب له في الفترة الأخيرة، فالنظام يعمل على تصعيد الفتنة الآن، غير أنه سيفشل، فهو عندما يقوم بذلك يعمل على إسقاط نفسه بنفسه، وأنا أعتقد أن سورية بلد حر، وسيبقى كذلك خالياً من الطائفية، وأن التطرف الموجود سيزول بزوال هذا النظام».

- يقول الموظف (بدران س): «الحراك في الشارع السوري ليس طائفيًا، وكل من يدعي ذلك فهو يسيء للشعب السوري الشريف بالكامل، وليس للحراك فحسب، ونحن جميعاً نعلم أن الحراك عندما انطلق في بداية الأمر لم يطالب لا بإسقاط حكومة ولا نظام، غير أن كلمة حرية وإصلاح كانت كبيرة وهزت عروش النظام من جذوره، فبدلاً من أن يأخذ مطالب الشعب البسيطة بعين الاعتبار راح يقتل المحتجين ويرتكب الفظائع والمجازر ويسفك الدماء، ويختبئ وراء حجج وأكاذيب واهية كاسللفية والإخوان والعصابات المسلحة إضافة إلى الطائفية، بهدف خلق حماية له وذرائع لحماقاته في المجتمع المحلي والدولي أيضاً. فسورية برأبي ليست ببلد طائفي، ولن تكون يوماً كذلك.. الطائفية كذبة كبيرة من أكاذيب النظام».

الطائفية.. ثنائية وهمية دموية!

لا شك أن من يدفع باتجاه الطائفية هم الفاسدون الكبار في الدولة والمجتمع، وهؤلاء يحاولون إخفاء واقعهم، أو طموحهم بالاستحواذ على الثروة والسلطة، بإثارة صراع ملوث طائفيًا لكي لا يواجه الشعب حربه بتجاههم.. ولكن من المفيد الاعتراف أن هذه الحقيقة لا يعيها كثيرون، وخاصة البسطاء الذين يمكن تضليلهم والتصوير لهم أن أبناء طائفة أخرى أو مذهب ديني آخر هو عدوهم الذي يجب مقاتلته، لذا يجب على جميع الشرفاء من قوى سياسية ومنظمات شعبية ومتقنين وشخصيات وطنية أن يعملوا على توضيح ذلك والأخذ بيد الشعب والحركة الاحتجاجية إلى الطريق الصحيح والأهداف الصحيحة، وعدم ترك المسألة لأعداء الشعب، وأعداء الوطن.. ■ ■

القطاع الكهربائي.. بين الفساد والهدر والخلل الإداري الكبير

◀ نزار عادل

عندما نتحدث عن التخبط الإداري في مؤسسات وشركات القطاع العام بمختلف مناحيها وإدارتها، عن تشابك المصالح بين أصحاب رؤوس الأموال وفئات متنفذة، يبقى حديثنا قاصراً، وهو نوع من الهروب من المشكلة الأساسية، التي لم تأت عضواً، ولم تأت نتيجة أخطاء في التنمية والبناء الاقتصادي، وإنما جاءت بفعل فاعل، ولا تزال آثارها قائمة، وتنعكس بشكل خطير على الميادين الزراعية والصناعية كافة، وأخيراً المعيشية على المواطنين كافة.

سماسرة لسرقة «العام»

برزت فئة من إداريي القطاع العام، ومن السماسرة في السوق، التي عملت كوسيط بين القطاع العام والبيوتات الأجنبية كوسيط وسمسار، واستطاعت أن تقيم تحالفاً مكشوفاً ومستتراً، ولعب هذا التحالف دوراً تخريبياً في القطاع العام، أدى إلى استنزافه بالكامل، وسرق الدخل القومي، وعطلت مشاريع تنموية كبرى، مما أضعفت الاستثمارات في القطاعات المنتجة، ومن هنا نفهم ماذا يعني الاستثمار في قطاع الكهرباء.

تجاهل تطور مستويات الاستهلاك

بدأت صناعة الكهرباء في سورية عام ١٩٠٣، وتضاعفت الطاقات المنتجة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ولكن ببطء شديد، وتطور نصيب الفرد السنوي من الطاقة، وازداد من /٥٣/ كيلو واط ساعي عام ١٩٦٠ إلى /١٤٤/ كيلو واط ساعي عام ١٩٧٠، ووصل إلى /٧٦٦/ عام ١٩٨٠، وقد وصل الطلب على الطاقة في عام ٢٠١٠ إلى /٤٠٠٤/ مليار كيلو واط ساعي بزيادة سنوية /١٠٪/، وسيعدى هذا العام حاجز /٤٤/ مليار كيلو واط ساعي. الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لم تلاحظ هذه المستجدات الكهربائية، والتي كان من المفروض أن تتماشى مع النمو السكاني، والصناعي، والزراعي، ولم تنشئ محطات توليد تكفي الحاجة المحلية، ولم تقم شركات حديثة للنقل والتوزيع، وحجة الحكومة الدائمة لتبرير هذا التقاعس هو «إن هذا يتطلب انفاقاً استثمارياً بالقطع الأجنبي يفوق الإمكانيات».

تأمين الطاقة الكافية بالاعتماد على النفط كمصدر للتشغيل يصطدم بطاقة مصفاة حمص ومصفاة بانياس، وهذه المصافي لا تستطيع تأمين أكثر من /٣/ مليون طن من الفيول سنوياً، وهذه الكمية تكفي لإنتاج حوالي /١٢٠٠٠/ مليون كيلو واط ساعي في العام الواحد فقط، أما الباقي فيؤمن عن طريق الاستيراد، فمصفاة حمص مثلاً عمرها أكثر من /٥٥/ عاماً، ولم يجر تحديثها، ووزير النفط الحالي يقول: «يتطلب إعادة تأهيلها تكاليف كبيرة إضافة إلى أنها تشكل مشكلة بيئية».

الاستيراد بدل التصنيع

لم تفكر الجهات الحكومية بإقامة مصاف جديدة سوى منذ عامين فقط، علماً أن تكلفة المصفاة بالكامل قبل



بضع سنوات تقدر بـ/١٣٠/ مليون دولار، ولم تفكر تلك الجهات بتأمين الطاقة من مصادر بديلة كالحجر الزيتي، والغاز الطبيعي، والسدود المائية، واللواقط الضوئية، والرياح المتوفرة في الطبيعة، والمناسبة لإنشاء مزارع الرياح لتوليد الطاقة، ولكن الأسهل استيراد الفيول واستيراد النفط المكرر، وهنا تكمن المشكلة الأساسية، والتي لم تأت بشكل عضوي، أو نتيجة أخطاء في التنمية، وإنما كانت بفعل فاعل، والأن نحصد النتائج.

معدات حبيسة المرفأ والمستودعات

تم توريد معدات منذ سنوات عديدة إلى محطة بانياس، وبقية حبيسة المرفأ والمستودعات لسنوات، وشكلت لجان، وأعطت تبريرات واهية، وتم تناسي تأمين الطلب على الطاقة، وأنصب الاهتمام على الترشيد لتقليل الاستهلاك، علماً أن الترشيد ثقافة وضرورة، ولكن يأتي بعد تأمين التوليد أولاً، ومئات المستثمرين تقدموا لإقامة منشآت صناعية إنتاجية على مستوى كبير ولم تقم هذه المشاريع بسبب عدم تأمين الكهرباء، وتركت مشاريعهم وغادروا سورية، فالعجز الحقيقي اليومي يبلغ بحدود /٤٠٪/ في التوليد، والأخطر هو انعكاس ذلك على الاقتصاد الكلي..

عقود سمسرة

أبرمت مؤسسة التوزيع عقداً مع شركة براسيان، ولم تلتزم الشركة بالعقد، وتم التغطية على الموضوع، وقدمت تقارير تفتيشية، ولم تقم المؤسسة بأي إجراء، وعادت الشركة الأجنبية، والتمرت بالعقد، لكن المؤسسة وضعت العراقيل. فالخلل إداري الطابع بالدرجة الأولى، حيث تم إبعاد الخبرات الإدارية والكوادر الفنية، وتم الاعتماد على كوادر بلا خبرة،

ولكن تدين بالولاء المطلق للإدارات... فالخلل كان بالتوليد ..

آخر الحلول

في ظل الدعوة المفتوحة لأصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال للاستثمار في سورية في أي مجال، أصدرت الحكومة السابقة قانوناً للكهرباء، والذي يتيح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، مع إدارة المشاريع القائمة ، الاتحاد المهني لعمال الكهرباء والصناعات المعدنية، والذي أكد في مؤتمره المنعقد مع بداية العام الحالي إن لأزمة قطاع الكهرباء أسباباً عديدة أبرزها: التأخر في إنجاز محطات التوليد المخطط لها أو المتعاقد عليها لأسباب مالية، وفنية، وسياسية أحياناً (حصار، وعقوبات).

تزايد الطلب على الطاقة الذي وصل في بعض السنوات إلى /١٠٪/ من الطاقة المعدة للاستهلاك، ويعود هذا لتزايد أعداد السكان، وارتفاع حصة الفرد من الطاقة، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ارتفاع سعر المازوت وتحول كثير من المستهلكين إلى التدفئة، واستخراج المياه، وري المشاريع الزراعية بالكهرباء عوضاً عن المازوت.

ارتفاع نسبة الفاقد على الشبكة السورية، مما وضع قطاع التوليد أمام تحديين:

تأمين استمرارية التغذية الكهربائية ووثوقيتها، وهذا يتطلب استطاعة جديدة جاهزة لرفد الشبكة عند اي طارئ.

مواكبة الطلب المتزايد على الطاقة والمتزايد بنسبة /٤-٦٪/ سنوياً .

أما في مجال التوزيع، فإن هذا القطاع يواجه تحدياً من نوع آخر، وهو ارتفاع الفاقد على الشبكة الكهربائية، وحسب تصريحات المسؤولين /٢٥٪/ من الطاقة المعدة للاستهلاك ولكن الحقيقة تتجاوز /٤٠٪/ وهذا الفاقد يتألف من شقين، الفاقد الفني ونسبته مقبولة تعادل /١٢٪/، علماً أنه لا يتجاوز /٦٪/ في الدول المجاورة. والفاقد التجاري الذي يزيد عن /١٢٪/.

الفاقد الفني لا يمكن التخلص منه لأسباب فيزيائية تتعلق بطبيعة التيار الكهربائي، والأثار الناجمة عنه، وإنما تخفيض نسبته، ولكن الفاقد التجاري يمكن الوصول به إلى الصفر، لأن منشأه عدم كفاءة العدادات، والاستمرار غير المشروع، فإجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية لعام٢٠٠٩ بلغ /٣٠٨,٤٣/ مليار ك.و.س، المباع منه /٨٣,٢٦/ مليار ك.و.س، وهذا ما استدعى رفض الاتحاد المهني مبررات الحكومة السابقة في الاستثمار في الطاقة الكهربائيّة..

واقترح الاتحاد المهني:

رصد الأموال اللازمة للمشاريع الاستثمارية في مجال التوليد وإنجاز الخطط في مواعيدها .

معالجة الفاقد وخاصة التجاري علماً أن كلفة الفاقد بالأسعار الحقيقية تتجاوز /٤٠/ مليار ل.س.

التشجيع على استخدام الطاقات المتجددة.

تقديم التسهيلات للقطاع الخاص في مجال التوليد الذاتي.

■ ■

العجز عن اختراق مطارح التهرب الضريبي الكبير.. الفقراء أهم دافعي الضرائب

ارتفاع الحصيلة الضريبية ارتبط بتراجع دور الدولة الاجتماعي.. وعالياً حصل العكس!

◀ حسان منجه

ثماني سنوات فقط كانت كفيلاً بمضاعفة حصيلة الإيرادات الضريبية في سورية.. وهو ما اعتبره البعض إنجازاً يحسب لوزارة المالية، لكونه ضرورة يقتضيها تراجع الاعتماد على النفط، لكن هذا «الإنجاز المالي» تم في الوقت الذي فشلت فيه كل التسهيلات والإعفاءات المقدمة لكبار المتهربين ضريبياً في إقناع الجزء الأكبر منهم بسداد مستحقاته الضريبية المترامية، إذأ على حساب أي الشرائح تم هذا الارتفاع الكبير في الحصيلة الضريبية، والمترافق مع التهرب الضريبي الدائم والكبير من التجار وكبار المكلفين؟!

٢٥,٤% حصة الإيرادات من الناتج

في عام ٢٠٠٠ قدرت حصيلة الإيرادات الضريبية بنحو ١٧٤ مليار ليرة سورية، لتشكل نحو ١٩٪ من الناتج الإجمالي والأسعار الثابتة في العام ذاته، والبالغ ٩٠٣٩٤٤ مليون ليرة سورية، بينما وصلت هذه الإيرادات في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٤٠ مليار ليرة سورية، لتشكل بذلك ٦١٪ من الإيرادات العامة للموازنة العامة، ووصلت إلى ٢٥,٤٪ من الناتج المحلي للأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٨، والبالغ ١٣٣٩٢٣٦ مليون ليرة سورية، أي نحو ١٣٪ من هذا الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهذا يعني أن قيمة إيراداتنا الضريبية قد تضاعفت ١٠٠٪ في ثماني سنوات، كما أن ذلك لم يقتصر على حجم هذه الإيرادات المرتفع في كل عام، وإنما في ارتفاع النسبة قياساً بالناتج المحلي التي دخلت على خط التأكيد أيضاً .

ضرائب موازية للعالية

الضرائب تشكل العمود الفقري للاقتصادات في الدول

للضرائب، والتي ترتفع على حسابها نسبة ورقمياً، وهذا ما يشعر به هؤلاء دائماً، فمن ارتفاع الضرائب على فواتير المياه والكهرباء، مروراً بضريبة الدخل وصولاً لضرائب العقارات، بينما نجد العجز واضحاً عن تحقيق اختراق في مجال الضرائب على الأرباح، إلا فيما ندر، خصوصاً أن هؤلاء الهاريين من قبضة وزارة المالية يصل تهربهم الضريبي إلى نحو ٢٠٠ مليار ليرة سورية تقريباً، فلسنا ضد الضرائب كمورد أساسي ومستدام لخزينة الدولة، ولكن المشكلة هي في تحميل الشرائح الفقيرة والمتوسطة..

فللمدافعين عن التهرب الضريبي لكبار المكلفين من سداد مستحقاتهم بحجة ارتفاع حجم التكاليف الضريبي، نقول لهم« خيطوا بغير مسلة»، فالدفاتر الثنائية لهؤلاء تفضحهم، إحداها حقيقية سرية لا يراها إلا معدها في الغرف المغلقة، والأخرى تقدم للمالية، ويتفنن محاسبوهم القانونيون في اختصارها، وجعلها تمارس أفسى أنواع «الريجيـم» في ١٥ يوماً، وبكل ما ستيح هذه الفاتورة المختصرة من مساومات تجري للتخفيض والتقليل من حجمها بالاتفاق من مدراء المالية في المحافظات، وعلى الرغم أن هذه الفاتورة الوهمية هي أقل من الحقيقية بثلاثة أو أربعة أضعاف!..

فالتحالف بين المكلفين المتهربين وموظف المالية، يوصلنا في المحصلة إلى أنهم لا يدفعون ضرائب مقطوعة تساوي شيئاً من حجم أعمالهم ومبيعاتهم، وهذا ما لا يمكن حله من الناحية الإدارية إلا بالفوترة الالكترونية، كحل جزئي ونسبي لفساد موظف المالية، مما يحرم الخزينة العامة للدولة من عشرات المليارات سنوياً جراء هذا التلاعب في الحسابات والأرباح.

تصاعد ضريبي منخفض

التصاعد الضريبي هو الذي يحقق عدالة ضريبية أكبر، إلا أن هذا التصاعد لا يزال منخفضاً في سورية، فالضرائب المباشرة التي يجب أن تكون المورد الأساس للخزينة نجد

الأوروبية وأمريكا، فحصة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول يتراوح بين ٢٠-٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فالإيرادات الضريبية تشكل في دول الإتحاد الأوربي ال٢٧ نحو ٢٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي تركيا تصل هذه النسبة إلى ٣٢,٥ في المائة، بينما هذه النسبة هي أكثر من ذلك في فرنسا، وبريطانيا، وكندا، إلا أن هذه النسبة لا تتعدى ٨٪ في العديد من الدول العربية، وهذا يعني أن حجم الضرائب في سورية يوازي تقريباً النسب العالية..

سقوط المبررات

وجود العديد من الدول في العالم حصيلتها الضريبية تفوق الحصيلة لدينا نسبة ورقمياً، قد يدفع البعض لتبرير هذا الارتفاع عندنا، متناسين أن لكل من هذه الدول مبرراتها لرفع حجم إيراداتها الضريبية، ولكن يتناسون أن الضمان الاجتماعي المرتفع في الدول الأوروبية الذي يصل إلى نصف الناتج المحلي هو الذي يسقط إدعاءاتهم، فيشبكات الحماية الاجتماعية التي تقدمها هذه الدول لمواطنيها متنوعة ومتعددة، تبدأ من الرواتب المخصصة للعاطلين عن العمل، إلى الطبابة المجانية، وصولاً إلى شبكات الرعاية والحماية، فالمواطن في هذه الدول يدفع الضرائب، وهو يعرف مسبقاً أنها ستعود إليه باليد الأخرى، ولكن العملية معكوسة لدينا تماماً، فارتفاع الحصيلة الضريبية ارتبط بالهجوم على الدعم المقدم للسوريين، وتضخمه، والتراجع عن جزء غير قليل منه!.

من يتحمل استدامة الضرائب؟!

ارتفاع هذه الإيرادات الضريبية في ظل هذا الواقع، والعجز المقابل عن تحقيق اختراق ضريبي في مجال التهرب الضريبي الكبير، يعني دون شك أن المواطن العادي هو الدافع الأول

سورية على مفترق طرق..

الحركة الشعبية.. وترابط المهام

◀ عشتار محمود

يمارس السوريون اليوم الفعل السياسي بأقصى أشكاله، بعد سبات ظاهري واحتقان باطني متراكم، وفراغ سياسي «مديد»، بعد أن تركوا ليعودوا إلى المكونات الاجتماعية الضيقة الطائفية والعشائرية والمناطقية، للاستقواء بها كمرجعية وضمانة في ظل الغياب الكبير لأهم مكونات الكرامة والحقوق الطبيعية ووسائل بلوغها وغياب أدوات تأطير القوة الشعبية من قوى سياسية على منابر ديمقراطية حقيقية ضاغطة تساهم في بناء العلاقة الحقيقية بين المواطن السوري ووطنه، وتؤسس لحقيقة مفهوم الوطن عن طريق المشاركة الحقيقية في بنائه وفي التمتع بثرواته أيضاً.

لم يعلم كل من أبعد الشارع السوري عن صناعة القرار الوطني بكل مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أنه كان يؤسس لتفريغ مفهوم الوطن من عمقه الشعبي ومن روابطه الموضوعية القائمة على فكرة بسيطة أنك تحمي من يحميك، وتعمل من يعيلك، وتبتذ من ينفيك.

فما أنتجت طبول الفراغ السياسي، التي تغالي في رفع الشعارات الوطنية إلا تسطيحاً لمضمون هذه الشعارات، وزيفاً أو لا مبالاة في ترديدها، فالشعب السوري الذي كان دائماً ولا يزال الحامل الرئيسي للقضية الوطنية كان تاريخياً يبني بلاده بعدائه لا أعدائه الحقيقيين وبيوصله لا تحطئ، قائمة على إدراك أن مصلحته اليومية الحياتية لا تنفصل عن مصلحته في استقلال بلاده واستقلال قرارها وجاهزيتها الدائمة لمواجهة العدو، فالبلاد التي كانت تبني كانت تبني على أنقاض الاستعمار والمكاسب التي كانت تجنى كان شرطها الاستقلال الفالبناء.

ولا تزال هذه المعادلة صحيحة، أي لا مكاسب اجتماعية وبناء بلا استقلال وطني حقيقي، إلا أن مفردات هذه المعادلة أصبحت أكثر تعقيداً، وأبعد عن الشكل المباشر السابق، فالعدو لم يعد مباشرة هو الناهب، واختلت سلسلة: الاستقلال – البناء – توزيع المكاسب، فني ظل «الاستقلال» والاستقرار الحالي والسابق لم تتم عملية ربط البناء بتوزيع المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، والمقابل تمت المغالاة في التغني بالاستقلال ومانعة العدو ومصادرة القرار الوطني والممارسة الوطنية واحتكار قرار الحرب أو المفاوضات وفتح الجبهات أو عدم فتحها واختيار أشكال «النضال» ومستوياته نيابة عن الشعب السوري. وكل هذا كان

تعدد المبادرات.. وبيت القصيد!

◀ علي الحسين

من جملة النتائج الأولية للحركة الشعبية أنها حركت المياه الراكدة في الوسط السياسي السوري، وفرضت على أغلب القوى والنخب السياسية الانخراط في النشاط، كل من موقعه وكل حسب مصالحه ودوره، وعلى أثر ذلك كثرت وتكثرت المبادرات كحلول المفارقة للزمنة الوطنية الراهنة، وبغض النظر عن النيات الطيبة نعتقد أن معظم المبادرات والمواقف لم ترتق إلى مستوى الحدث وأبعاده ومآلاته المحتملة، وتعاني في الحد الأدنى من القصور المعرفي في فهم الواقع السوري. وجوهر المشكلة هنا تكمن في القراءة الأحادية الجانب للواقع السوري، ونقص بذلك التركيز على مهمة واحدة من جملة المهام التي يفرضها الواقع الموضوعي على كل من يهتم بالشأن السياسي السوري.. فالمعارضة التقليدية تضع القضية «الديمقراطية» كهدف أول تخضع له الأهداف الأخرى، والنظام يضع «القضية الوطنية» في المقام الأول، وكل ما عدا ذلك يجب أن يتأجل، أما القضية الاقتصادية الاجتماعية وتحديداً قضية الفساد مؤجلة عند هذا وذاك، إلى أن يشاء رب العباد، بينما هي برأينا بيت القصيد وجوهر الأزمة الوطنية الراهنة... لماذا؟

أولاً: نعتقد أن الفساد هو الأب الروحي للقمع، فمن يقمع لا يمارس هواية، بل يفعل ذلك لتحقيق هدف محدد، والهدف هنا هو الحفاظ على ما تم نهبه عن طريق الفساد، ومن هنا فإن المواجهة الحقيقية للقمع تبدأ بنسف أسبابه ومبرراته، ولذلك لا معنى لأي نضال ديمقراطي في الظرف السوري الراهن إلا إذا اقترن بالنضال ضد الفساد.

ثانياً: إن إعلان الحرب على الفساد هو المدخل إلى بناء اصطفاق حقيقي في المجتمع السوري على أساس ثنائية الناهب والمنهوب، وليس على أساس ثنائيات وهمية طائفية أو قومية أو ما شابه، وذلك باعتبار أن أغلب السوريين، وبغض النظر عن انتماءاتهم، كانوا ضحيته بهذا الشكل أو ذاك، ومن مصلحة الجميع النضال ضده.

ثالثاً: في ظل مستوى الفساد الحالي في نهب الثروة الوطنية، والذي دمر البنية المجتمعية باتجاه مكونات ما قبل الدولة الوطنية، وطعن الوحدة الوطنية في الصميم، وكون أغلبية شعبية منهكة توصل الليل بالنهار لتأمين لقمة الخبز، لا يمكن عملياً مواجهة أي خطر خارجي مهما كانت النوايا طيبة، وبناء عليه، فإن النضال ضد الفساد الكبير كهمة أساسية، والعمل على استئصاله، هو الخطوة الأولى نحو الحل الإنقاذي الحقيقي، وهو الذي سيعطي الحركة الشعبية زخماً، وسيعزز المناعة الوطنية، وبالتالي هو نضال وطني لمن يهيمه الوطن، وهو نضال ديمقراطي لمن تهمة قضية الديمقراطية.

يؤسس لاغتراب الجماهير عن القضية الوطنية ويؤسس لإعطاء العدو الحقيقي موقعاً جانبياً ولا يضعه في المقدمة، بينما يولد عدو آخر ناجم عن الضغط المباشر واليومي وغياب الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي يتوارى العدو الحقيقي أمام التهميش الاجتماعي بكل أشكاله ومستوياته كعدو يومي وحاضر بقوة في كل التفاصيل، وعدو جاثم لا توجد أدوات لمحاربه في ظل الفراغ السياسي الكبير.

يظهر الاحتقان المنفجر اليوم، مدى تلاشي وتغييب فكرة التلازم الوثيق بين القضية الوطنية ومطالب الناس ومصالحها وكرامتها، حيث يجري اليوم موضوعياً في الشارع السوري تجاهل للأولويات الوطنية مقابل التركيز على مكونات الكرامة الضائعة الأخرى.. يجري موضوعياً أن يسيطر رد الفعل على الحراك الشعبي ويغيب مؤقتاً العدو الوطني الحقيقي مقابل ضغط التهميش الاجتماعي والعنف كعدو قريب وملموس، وكل هذا خطر حقيقي يهدد الوطن حيث يتيح فرز الأعداء وفصلهم فرزاً إضافياً للشارع والشعب السوري وضعضة الموقف السوري الوطني، بإصابة جذره وهو الالتفاف الشعبي الحقيقي ضد العدو الخارجي، ويرسخ لهذا التشتيت جانبين أساسيين أولهما:

◀ عصام حوج

نقصد بالموقف اليومي ذلك الموقف الذي يتحدد من الظرف الراهن في البلاد، أو إحدى جزئياته دون أن يأخذ بعين الاعتبار أنه ثمة أزمة وطنية عميقة تمتد جذورها إلى عقود من السنين، وتشمل الواقع السياسي بأبعاده الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية والوطنية العامة، وستترك تأثيرها على مستقبل البلاد لعقود من الزمن أزمة هي نتاج الصراع بين بنية سياسية قديمة متكلسة، وحركة شعبية مشروعة ولكن لم يسمح لها ببلورة مشروعها السياسي المتكامل بعد، وفي ظل حركة سياسية مترهلة.

الموقف اليومي بطبيعته موقف زئبقي، مائع، يتكون حسب آخر نشرة أخبار استمع إليها صاحبه، أو يأتي كرد فعل انفعالي مباشر على واقعة هنا أو هناك، من جانب هذه الجهة أو تلك، وهو يؤسس لرأي آني في واقع متحرك له أبعاده المختلفة وتشابكاته العديدة، وهنا يكمن مأزقه المعرفي وخطر انعكاساته العملية، ولكنه في الوقت ذاته يتكئ على ما هو أخلاقي ومن ذلك يستمد قوته، ويكون مجاله الحيوي.

وقبل أن نخوض في الحديث عن تجلياته على الأرض، نذكر بأن مثل هذه الظاهرة تظهر في الخطابين الموالى والمعارض، وبمستويات مختلفة، مما يؤدي غالباً إلى تكوين لوحة ضبابية عن الواقع، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الدفق الإعلامي الهائل عن تفاعلات الأزمة ودورها في تسويق الموقف اليومي، سنفهم مدى خطورته ودوره في بلورة الرأي العام، وترتيب موازين القوى، وبالتالي مدى قدرته على التحكم بمسار الأحداث.

من الناحية الواقعية يمكن تفهم الموقف اليومي عندما يصدر عن المواطن العادي المغلوب على أمره، والذي يحدد رأيه حسب ما يرى ويسمع، في ظل إعلام رسمي لم يقدم له غالباً سوى الدجل والتزييف المغلف بالحرص على الوطن، أو الإعلام الآخر الذي يحاكي مشاعره وأحاسيسه مستخدماً

– فرز النظام للشارع على أساس: وطني- غير وطني، باعتبار الحراك الشعبي أداة من أدوات المؤامرة التي تستهدف «موقف النظام السوري المانع». فالمتظاهر متأمراً، وبالتالي خائن للوطن، وهو الفرز الذي يدمر مفهوم الوطن بالمغالاة بتمجيده مقابل تغييب مقومات الشعور الوطني الحقيقي القائم على صون الكرامة، وتحويل الوطن إلى منفى اجتماعي لأبنائه، الذين يلتهمهم التهميش بينما «تصرعهم» طبول الفراغ السياسي «الوطنية»المزرعة.

– وثانيهما هو موقف المتأمرين الحقيقيين أي القوى السياسية التي تنتطح لتملاً الفراغ السياسي الحالي وتثال رضا الحركة الشعبية الوليدة وذلك بركوب دم السوريين النازف وتصعيد الاحتقان الشعبي، قارعة أيضاً طبول «الثورية الثأرية» بعيداً عن أي عمق ومسؤولية وطنية، سعياً لإيجاد قاعدة جماهيرية تحمل مواقفها اللاوطنية والتي تهدف بالمدى البعيد إلى تغييب العدو الحقيقي، وتسعى إلى تهديم مكونات الثقافة الوطنية السورية الجامعة، مستفيدة من الظرف الحالي الذي يبعد العدو الخارجي عن الاستهداف المباشر، ومحاولة أن توصل المزاج الشعبي إلى الشرخ العميق الذي يقبل الاستعانة بأعداء الخارج على سبيل المثال.

الموقف اليومي.. والحركة الشعبية

التدخل «مبرر» طالما أن الدبابات تقتحم المدن، وأن الاعتقال الكيفي قائم على قدم وساق.. هنا كل شيء يخضع لما هو «أخلاقي» الجغرافيا/ الثروات/ القيم/ المستقبل... الدم هنا هو سيد الموقف، والحقيقة التي تخضع لها كل الحقائق الأخرى، ومن خلال التباكي على الدم السوري، تستطيع أن تسوق الملك السعودي كدامية حقوق إنسان، واردوغان خليفة للمسلمين، والرعور لبيرالياً، وساركوزي قديساً، وأوباما من سلالة النبي محمد، وهيلاري الأم تيريزا.... وهكذا يمكن قولبة الحقائق، وتكوين صورة نمطية عن الوضع، وصولاً إلى قبول استراتيجيات دولية بالتأكد ستكلف شلالات من الدم(العراق، ليبيا)، وتطبخ بذلك الفضاء السياسي والجغرافي «الوطن» الذي يعتبر البيئة المادية والحبز المكاني لممارسة الحقوق التي وجد الحراك الشعبي من أجلها أصلاً، أم أن الديمقراطية ستمارس في الفراغ، والتداول السلمي للسلطة سيتم في بلاد موجودة في الخيال فقط، ترسم خريطة بجماجم السوريين ومآلهم؟.

الموقف اليومي في نسخته المولية، والمعارضة لا يتعاطى مع السياسة كعلم له قوانينه وشروطه ومقولاته، وكلاهما يقزم الموقف السياسي إلى مجرد ردود أفعال، وكلاهما يعبر عن مصالح ضيقة، وكلاهما يحاول أن يتعمق على أكتاف الوطن أو دماء أبنائه.. فالبعض يرفع في وجه الحركة الشعبية شعار الوطنية ويريد من خلال ذلك استمرار فساد، وديمومة قمعه، وإنقاذ نفسه من المحاسبة... والآخر يدعوننا إلى مناحة على هامش «كرفنال» الدم السوري لتبرير ما لا يبرر وطنياً وأخلاقياً، ويشرعن الخيانة الوطنية.

الحركة الشعبية السلمية، والوطنية موضوعياً، وبقوة الطاقة الكامنة، والدفع الذاتي، ستلفظ كل تلك الطفيليات التي تعتاش عليها من هنا وهناك، ومن يحاول حرفها عن مسارها، وستيلور برنامجه المتكامل وطنياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً، والذي يعبر عن مصالح الشعب السوري الواحد، بعيداً عن الروح الكيدية والثأرية. هكذا تقول تجارب معظم الحركات الشعبية في التاريخ، وهذا عهدنا بالشعب السوري كما تؤكد تجربته التاريخية الخاصة.

إن تجاهل الفقر والبطالة والتهميش وانتقاص الحقوق والكرامة الوطنية، كأعداء حقيقيين للسوريين وللوطن، تؤسس لردة فعل تغيب العدو الخارجي، وتدفع نحو تحييده، وتقبل القوى السياسية التي لا تأخذ موقفاً واضحاً منه، وهي ردة الفعل التي يجب على الشارع السوري والحركة الشعبية تجاوزها، فتعميق الوعي السياسي والتجربة السياسية التي يخوضها السوريون ستعيد موضوعياً وضع الأمور في نصابها الصحيح، أي ستلغي الفصل بين الوطني والاقتصادي- الاجتماعي، وستعيد لمعادلة الاستقلال- البناء- التوزيع، مكانتها الحقيقية مع تعميق فهم مكوناتها وأدوات بلوغها، ولكن هذه العملية محكمة بأجال زمنية، ولا يمكن استمرار هذا الانحراف وفرز الأعداء الخاطئ، فكرامة المواطن مكوناتها واضحة، وهي شرط لكرامة الوطن، وتحقيق هذا هو واجب على كل من يغالي في الشعارات الوطنية، وهو كذلك شرط على كل من يغالي في الشعارات الثأرية لكرامة المواطنين المهذورة.

ولن يسعى لتحقيق هذا التوافق إلا كل من يتمتع بمسؤولية وطنية ووعي سياسي، سواء في الحركة الشعبية أو في النظام.

التقنيات الذكية المؤثرة، مغلفاً هو الآخر بالتباكي

على الدم السوري المراق.

ولكن الموقف اليومي يصبح إشكالياً عندما يصدر عن نخب سياسية وثقافية وإعلامية، أو عندما تعمل هذه النخب على تسويق هذا الوعي الشعبي كل لمصالحه الأنوية، والتي لا علاقة فعلية لها بالحراك الشعبي، ولا بالمصالح الوطنية العامة، وهذا ما سنحاول قراءته عرضاً، ونقداً وتحليلاً واستنتاجاً.

الموقف اليومي من طرف بعض نخب الموالاة، مبني على فرضية المؤامرة بأحد أكثر أشكالها سذاجة وخفة وانحطاطاً بالمعنى المعرفي، فالوطن مهدد، وهذا ما يتطلب استنفاراً وطنياً عاماً، ورفض بحث أية قضية أخرى، وعلى أساس هذه الفرضية يتحدد الموقف من كل ما يجري على الأرض، فكل من يتظاهر الآن هو متأمراً، وكى يسوق هذه الفرضية ويرتقي بها إلى مستوى اليقين، يلجأ إلى الفبركة والدبلجة الإعلامية، حيث يقلل من أعداد المتظاهرين، وعندها الآلاف يصبحون عشرات... وهكذا.. ويحاول أنصار هذا المنطق تسويقه تحت يافطة الوطن والوطنية لإعطائه بعداً أخلاقياً يتعلق بالكرامة الوطنية، قافزين من فوق حقيقة تفتقاً عيون الجميع، وهي أن كرامة الوطن هي مجموع كرامات مواطنيه، وأن استرخا ص دماء أبناء الوطن هي أخطر مقوضات الكرامة الإنسانية والوطنية، فالوطن ليس جغرافياً أو خرائط مرسومة على الورق، بل هو قبل كل شيء تلك المادة الحية التي تسمى الإنسان بما له من مصالح مادية وروحية، ناهيك عن دوره في تغييب المؤامرة الحقيقية على البلاد التي لا تستهدف نظاماً أو حزباً أو شخصاً فقط، بل تستهدف بنية الدولة والمجتمع.

الموقف اليومي من جهة بعض النخب المعارضة يتكئ على مأزق إراقة الدماء التي باتت حقاً تُبكي حتى الموتى، وتُهيئ كل النزعات الإنسانية الدينية والوطنية والاجتماعية، لاسيما إذا اتخذ شكلاً طائفياً أو عشائرياً أو ما شابه، وتغيب العقل بحيث تكون منظومة وعي المواطن العادي مولّثة لتقبل أي شيء من أجل «الخلاص»، فتصبح ظاهرة عقد المؤتمرات في أحضان جهات معادية أمراً «عادياً» طالما أن الدم يسفك، لا بل إن دعوة الخراج إلى

سورية على مفترق طرق..

الحراك الشعبي والتقدم الاجتماعي

◀ د. محمد غفر - الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

تتميز عملية التقدم الاجتماعي بصبر وورثتها التاريخية التي تتعزز بتوفر حمولات ووقائع، منها الذاتي ومنها الموضوعي، فحركة المجتمعات لا تتوقف قط، لكن ريعية عملية التقدم الاجتماعي وخصيلتها التنموية تتقلص أحياناً كثيرة لتدنو نحو أخفض معدلاتها إلى درجة يتسيد فيها السكون وتستفحل حالة العطالة الزمنية. إلا أن هذه الوضعية في الأداء، ورغم تضعفها، تعتبر طوراً مؤسسا طاقياً لمرحلة تُسمى فيزيائياً بالبنتر الكموني. فالبنتر الكموني ظاهرة فيزيائية تمكن الموجودات الكوانتية من الصعود نحو الأعلى ضمن بنتر فوهته من الأسفل وقاعه نحو الأعلى، مؤدياً ذلك إلى نقل الموجودات إلى سوية طاقية سامية دونما لحظ أي تمبيع للقوى الدافعة أو الاقتطاع من طاقتها. أجل، فالقراءة المادية لكل الموجودات والحيزات ستؤدي إلى الاقتراض من خزينية الطبيعة، وبالتالي افتناء سلوكيات مخصصة لقوى الطبيعة ومخدملة لحركة المجتمعات. وعلى هذا الصعيد، يكمن الشوش في القراءة المتقلصة والانتقائية للأحداث الجارية حالياً في سورية. فرغم الإكراه التاريخي الذي مورس على سورية للانخراط الانصهاري في أمة افتراضية بمضامين عروبية - إسلاموية - راشدية، إلا أن أي تناول للمسألة السورية يجب أن يتعامل مع سورية على أنها تطل على جميع الحدائق الحضارية للبشرية وذلك بموجب موقعها الجغرافي ومساهماتها الحاسمة في إرساء المسودة البرنامجية لتطور البشرية.

هنا، نشير إلى الأهمية الفائقة لإعادة قراءة ماركس وإنجلز بخصوص أولويات وخصائص التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية المرشحة لتولي قيادة الشعوب نحو الحرية والتقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. وفي الوقت ذاته، نبين أهمية القراءة النقدية لاستعجال حركة التاريخ الذي وفق به لينين ودفع ثمنه التاريخ ذاته. فالتاريخ، شئنا أم أبينا، له مساراته الخاضعة لمفاعيل البئر الكموني كنفق لاختران الميولات نحو مستقبل أفضل يستشره المبدعون من كتاب وشعراء وموسيقيين ومسرحيين وباحثين علميين. تاريخياً، وفي المنحى ذاته، جردت سورية، وفي العديد من المحطات، من مخازينها التاريخية الحضارية التي أدت إلى هدم الإطالة

المبكرة لسورية على العالم المدني المتحضر. ومن بين المؤثرات السلبية التي أدت إلى هذه المحصلة المسأوية نذكر:

أولاً: الاجتياح الهندي - أوروبي لأقاليم سورية وعشورتواتها، والذي ترافق مع توحيد الآلهة وحصرها بالذكور؛

ثانياً: الاجتياح العروبي - الإسلامي للمكونات الإثنية والدينية لسورية، والذي ترافق مع الإبادة الشاملة لصابئتها الذين أجبروا على الدخول في الأداء العروبي - الإسلامي بعد أن كانوا مشمولين برحمة القرآن، مما أدى لاحقاً إلى بزوغ الباطن الإسلامي كرداء تنكري لإعادة ممارسة طقوس الحالة السورية المزمنة؛

ثالثاً: البغاء الديني - الشوفيني الذي مارسه الدولة العثمانية، الفائقة التخلّف، على العذرية التاريخية للمشروع الحضاري السوري، والذي ترافق مع اقتطاع البوابة المعرفية الأهم في تاريخ البشرية: إنطاكية، ومن ثم زجها في ثبات سريري مقيت. رابعاً: الانتقام التاريخي الذي مارسه الدول الأوروبية ضد سورية عبر تقسيمها إلى كانتونات ألحقت لاحقاً بإمارات البترودولار الرابعة، وبدعم أوروبي - أمريكي، للنهج العروبي - الإسلامي، والذي ترافق مع دق الإسفين الصهيوني في الجسد السوري كتصدير باكوري لأهم منتجات الأزمة العامة للرأسمالية.

خامساً: الوحدة المصرية - السورية التي اغتالت التنوع الفكري والسياسي وأدخلت الشعب السوري في أقيية الصمت والفاقة والتوجس والريبة، مما أدى لاحقاً إلى تمزيق كرامة المواطن السوري الذي تحول إلى رعايا رقمية في سجلات الأنظمة اللاحقة التي هيمن عليها الحزب القائد للدولة والمجتمع.

في ضوء ذلك، يجري تناول غير موضوعي للحراك الشعبي الجاري حالياً في سورية، والذي نعتقد أنه يتميز بما يلي:

١- إنه حراك مبرر ويستند إلى استياء شعبي عارم؛

٢- إنه يجري في المناطق المقلقة الموصوفة بنقشي الفقر والبطالة والجريمة والإدمان على المخدرات، إلى درجة أنه، وفي بعض الحالات، يصعب فيها التمييز بين الحراك الشعبي وممارسة الانتقام كشكل من أشكال ارتكاب الجريمة المشوبة بالضغينة الطائفية والعشائرية وبالذهنية المناهضة للدولة.

بصورة أوضح، ما زال الحراك الشعبي في سورية بعيداً عن المراكز الحضارية الأهم كالمدين الرئيسية التي تتصف بأداء صناعي - تجاري - سياحي متقدم، مما يجعل من إمكانية إضاجه أمراً متعسراً إلى حد كبير.

٣- إن الإمعان في الحل الأمني ضيق من الأداء المدني للحراك الشعبي الذي تبالغ في حجمه المعارضة وكذلك القنوات الفضائية. كما أن هذا الحراك، ونتيجة ترهل الحياة السياسية في سورية، يمارس في مربع ضيق ذي امتدادات

مغموسة بالتمعدن الطائفي، وكأن النتائج الوخيمة للسياسات الليبرالية تقتصر فقط على التوضعات الطائفية. وللتأكيد على ذلك يكفي معرفة الماهية التي يتعامل فيها الإعلام التركي - الخليجي مع الشأن السوري ومقارنتها مع التجاهل المتعمد للحراك الشعبي في البحرين.

٤- إن ارتباط الحراك الشعبي في سورية بتمعدن طائفي معين سيعرض هذا الحراك، الذي يحاول البعض تنميته في رحم صلوات الجمعة والتراوج ودعوات العرعرعة (كبدليل ثوري عن الدردر)، إلى مخاطر مجاورة أداء المجموعات الإزهابية المسلحة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتدخل الخارجي الوقح.

ولكي لا نفهم بصورة خاطئة، نؤكد بأنه لا مصلحة لقوى التقدم الاجتماعي بإيقاف أو فرملة أو تجميد الحراك الشعبي، الذي يجب أن يؤدي تأديته المقدسة في اجتنات تدرنات الجسد السوري وفي ردم التخندقات الطائفية والمذهبية وفي التصدي لقوى الفساد وللقوى التكفيرية والظلامية كقوى مناهضة للتغيير المنشود. هذا من جهة، من جهة ثانية، تتمثل الغاية الأساسية للإصلاح والتغيير في نقل سورية إلى دولة ديمقراطية حديثة يتساهم فيها المواطنون بالحقوق والواجبات. بصورة أوضح، يجب العمل سوية لتحويل المنظومة: نظام - رعايا إلى المنظومة: دولة - مواطنون. وعلى هذا الصعيد، يلحظ، ومنذ بداية الأزمة في سورية، الابتعاد التدريجي لمؤسسة الرئاسة عن الهيكلية العامة للنظام، مما دفع الكثير جداً من السوريين إلى تأدية ممارسة تتسم بالانفلات التدريجي من أقيية التريث للنظام والسير قدماً نحو تأييد المشروع الإصلاحي لمؤسسة الرئاسة. كما تتسم هذه الممارسة بمشاركة واسعة للمرأة ويسوية علمانية مرموقة كمؤشرين حقيقيين لمضامين التقدم الاجتماعي. وعلى هذا الصعيد، من الهام جداً على قوى التقدم الاجتماعي رصد هذه الممارسة والاقتراب منها، بل وملاحظاتها. فخلال مدة تكاد تكون مرصودة، سينفلت الملايين من أساتذة الجامعات وطلابها وأساتذة المعاهد والثانويات وطلابها، ومن الكتاب والفنانين والسينمائيين والمسرحيين والإعلاميين، ومن المهندسين والفنيين والعمال والفلاحين والمهرة، سينفلتون من أطقم النظام. ستنفلت قوى الإنتاج المولدة للتقدم الاجتماعي من غرف القيلولة والعطالة. يتطلب الإخلاص لظاهرة البئر الكموني التوجه المباشر لقوى التقدم الاجتماعي نحو هذه المهارات النوعية والتحاور المكثف معها

ليصار إلى تبني برامج نوعية لإنجاز عملية التغيير على أرضية سلمية الأداءات. حينها فقط، تتعدد روافد الحراك الشعبي النوعي الذي سيضمن ولوج سورية، سلمياً، العتبة الأولى من عتبات الحداثة.

■ ■

الحركة الشعبية.. والعقوبات الجماعية



◀ جهاد أسعد محمد

لا تتوقف العقوبات التي تتعرض لها الحركة الاحتجاجية وبيئتها الحاضنة لها، على القمع والتنكيل والاعتقالات وإطلاق الرصاص الحي على المحتجين وغير المحتجين، وكذلك لا تتوقف على المحاولات المستمرة لحرقها عن مسارها من خلال التكالب الإعلامي عليها إما بادعاء الصداقة، أو بإجهاار العداة، كما لا يقتصر الأمر على زرع الخارجين عن القانون في صفوفها أو ظهور المسلحين بين ظهرانيها في هذه المنطقة أو تلك، ولا بالتشبيح المنظم الذي تمارسه بعض قوى المعارضة وقوى الموالاته بالقدر ذاته تقريباً... بل تتعدى العقوبات كل ذلك لتصل إلى ما هو أبعد وأعمق وأكثر دفعا لها للاستمرار في التصاعد، بل ولتأخذ أشكالا قد لا تليق بها وبغاياتها وأهدافها النبيلة وبالبلاد وقيمها وثقافتها..

ولعل أبرز العقوبات الجماعية التي تتلقاها الحركة وحاضنها، وتتعداها لتطال غير المنخرطين فيها، وربما غير المتحمسين لها، هي قطع وسائل العيش الأساسية عن المناطق الساخنة، التي أصبح التعامل معها يشبه لعبة القمار...

فتارة تقطع الكهرباء لساعات أو لأيام عن مناطق محددة، وتارة تقطع الاتصالات، الأرضية والفضائية، وتارة الطرقات عبر الحواجز المؤقتة أو الثابتة، وقد يصل الأمر لقطع المياه أو التفتن في تقطيرها!!

اللافت في الأمر أن الكثير من المناطق التي تشملها العقوبات من هذا النوع، قد لا يشكل المحتجون فيها إلا نسبة بسيطة قد لا تتجاوز 5-10% من سكانها، وبالتالي فإن الجمعية يعامل معاملة المذنب إذا قبلنا ما يدعيه البعض أن الاحتجاج ذنب لا يغتفر، والجميع يعامل معاملة المجرم إذا قبلنا فرضية البعض أن الاحتجاج جرم، والجميع يعامل معاملة الخائن إذا أخذنا برواية ومزاعم تلفزيون الدنيا!!

أما إذا اعتبرنا أن الاحتجاج هو حق للمظلوم ليعبر عن استيائه

من سلوك وأداء ونهب وتشبيح وغطرسة الظالم، فإن أبسط ما يقال عن هذه العقوبات الجماعية هو أنها ذنب لا يغتفر وجرم سيعاقب الشعب من قام بارتكابه، وربما هي خيانة لأبسط مفاهيم الانتماء الوطني والمواطنة والتحضر الإنساني..

ربما أصبح من الضروري أن يدرك من يتبع أسلوب العقاب الجماعي أن ما يقوم به لم يثمر حتى الآن، إلا مزيداً من الشجن والتوتير ودفع البلاد والحراك الشعبي إلى مآلات ومواقع قد تكون آثارها كارثية، والأكد أن الاستمرار في هذا النهج سيفوت على البلاد فرصاً كثيرة للخروج من المأزق الحاد الذي تمر به.. المطلوب اليوم أن يتوقف هذا الشكل من «إدارة الأزمة»، والملضي نحو الشكل الوحيد الذي قد تنجو فيه سورية وشعبها من الهاوية التي تتشكل يوماً إثر يوم، وهو الحوار الوطني الحقيقي، الجاد والندي، فهو المخرج الأمل، وسوى ذلك فإن كل ما تم بناؤه عبر عقود منذ الاستقلال الوطني وحتى يومنا هذا، سيكون عرضة للانهار الكامل والشامل.. وحينها لن ينفع الندم..

■ ■

المظاهرات تحتاج إلى ترخيص.. لكنها تحتاج إلى إنذار أيضاً!

◀ المحامي محمد عصام زغول

يهدف قانون التظاهر السلمي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٤/ كما نص في مادته الثانية إلى:

(أ- تنظيم حق التظاهر السلمي للمواطنين بوصفه حقاً من حقوق الإنسان الأساسية التي كفلها دستور الجمهورية العربية السورية).

وقد أُلزم القانون المذكور الراغبين بتنظيم مظاهرة بالحصول على ترخيص من السلطة التنفيذية، فإرضاً عليهم بضعة شروط والتزامات.

واعتبر المشرع أن المتظاهرين المخالفين لشروط هذا القانون يعرضون أنفسهم للعقوبات المنصوص عليها قانوناً، حيث نصت المادة العاشرة من هذا المرسوم على أنه:

(تعد التجمعات التي تنظم خلافاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي من قبيل تظاهرات وتجمعات الشغب المنصوص عليها في المواد ٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩ من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٤٨ لعام ١٩٤٩م).

وبالعودة للمواد المذكورة في قانون العقوبات والتي تحدثت عن التجمعات وأعمال الشغب، فنقتص منها المادة (٢٢٧/٣) قانون عقوبات عام لنلاحظ أنها:

أولاً - أُلزمت رجال السلطة الإدارية من شرطة وأمن بإنذار المتظاهرين الذين لم يحصلوا على الترخيص اللازم بالتفرق والابتعاد.

ثانياً - أَعُضت المستجيبين لإنذار السلطة من العقوبة. ثالثاً - فرقت بين التظاهرات السلمية وتجمعات الشغب التي قد يحمل فيها سلاح، حيث نصت:

(١) إذا تجمع الناس على هذه الصورة أذرههم بالتفرق أحد ممثلي السلطة الإدارية أو ضابط من الضابطة العدلية.

٢- يعفى من العقوبة المفروضة آنفاً الذين ينصرفون قبل إنذار السلطة أو يمتثلون في الحال لإنذارها دون أن يستعملوا أسلحتهم أو يرتكبوا أية جنحة أخرى).

هذا ما نص عليه القانون، في حين ما ينص عليه رجال السلطة والأمن مختلف تماماً.

فالإنذار الذي يلقونه عند مواجهة أية مظاهرة هو العصي التي تتهم كالبرد على رؤوس المتظاهرين، أو هي الغازات المسيلة للدموع التي أصابت الكثيرين في مقتل، ويات البعض يشك بما تحويه من نوعية رديئة أو سامة من الغازات.

ويكون الإنذار أحياناً عبارة عن رشقات من الرصاص، يطلقها رجال الأمن تحذيراً، والتي قد تجد طريقها إلى السماء أو تخطئها، فتتفد إلى رأس متظاهر أو صدر رجل وجد نفسه عرضاً ضمن مظاهرة!

ويعد الإنذار اللاقانوني الذي يطلقه الأمن حيث تواجدوا، يبدأ بعض المتظاهرين بالتفرق، والتوجه إلى بيوتهم، لكن رجال الأمن يأبون عليهم إلا العقاب سريعاً من ضربة بهراوة أو عصاً كهربائية ليذوق وبال أمره، أو بطيئاً من تقنن بإهانتته واعتقاله أو سوقه إلى مئواه الأخير!

إن نص القانون على أن يعفى المتفرقون بعد الإنذار من العقوبة، فكيف يجرو رجال الأمن على مخالفة إرادة المشرع، فيصرون على عقوبة من منع القانون عنهم العقوبة، فيعتقلون من وصلت إليه أيديهم وأرجلهم، ليذكوه في سياراتهم كما تدك النعاج!

ليس ذلك فحسب، بل وصلت مخالفة رجال الأمن للقانون مبلغاً عجبياً، باعتقال ومحاولة إرهاب المارين قرب المظاهرة أو المسجد الذي يتوقع خروجه بمظاهرة!.

كل ذلك يحيله مسؤولون في السلطة وقادتها إلى أخطاء فردية، وعدم اعتبار رجال الأمن على التعامل مع مثل هذه الحالات، أو جهلهم بالقانون وإجراءاته، أو اضطرابهم أمام الأعداد الكبيرة والانتشار الواسع للمظاهرات التي أنهكت أجهزة الأمن، ودعتهم للاستعانة بالشبيحة، أولئك الذين لا يفقهون بالقانون إلا أنهم قد حوكموا في ظلّه مرة على الأقل!.

لكن الجهل بالقانون والاضطراب والتجاوزات التي يرتكبها رجال الأمن، يلاحظ أنها تظهر فقط في مواجهة المظاهرات المعارضة، في حين يتم الالتزام الكامل بالقانون وتجاوزه أحياناً لمصلحة أية مظاهرة مؤيدة!.

يفرض البعض علينا عتاباً في أننا نلتمس تطبيق القانون في وقت يرى فيه الكثيرون أن السائد هو غياب القانون، وعودة سطوة الأمن وسيطرته بقانونهم الخاص ونصوصه، وهي وليدة ساعتها، لا تحتاج إلى محاكم وقضاة، بل رجل الأمن هو مشرعها ومنفذها وقاضياها. إلا أننا كرجال قانون لا بد لنا أن نثبت أننا مازلنا نسعى جهدنا وبكل ما أوتينا، لعودة القانون وهيبته، وفرض سلطوته، ومحاسبتها لكل من خرّفه يوماً، ولكل من تجاوزه يوماً، مهما كانت صفته أو علا شأنه..

رياح الأزمة تعصف مجدداً بالعالم الرأسمالي.. والانهيال وشيك!

تكشّر الأزمة الشاملة للرأسمالية العالمية مجدداً عن نواجذها، وتبدأ طورا جديداً من العصف بالمرآكز الكبرى للإمبريالية، وما بروز «أزمة سقف الدين» في الولايات المتحدة إلى الواجهة، وتفاقم مشكلة ديون الدول الهشة في الاتحاد الأوروبي، وتراجع مؤشرات النمو في ألمانيا وفرنسا والاحتجاجات العنيفة ذات الخلفية الاقتصادية - الاجتماعية في المملكة المتحدة، إلا مؤشرات على تعاطم هذه الأزمة غير العادية..

انحدار وسقوط الإمبراطورية الأمريكية

مبلغ أكبر من الدين العام الأمريكي وأكبر من الناتج المحلي للولايات المتحدة. من أين حصل الاحتياطي الفدرالي على ذلك المبلغ؟ لقد حصل عليه من الهواء بكيسة زر. وفي حين قام بخلق قروض جديدة للمصارف الخاصة من هذا المبلغ، جرفت تلك المصارف المنقذة المنازل المحجوزة التي طرد أصحابها الأمريكيون منها. إذا في أمريكا، منارة العالم، تم طرد المواطنين الأمريكيين من منازلهم كي تتمكن تلك المصارف من التهام منازلهم.. في أمريكا فقط يستقيم ذلك.

سياسات الولايات المتحدة لم تتسبب بجعل الأمريكيين دون ماوى فحسب، بل إنها سببت ذلك للأفغان والباكستانيين والعراقيين واليمنيين والصوماليين والليبيين أيضا. علاوة على ذلك، حروب أمريكا على هذه الشعوب اجتمعت مع دعم الميزانية العسكرية/ الأمنية التي بلغت ٧٥ بالمائة من عجز الميزانية. واقع الأمر، تفوق كلفة تلك الحروب المدخرات المستقبلية الضئيلة الناتجة عن صفقة تحديد سقف الدين.

بكللمات أخرى، تستهلك كلفة الحروب، التي تجعل ملايين البشر دون ماوى، أموالا تستطيع الحكومة الفدرالية بواسطتها إبقاء الأمريكيين في منازلهم والمعلمين في مدارسهم. ويقدر ما يؤكد الجمهوريون على اهتمامهم بالدين العام، فهم لا يهتمون كفاية بقضيتهم عبر استرجاع مبلغ الـ ١٢٠ مليار دولار من الميزانية العسكرية/الأمنية أو برفع معدلات الضريبة المنخفضة على كبار الأثرياء. انظروا إلى هذه العناوين الرئيسية في يوم ٢٠ تموز، قبل يومين فقط من الموعد المفترض، من أون لاين غروب، أوقفوا الناتو:

الجيش الأمريكي سينتشر في أستراليا لمواجهة الصين.. دعوة لتوسيع العمليات الأمريكية لمواجهة التمرد في الفيليبين.. الولايات المتحدة ستجدد السفن الحربية البولندية من أجل بحر البلطيق..

بلغاريا: البننتاغون يواصل تجديد القواعد العسكرية.. الولايات المتحدة تستخدم القاعدة الجوية في رومانيا لإمداد حرب أفغانستان..

مركز الشراكة الأمريكية الإفريقية في شرق إفريقيا.. منغوليا: الولايات المتحدة تقود الناتو، لحفاء الناتو في آسيا يقومون بمناوره عسكرية..

حرب ليبيا: أكثر من ١٧ ألف مهمة جوية للناتو، ما يقارب ٦٥٠٠ غارة.. الصورة الكبرى: الحرب على ليبيا حرب على إفريقيا..

الأسئلة الحقيقية

أي بلد في العالم يواجه الإفلاس والعجز عن التسديد ينخرط في مناورات عسكرية في منغوليا وآسيا الوسطى؟ ما الذي يفعله الناتو في منغوليا وقد تأسس لمواجهة اندفاع السوفييت في أوروبا الغربية؟ لماذا الإنفاق العسكري ضروري، والإنفاق على تخفيض أعداد المشردين الأمريكيين غير ضروري؟ لماذا لا يصغي الجمهوريون حين يقول الملياردير وارين بافيت إن معدل الضريبة على دخله الهائل أقل من معدل الضريبة على دخل أمينة سر؟ الإجابة على كل ذلك أن للجمهوريين أجندتهم: الحرب، وهم يريدون تمويل هذه الحرب، ليس بفرض الضرائب على الدخل المرتفعة، بل باقتطاع الكثير من برامج دعم الفقراء والمشردين.

خلاصة القول: حتى لو حدثت الاقتطاعات فعليا، سيؤدي الاقتصاد الضعيف إلى مشاريع عجز جديدة ستبطل المدخرات المتوقعة من اتفاقية وضع حد للدين. ما الذي ستفعله الحكومة إذا؟

إلى أن يدرك صانعو السياسة في واشنطن أن الاقتصاد صار خارج البلاد ويتخذون ما يكفي من الإجراءات لإعادته إلى البلاد، لن يكون هنالك حل لمشكلة دين أمريكا أو لمشكلة البطالة فيها.

أسواق المال تتهاوى خوفاً من ركود متجدد!

«أليكس لانثير - ترجمة قاسيون ٥ آب ٢٠١١»

في الرابع من آب، هبطت مؤشرات البورصة في الولايات المتحدة وأوروبا وسط مخاوف متنامية من هبوط اقتصادي إضافي، إلى جانب أزمة دين واسعة النطاق تظهر في أوروبا وتثير توترات عالمية حول ضعف الدولار الأمريكي.

أغلق مؤشر داو جونز الصناعي على ٤,٣ بالمائة بانخفاض مقداره ٥١٢,٦١ نقطة، وهو الهبوط الأكبر منذ الانهيار المالي في العام ٢٠٠٨. كما أن مؤشرات الأسهم الأخرى في الولايات المتحدة هبطت أكثر. خسر مؤشر نازداك ٥,٠٨ نقطة، وخسر مؤشر إس أند بي ٤,٧٨ بالمائة من قيمته، هنالك اندحارات حادة في كل قطاعات الاقتصاد، لكن الخسارات الأكثر حدة طالت قطاعات المواد الخام والطاقة و عقود الدفاع وشركات السلع الرأسمالية.

من جانبها، هبطت الأسواق الأوروبية هبوطاً حاداً بعد أن سجل مؤشر الأسهم الإيطالية أكبر الخسارات: ٥,١٦ بالمائة. كذلك هبطت المؤشرات الفرنسية والبريطانية والألمانية والإسبانية بما يعادل أكثر من ٣ بالمائة. كما هبطت أسهم المصارف بشدة خشية تجدد أزمة الدين في أوروبا.

مخاوف من انهيارات كبرى

وصفت أنباء داو جونز التعاملات في أسواق الأسهم والعملات والبضائع بأنها «شبه مذعورة». أوقفت بورصة ميلانو تداولاتها قبل ثلاثين دقيقة من موعد الإغلاق الرسمي؛ وعلق سوق نيويورك للأوراق المالية مؤقتاً تجديد بياناته الأوروبية في بورصات باريس وبروكسل وأمستردام ولشبونة.

هبطت أسعار النفط بحدة، كما تثير المؤشرات مخاوف من انهيار في الأنشطة الصناعية والاقتصادية. يخشى تجار النفط من أن يظهر تقرير العمالة في الولايات المتحدة، هبوطاً ملحوظاً في الاقتصاد الأمريكي. خفّضت أميرتا شن، محللة أسواق النفط لدى باركليز كابييتال، توقعاتها عن نمو الطلب العالمي للنفط من ١,٥٦ مليون برميل يوميا إلى ١,١ مليون برميل، وأبلغت الفابنيتشال تايمز: «في الوقت الراهن، تظهر أرقام الولايات المتحدة ضعفاً شديداً، وهي تؤثر حقا على المشاعر».

السياسات التي تتبعها الأرستقراطية المالية في أوروبا والولايات المتحدة. شن هجمات واسعة على الطبقة العاملة، صفقة اقتطاع أليزانية الأخيرة في الولايات المتحدة البالغة ٢٤٠٠ مليار دولار. تتفاقم الهبوط الاقتصادي العالمي. تقع اسبانيا وإيطاليا في قلب مخاوف تجدد أزمة الدين بالنسبة للحكومات الأوروبية بعد مؤتمر صحفي عقده جان كلود تريشيه رئيس البنك المركزي الأوروبي. قال تريشيه إن البنك المركزي الأوروبي سيشتري السندات الحكومية الأوروبية، مقدما لهاها نقودا لتجنب الإفلاس. مع ذلك، تتصاعد الأسئلة: ما هو مقدار المبالغ التي سيقدمها البنك؟ ومن هي البلدان التي ستستلمها؟ أقر تريشيه أن قرار مجلس الحاكمين بشراء السندات الحكومية لم يكن إجماعيا. مفترضاً أن البنك قد يرفض تزويد الحكومات بمبالغ تمويل ضخمة.

ذكرت أنباء بلومبيرغ ووكالة الصحافة الفرنسية أن «مصادر السوق» تتعامل مع تبادلات البنك المركزي الأوروبي - التي ظلت رسمياً سرية - بقولها إن البنك كان يشتري السندات البرتغالية والإيرلندية. وفقا لتلك التقارير، لن تتلقى الحكومات الإيطالية والإسبانية أموالاً من البنك.

عزز رئيس البنك مطالب الأسواق المالية بتشديد الهجوم على الطبقة العاملة. داعياً «لتجديد التزام رؤساء دول وحكومات منطقة اليورو بالتصعيد التام بالأهداف المالية المتفق عليها. بالنسبة للعديد من البلدان، يتطلب ذلك الإعلان عن إجراءات تقشف إضافية وتنفيذها».

كان ذلك تحذيراً موجهاً بخاصة إلى الحكومتين الإيطالية والأسبانية. أعلن رئيس الوزراء الإسباني خوزيه ثاباتيرو في الأسبوع الماضي عن إجراء انتخابات مبكرة في شهر تشرين الثاني القادم، وسط احتجاجات متواصلة في الشوارع على إجراءات التقشف الاجتماعي التي أعلنت عنها حكومته التي لم تعد تحظى بأية شعبية. من غير الواضح بعد إن كان ثاباتيرو سيقوم باقتطاعات اجتماعية إضافية أثناء فترة الانتخابات.

أما رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو بيرلوسكوني، فقد أقرت حكومته في الشهر المنصرم اقتطاعات مقدارها ٧٩ مليار يورو من الإنفاق السنوي. وهي متصلة بإجراءات تمس العمال على نطاق واسع مثل رفع سن التقاعد وزيادة أجور الرعاية الطبية واقتطاعات إضافية في الإنفاق الاجتماعي والتقاعد.

مع ذلك، في الثالث من آب، وفي مواجهة معارضة متصاعدة في صفوف الطبقة العاملة الإيطالية، ألقى بيرلوسكوني كلمة أعلن فيها أنه لن يقوم بمزيد من الاقتطاعات في المستقبل. قال إن الاقتطاعات التي قام بها تعد كافية، وأضاف: «إنها ليست أزمة إيطالية، بل هي على مستوى الكوكب... لن نتبع نرق الأسواق».

رد المستثمرون برفع معدلات الفائدة على سندات الحكومتين الإسبانية والإيطالية إلى ٦,١٩ بالمائة بالنسبة للسندات الإيطالية و٦,٢٨ بالمائة بالنسبة للسندات الإسبانية - وهو مستوى يهدد بدفع البلدين إلى حافة الإفلاس. تعاني إيطاليا من ديون ثقيلة مقدارها ١٦٠٠ مليار يورو، وهو مبلغ أكبر بكثير من ديون بلدان أصغر مثل اليونان وإيرلندا اللتين تواجهان أزمة دين منذ العام ٢٠٠٩. دين إيطاليا أكبر بما لا يقاس من رأس مال صندوق الاستقرار الأوروبي الذي يعادل ٤٤٠ مليار يورو ومهمته إنقاذ الدول المازومة.

أوروبا تتضعع!!

إن رفض البنك المركزي الأوروبي تمويل إيطاليا، فستحدث بالتالي أزمة مالية حادة دون ريب: إفلاس على نطاق واسع للدولة في إيطاليا أو ربما خروجها من منطقة اليورو بحيث تستطيع طباعة عملتها الخاصة بمعزل عن البنك.

في الولايات المتحدة، سيخلق انهيار السوق الأوروبية مخاطر جدية للاقتصاد الأمريكي ووضع الدولار، وسط توتر من نتائج تقرير العمالة الحالي.

كانت أرقام النمو الاقتصادي الأمريكي قد انخفضت بعد تعديلها إلى رقمين ضئيلين، ٠,٤ و١,٢ على التوالي للربعين الأول والثاني لهذا العام. وانخفض الإنفاق الاستهلاكي

بمعدل ٠,٢ بالمائة في شهر حزيران، وسط ضغوط متواصلة لخفض أجور ووظائف العمال الأمريكيين. ونتيجة للمفاوضات الأخيرة المتعلقة بالميزانية الفدرالية، يواجه العمال احتمال اقتطاعات كبيرة في البرامج الاجتماعية الحاسمة. ومن ضمنها المساعدة الطبية والمساعدة الغذائية فضلاً عن الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. التي ستقوض مواردهم وأوسع القطاعات الاقتصادية.

تظهر أعداد العاطلين عن العمل أسبوعياً، التي أعلن عنها الثلاثاء والتي تعادل ٤٠٠ ألف عاطل، أن معدل البطالة لم يتحسن، إن معدل السنوي لا يزال بحدود ٩,٢ بالمائة وفق الأرقام الرسمية. وجد تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونغرس أن ٤٢ بالمائة من ١٤,٢ مليون عامل أمريكي عاطل عن العمل لم يقوموا بأي عمل منذ ستة أشهر على الأقل، وأن الشركات ترفض الآن توظيف العاطلين عن العمل منذ زمن طويل.

ارتفع الدولار مؤقتاً، جزئياً نتيجة الانخفاض المحدود لليورو بسبب الأنباء السيئة القادمة من أوروبا، لكنه ارتفع إلى حد كبير بسبب المحاولات التي تقوم بها السلطات اليابانية والسويسرية لوقف التدهور السريع للدولار تجاه عملتيهما - نتاج السياسة الأمريكية الرعناء لخفض الدولار عبر معدلات الفائدة المنخفضة والتسهيلات الكمية (أي طباعة النقود التي تقدم لاحقاً للمصارف). لعبت هذه السياسة دوراً أساسياً في تحويل الثروة من الطبقة العاملة إلى وول ستريت بعد اندلاع الأزمة الاقتصادية في العام ٢٠٠٨. كما أنها دمّرت اقتصادات بلدان عديدة أخرى، ومن ضمنها سويسرا واليابان. حيث ارتفعت قيمة عملتيهما بسرعة. بعد أن حاول مستثمرو الولايات المتحدة ومنطقة اليورو تجنب الخسارات باستثمار أموالهم في البن الياباني والفرنك السويسري المستقرين نسبياً. ما هدد، من ناحية أخرى بتقوض الصادرات اليابانية والسويسرية.

أبلغ المحلل المالي ماسافومي ياماموتو صحيفة الفايينيتشال تايمز أن السلطات اليابانية قد تتفق أكثر من ٢٩ مليار ين لشراء الدولارات من السوق العالمية. مع أن ذلك سيسمح لليابان بوقف ارتفاع قيمة عملتها لمدة شهر واحد فقط. كذلك تدخلت السلطات السويسرية لشراء الدولارات في الثالث من شهر آب، وأنفقت ٥٠ مليار فرنك لترفع قيمة الدولار من مستوى سابق له من الانخفاض مقداره ٠,٧٧ فرنك سويسري. أصدر البنك الوطني السويسري، الذي قام بعمليات الشراء، بياناً لاحظ فيه أن الفرنك السويسري كان «مفرط القيمة إلى حد كبير». وأضاف أن قوة الفرنك تنتج «تدهوراً أساسياً» في مشهد الاقتصاد السويسري.

أشار المحللون الماليون أيضاً إلى احتمال أن تؤدي سياسة تخفيض قيمة الدولار الأمريكية إلى انهيار منفلت للدولار وانهيار مالي عالمي، حين تتبارى البنوك المركزية لشئى البلدان في خفض قيمة عملاتها.

أبلغ ستيف بارو من ستاندرد بنك الفايينيتشال تايمز أنه يرى إمكانية أن «يتسبب اضطراب الدولار أمام البن والفرنك السويسري بتهدد الاستقرار المالي العالمي، ولن يحدث امتصاص للنائض فقط في البنكين المركزيين الياباني والسويسري، بل في البنوك المركزية الأخرى أيضاً».

أزمة منطقة اليورو تزحف على البلدان النامية

حذر خبراء الاقتصاد من أن تداعيات ركود الاقتصاد العالمي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد أثرت بشكل كبير على البلدان النامية وأصبحت تعيق تحقيق أهداف ألفية الأمم المتحدة وغاية القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول ٢٠١٥.

وكتب تالف دين في مقالة لمصلحة نشرة (آي بي اس) أنه الآن وفيما تهدد أزمة الديون السيادية المتفشية أساساً في منطقة اليورو اقتصادات دول أوروبية كالبرتغال وإيرلندا واليونان وإسبانيا وربما إيطاليا أيضاً، فالمقدر أن تقوض هذه الأزمة العالم النامي إن عاجلاً أو آجلاً، وفقاً لتحذيرات الخبراء والمحللين الاقتصاديين.

وصرح ماورو غيلين، مدير معهد لودر في كلية هارتون للأعمال بجامعة بنسلفانيا الأمريكية، أن ثمة خطر تكرار حالة تقلص الأسواق وخفض المساعدات التنموية التي وقعت عقب أزمة عام ٢٠٠٨.

وشرح أن أزمة منطقة اليورو سوف تؤثر على البلدان النامية بطرق مختلفة، فمنطقة اليورو سوق ضخمة وبالتالي فسيؤثر ركودها على مصدري السلع المصنعة أو السلع الأساسية، وذلك فضلاً عن أنها مستثمر كبير، ومن ثم فإذا اهتزت ثقة الشركات الأوروبية لتباطات الاستثمارات، وقال غيلين، وهو أستاذ الإدارة والخبير الدولي في الشؤون الاقتصادية العالمية، إن أزمة بنوية/وجودية في منطقة اليورو سوف تثير اضطرابات الأسواق المالية العالمية، ما من شأنه أن يضرب بالبلدان النامية أيضاً.

وينبه خبراء الاقتصاد إلى أن الأزمة الحالية لا تركز على الديون الاستهلاكية وإنما على الديون الحكومية.

كذلك فإن أكثر التدابير جذرية لمواجهتها هي إجبار دول كالبرتغال واليونان على الانسحاب من منطقة اليورو طواعية، بغية تجنب كارثة كبرى لليورو، وهو العملة الأوروبية الموحدة التي يستخدمها ما يزيد على ٣٢٢ مليون نسمة في ١٧ من ٢٧ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي.

وتدفع الأزمة معظم الدول الغربية، باستثناء ألمانيا (حتى الآن)، نحو مستمتع اقتصادي عميق على الرغم من محاولات الاتحاد الأوروبي إنفاذ الدول المتعثرة. فبالإضافة إلى الركود المتوقع في أوروبا، تهدد أزمة منطقة اليورو أيضاً بزعة الاستقرار في الأسواق المالية الأمريكية (المتعثرة أساساً).

بدوره قال دين بيكر، المدير المشارك لمركز البحوث الاقتصادية والسياسة ومقره واشنطن: «هناك بطبيعة الحال ما هو واضح، أي التشفيف الذاتي الذي فرضته على نفسها بضع من دول منطقة اليورو، ما يقلص الأسواق في وجه العالم النامي».

كما قال روب فوس، مدير شعبة السياسات الإنمائية والتحليل في دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إن الحالة العصبية المتفشية في الأسواق المالية تأتي على رأس قائمة الشكوك وعدم اليقين الناجمة أساساً عن ضعف الانتعاش في أوروبا واليابان والولايات المتحدة وتقلب أسواق السلع الأساسية.

وأضاف «لذلك لا ينبغي الاقتصاد على النظر في قرار تخفيض قيمة الديون السيادية الأمريكية أو أزمة الديون في جنوب أوروبا».

ويتجلى ضعف الانتعاش في الاقتصاديات المتقدمة في ارتفاع معدلات البطالة والهشاشة المستمرة في القطاعات المصرفية التي تحجم الطلب الخاص، ومخاوف المستثمرين الماليين من مزيد من الانتكاسات الاقتصادية والحكومات من جراء مساعي الحكومات في معالجة العجز والديون.

وأشار فوس إلى أن تدابير التشفيف الشديد سوف تعقد مرة أخرى وضع الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية، وهذا بدوره سوف يجعل عملية التكيف المالي وتخفيض الديون أكثر صعوبة. ثم تساءل «هل علينا إذن أن نبدأ بالشعور بالقلق تجاه احتمال تخلف الولايات المتحدة أو إحدى الدول الأوروبية الجنوبية؟».

وشرح حسبما أوردت نشرة (آي بي اس) أن صانعي القرار والسياسات أوضحوا أنهم لن يسمحوا بحدوث ذلك، مستشهداً بمثال ضعيف ولا يعتد به كونه منفذ قرارات ولا صانع لها، ومفاده أنه «خلال الاضطرابات المالية الأخيرة، حذر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون من أن حل الأزمة يجب ألا يأتي على حساب حل المشاكل الخطيرة الأخرى مثل الجوع وأزمة الغذاء والتغير المناخي. وشدد على الحاجة الملحة للإقرار بضرورة حماية حياة الملايين من البشر في العالم...»

■ ■

وريل روبيني: «ماركس كان على حق»



سترتب عليه أضرار مباشرة واسعة). ومع ذلك، قال روبيني إنه لا يعتقد أن الولايات المتحدة أو العالم الآن عند النقطة التي تواجه فيها الرأسمالية لحظة التدمير الذاتي. وقال روبيني «إننا لسنا عند هذه النقطة حتى الآن»، ولكنه أضاف بأن الاتجاه الحالي المتصاعد، إذا استمر، «سوف نتعرض لخطر تكرار المحطة الثانية من فترة الكساد العظيم».

في عام ١٩٣٧، واجه الرئيس فرانكلين روزفلت في هذه الفترة الضغط من الجمهوريين في الكونغرس وتنازل للمحافظين وخفض الإنفاق الحكومي، على الرغم من حقيقة أن السنوات الأربع الأولى من سياسة الصفقة الجديدة (نيو ديل) التي اشتملت على آلية تحفيز مالي ضخمة خفضت البطالة المهولة في الولايات المتحدة من ٢٠,٦ في المئة خلال إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق له هوفر، وما يليها مع بداية الكساد العظيم، إلى ٩,١ في المئة. كما فعل الرئيس الحالي باراك أوباما مع «حزب حفلة الشاي» الذي يحرك الحزب الجمهوري ذا الأغلبية في مجلس النواب ٢٠١١.

وماذا كانت النتيجة؟ بدأت معدلات البطالة في الولايات المتحدة بالارتفاع مرة أخرى إلى أن بلغت ١٢,٥ في عام ١٩٣٨.

خفض الإنفاق الحكومي قبل الأوان أضرب الاقتصاد الأمريكي في عام ١٩٣٧ عن طريق الحد من الطلب، ويرى روبيني نفس النمط يتكرر اليوم، بعد تدابير وسياسات التشفيف التي سوف تنفذها الولايات المتحدة عبر قانون صفقة الديون (المبرمة بين أوباما والكونغرس مؤخراً).

من مواقع الانترنت

وأضاف روبيني أن غياب النمو القوي العضوي لإجمالي الناتج المحلي - والذي يمكنه زيادة الأجر والإنفاق الاستهلاكي - يستدعي الحاجة إلى إقرار حافظ مالي كبير، متفقاً في ذلك مع اقتصادي آخر رفيع المستوى هو بول كروغمان الحائز على جائزة نوبل، وأنه في حالة الولايات المتحدة كان مبلغ الحافز المالي (٧٨٦ مليار دولار) الذي أقره الكونغرس الأمريكي في عام ٢٠٠٩ صغيراً جداً لخلق الطلب الكلي اللازم لدفع الاقتصاد الأمريكي نحو التعافي.

ومن ثم إلى التوسع والنشاط ذي الاكتفاء الذاتي. وقال روبيني إنه في ظل غياب الحوافز المالية الإضافية، أو في ظل الغياب غير المتوقع للنمو القوي لإجمالي الناتج المحلي، فإن الحل الوحيد هو إعادة هيكلة الديون العالمية للمصارف وديون المنازل (أساساً العوائل)، وأيضاً ديون الحكومات. مع أن روبيني أكد أنه لم يحدث قط من قبل مثل هذه الإعادة (إعادة الهيكلة الشاملة).

وقال إنه دون هذه الحوافز المالية الإضافية، فإن العجز في إعادة الهيكلة يفضي إلى «بيوت مفلسة، مصارف مفلسة، وحكومات مفلسة».

وقال روبيني، يمكن للولايات المتحدة من الناحية النظرية أن تلجأ للحلول الثلاثة التالية:

(أ) تنمية نفسها للخروج من المشكلة الحالية (بما أن الاقتصاد ينمو ببطء شديد في الوقت الراهن، بالتالي هو في حاجة إلى مزيد من التحفيز المالي). (ب) إنقاذ نفسها للخروج من المشكلة (ولكن إذا لجأت الكثير من الشركات والكثير من المواطنين إلى سياسة الادخار، فإن الخلل الذي اكتشفه كارل ماركس سيكون له تأثير هائل ضخم.

(ج) اعتماد التضخم للخروج من المشكلة (ولكن ذلك

هناك حقيقة مقرة وبديهية، مفادها أن «الحكيم هو الشخص الذي يقدر الصراحة، تقريبا، كما يقدر الأنباء الطيبة»... ومع الأخذ بتلك البديهية كدليل، يمكن وضع ما هو مقبل بالتأكيد في خانة الصراحة.

واعترف الاقتصادي الليبرالي نورييل روبيني «دكتور الشؤم» (وهو تعبير أطلق عليه بسبب تنبؤه ببعض حيثيات الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ قبل حدوثها ومنذ ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ والتي جرى بعضها طبقاً لتنبؤاته المتشائمة دوماً - المترجم)، وهو الأستاذ في جامعة نيويورك الذي توقع بدقة منذ أربع سنوات الأزمة المالية العالمية، اعترف بأن واحدة من إنتقادات كارل ماركس للرأسمالية تلعب بعينها دوراً في الأزمة المالية العالمية الحالية.

وقال أستاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك، إذا لم تكن هناك جولة أخرى من التحفيز المالي الضخم أو إعادة هيكلة للديون العالمية، فإن الرأسمالية سوف تستمر تعاني من أزمة بسبب خلل في النظام اكتشفه لأول مرة الاقتصادي كارل ماركس قبل أكثر من قرن من الزمان. لقد جادل ماركس، ضمن العديد من نظرياته الأخرى، بأن الرأسمالية تنطوي على تناقض داخلي من شأنه أن يؤدي إلى أزمات دورية، وأن ذلك على الأقل، من شأنه أن يضع الضغوط على النظام الاقتصادي.

وقال روبيني إن دافع الشركات هو الحد من التكاليف، لحفظ وتكديس السيولة النقدية، ولكن هذا بدوره يؤدي إلى شح السيولة النقدية في أيدي العاملين، الأمر الذي يعني أن لديهم شحاً من المال للإنفاق، ومن ثم قلة التدفق النقدي مرة أخرى إلى الشركات.

والآن، في ظل الأزمة المالية الحالية، لا يعاني المستهلكون من شح المال للإنفاق فحسب، بسبب ما ورد أعلاه، ولكنهم أيضاً يملكون الدافع للحد من التكاليف، ولحفظ وتكديس السيولة النقدية لديهم كأفراد، مما سوف يعمل على تضخيم تأثير قلة التدفق النقدي العائد مرة أخرى إلى الشركات.

وقال روبيني في مقابلة مع «وول ستريت جورنال»: «كارل ماركس كان على حق»، وأردف «في نقطة معينة يمكن للرأسمالية أن تدمر نفسها بنفسها، ذاتياً، وهذا لأنه لا يمكن الاستمرار في تحويل الدخل من العمل إلى رأسمال دون أن يكون هناك قدرة فائضة ونقص في الطلب الكلي، اعتقدنا أن الأسواق فعالة بذاتها، إلا أنها في الحقيقة ليست فعالة، وما اعتقدنا أنه عقلاني - رشيد بمفرد... ما هو إلا عملية التدمير الذاتي».

«الاشتباه» مجدداً بتواطؤ واشنطن مع مافيا المخدرات المكسيكية



◀ اميليو غودوي وكانيا دالميدا

ألقت المعلومات التي أدلى بها عضو بارز في عصابة «سينالوا» المكسيكية لتجارة المخدرات أثناء محاكمته في الولايات المتحدة، مزيداً من الضوء على تواطؤ واشنطن مع عصابات تجارة المخدرات وتورطها في مبيعات أسلحة لعصابات الاتجار بالمخدرات المكسيكية.

فقد أكد خيسوس فيسنتي تامبادا - نيببلا (نجل إسمايل تامبادا غارثيا «مايو» أحد كبار القادة المفترضين لعصابة «سينالوا» لتجارة المخدرات والأسلحة في ولاية سينالوا المكسيكية الغربية)، أكد في بيان قدمه إلى محكمة فيدرالية أمريكية أن واشنطن منحتة «تفويضاً مطلقاً لمواصلة تهريب أطنان من المخدرات إلى شيكاغو وبقية أنحاء الولايات المتحدة».

هذه الاتهامات، على الرغم من تجاهل وسائل الإعلام الأمريكية شبه الكامل لها، أثارت موجة جديدة من الشكوك حول السياسة التي تتبعها واشنطن في مجال مكافحة تجارة المخدرات والتي يعتبرها العديد من المحللين، منذ سنوات طويلة، فاسدة وغير فعالة. ففي بيان من صفحتين إلى المحكمة، قدم تامبادا - نيببلا تفاصيل «التعاون» بين عصابته ووزارة العدل الأمريكية والأجهزة التابعة لها، بما يشمل بضعة وكالات مثل وكالة مكافحة المخدرات ومكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي آي).

وتم إلقاء القبض على تامبادا - نيببلا في العاصمة المكسيكية في أواخر عام ٢٠٠٩، ثم تم تسليمه إلى الولايات المتحدة بتهمة «تسييق العمليات اللوجستية، للعصابة، وتحديد الإشراف على عملية تهريب بضعة «أطنان من الكوكايين» إلى الأراضي الأمريكية بمختلف طرق النقل والشحن بما فيها طائرة بوينغ ٧٤٧ وشاحنات ذات مقطورات.

وعن البيان المقدم إلى المحكمة قال بيل كونري، الصحفي الذي غطى الخبر لحساب خدمة «أخبار المخدرات» من وسائل الإعلام الأخرى، إن تامبادا - نيببلا أكد أنه عمل لحساب الحكومة الأمريكية «كمصدر معلومات هام» وأنه كان طرفاً من اتفاقيات تمت بين ضباط وكالة مكافحة المخدرات وأكثر أعضاء تنظيم «سينالوا» تشدداً.

ومن بين هذه الاتفاقات، تعهدت وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية بحمايته مقابل تقديمه معلومات عن عصابات منافسة.

كما أكد تامبادا - نيببلا أن الاتفاقات المذكورة تضمنت وعوداً لزعماء مهربي المخدرات بتبنيهم عن التحقيقات التي تجري في

ارتفاع عدد العاطلين ب بريطانيا

ارتفع عدد البريطانيين المتقدمين بطلبات للحصول على إعانة بطالة بأكبر قدر في أكثر من عامين في تموز الماضي وتباطأ التوظيف، مما يفرض ضغوطاً إضافية على الحكومة لدعم الاقتصاد، حسبما أفادت وكالة رويترز. وقال مكتب الإحصاء الوطني إن عدد الأشخاص المتقدمين بطلبات للحصول على إعانة بطالة ارتفع بمقدار ٣٧ ألفاً و١٠٠ شخص الشهر الماضي بينما كانت توقعات الاقتصاديين بزيادة قدرها ٢٠ ألفاً.

والقفزة المسجلة في تموز هي الأعلى منذ أيار ٢٠٠٩، بينما سبق لسوق العمل أن أبدى قوة مثيرة للدهشة في خضم الأزمة المالية حيث زاد التوظيف رغم وهن التعافي الاقتصادي.

لكن الاستطلاعات تبنى بأن الشركات تقلص خطط التوظيف مما يثير شكوكاً بشأن قدرة الشركات الخاصة على تعويض فاقد وظائف القطاع العام بفعل تخفيضات الإنفاق الحكومية.

ومن المرجح أن ينال ارتفاع البطالة من ثقة المستهلكين المهتزة بالفعل جراء ارتفاع التضخم وتدني زيادة الأجر والاحتجاجات التي شهدتها مدن بريطانية رئيسية في الآونة الأخيرة.

وبحسب منظمة العمل الدولية فقد ارتفع عدد العاطلين في بريطانيا بمقدار ٣٨ ألفاً في الربع الثاني من العام الحالي ليصل إلى ٢.٤٩٤ مليون عاطل، في حين ارتفعت نسبة البطالة إلى ٩,٧٪ بينما كانت التوقعات أن تستقر دون تغيير عند ٧,٧٪.

وزاد عدد الوظائف الجديدة ٢٥ ألفاً فقط في الربع الثاني، وهو أبطأ إيقاع منذ الربع الأخير من العام الماضي، في حين تراجع عدد الوظائف الشاغرة إلى أدنى مستوى في عامين.

وزاد الدخل الأسبوعي للعائلات في الربع الثاني بنسبة ٢,٦٪ ليقبى أقل من نسبة التضخم التي تصل حالياً إلى أكثر من ٤٪.

■ ■

واشنطن والمكسيك حول «المناطق الخاصة بهم حتى يتمكنوا من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي التحقيق» معهم. كذلك أن وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية أبرمت هذه الاتفاقات على الرغم من أن المسؤولين في واشنطن كانوا قد أعدوا بالفعل التهم وطلبات التسليم وعروض التعويض والمكافأة مقابل إلقاء القبض على نفس هؤلاء الزعماء في عصابة «سينالوا»، علماً بأن هذه الاتفاقات تمت دون علم السلطات المكسيكية.

ومن الجدير بالذكر أن ٤٠,٠٠٠ مواطن مدني مكسيكي لقوا حتفهم خلال حملة مكافحة الإتجار بالمخدرات التي شنها الرئيس فيليبي كالديرون تحت رعاية واشنطن.

ودفق كونري في أوائل شهر أيار في البيانات التي قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية في أحدث تقرير لها عن الإنفاق العسكري للسنة المالية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

واكتشف أن الولايات المتحدة سلمت المكسيك أسلحة بمبلغ ٢٠٤ مليون دولار تضاف إلى ١٧٧ مليون دولار على شكل برامج معلوماتية، وذلك عن طريق شركات خاصة أمريكية.

لكن هذه ليست المرة الأولى التي تتورط فيها وكالات أمريكية في عمليات تجار غير مشروعة، على الأقل منذ الثمانينيات. فقد كشفت وثائق رسمية وشهادات فضيحة «إيران - كونترا»، أي الوسيلة غير الشرعية التي أتبعها واشنطن لتمويل المعارضة المسلحة في نيكاراغوا من عائدات مبيعات الأسلحة السرية

(آي بي إس)

تركيا: الصوم حتى الموت يفتح المقابر الجماعية!

◀ قاسيون

استطاع المناضل اليساري الكردي، «حسني يلدرن» أن ينتصر في صراع الإرادات مع الطغمة الحاكمة في تركيا، وأن يجبر أجهزتها القمعية على الإذعان لمطلبه بالبدء بفتح المقابر الجماعية، ومنِح كل جثة الحق بقبور خاص، بعد أن صام عن الطعام (صوم الموت)، لمدة ٦٦ يوما !!

المناضل «حسني يلدرن»، هو شقيق المناضل اليساري علي يلدرز الذي قتل منذ ١٤ سنة في محافظة درسيم بمنطقة شمش غين جنوب شرق تركيا وهو يقاوم الفاشية التركية، ولم تُعط جثته إلى أهله، بل رقدت في مقبرة جماعية مع العشرات من نظرائه، الذين طالما دفنوا في مواقع قريبة من أماكن استشهادهم في الجبال، أو في مزابل الجيش، أو في أساسات الأبنية الشاهقة والسدود، وبذلك فقد تمكن «يلدرز» الحي، من تنويع مجمل النضالات الطويلة للقوى اليسارية التركية، التي كثيرا ما سعت لأن تقوم السلطات التركية بمعاملة شهدائها بشكل لاثق، لا أن تتعامى عن أبسط حقوقهم وهم أموات، مثلما تتعامى عن هذه الحقوق، وتتكل بهم وهم أحياء.

يذكر أن صوم الموت الذي عاشه يلدرز، رافقته حملة قوية، وطلبات كثيرة لفتح المقابر الجماعية شارك بها مئات الآلاف في تركيا، والعديد من المناضلين والإعلام اليساري في شتى أنحاء العالم..

وكان حسني يلدرز قد صرّح وهو يكاد يلفظ أنفاسه:«إن الحياة بسيطة وأنا أحاول أن أعيشها، إنني أب منذ ٧ سنوات أعيش مع ولدين.. منذ ٦ شهور وردنا خبر أن أخي المفقود منذ ١٤ عاما وجدت جثته في مقبرة جماعية في محافظة درسيم بمنطقة (شمش غري)، فطلب أبي وأمي أن يدفن بشكل لاثق في قبر عائلي، ولجانا إلى المحاكم وطرفنا كل الأبواب وحاولنا أخذ الجثة بشكل قانوني ولكنهم رفضوا إعطائنا الجثة بحجة أن هذا ليس حقنا !! ولكننا نتساءل أليس القبر من حق أي شخص مهما كان؟ ومع كل محاولاتنا بالمحاكم ومع القضاة لم نحصل على أي نتيجة ولم يلبوا طلبنا، لذلك كان لايد لي للحصول على حقي وحق أهلي من أن أنصب خيمة في وسط درسيم، وأبدأ الإضراب عن الطعام، لأنني وعائلتي لا نملك ديبات أو مدافع، وليس لنا السلطة في إعطاء الأوامر واتخاذ القرارات، وليس لي إلا جسدي الذي حولته إلى سلاح وبدأت الإضراب عن الطعام. ومن هذا المنطلق، وبعد ٤٥ يوما، حولت إضراب الطعام إلى صوم الموت بإرادتي الحرة، لكي أكون إنسانا على وجه الأرض، ولن أترجع عن قراري حتى أحصل على جثة أخي.. أريد جثة أخي..أريد فتح المقابر الجماعية».، وكانت جريدة(المسيرة) الأسبوعية اليسارية التركية قد كتبت الكثير حول هذا الموضوع، مؤكدة أنه «لا يوجد سبب يمنع العدالة والتنمية من فتح المقابر الجماعية إلا إذا كانت شريكة بها، العدالة والتنمية في الحكومة منذ ٩ سنوات ومنذ ذلك الوقت لم تقم بأي إجراء من أجل المقابر الجماعية ولم تقدم على أي خطوة بحق المجرمين الذين ارتكبوها ولم تفتح ولا دعوى حتى شكليا خلال التسع سنوات التي حكمت فيها.

هل من المعقول أن العدالة والتنمية لا تعرف بأمر المقابر الجماعية، وهل من المعقول أنها لا تعرف من ارتكب هذه المجازر؟ وهل من المعقول أنها لا تعرف القاتلين؟.

أيها الدولة لا تتيحني عن الحقيقة في مكان بعيد...ابحثي في الأرشيفات الموجودة لديك، تري الحقيقة»!!

المجد للحركة اليسارية في تركيا ما أشق نضالها، ففي الوقت الذي يقدم حكام تركيا الجدد أنفسهم للعالم على أنهم ديمقراطيون وحضاريون، ما تزال السجون تعج بالمناضلين، وما يزال الأحرار يلاحقون في الجبال وفي زوارب المدن، وما تزال المقابر الجماعية تواري حقيقة الدكتاتورية المستمرة في باطن الأرض..

■ ■

◀ عونى صادق

اللقاء الأخير الذي جمع «ثالثوث المصالحة»، حركتي (فتح) و(حماس) والراعي المصري، مطلع شهر آب الجاري، أظهر أن الأطراف الثلاثة داخله مع بعضها في مقايضات جعلت العملية في ضوئها وفي الإجمال تبدو ليس أكثر من مناورات متبادلة، لا تحمل في طياتها غير الوعود وتنتهي إلى صيغة وحيدة أصبحت معتمدة هي التاجيل.

لقد انتهى اللقاء الأخير، إلى جانب الابتسامات للكاميرات، بوعد حملته تصريحات انطوت على قدر من المصادقية يقل بعد كل لقاء، وبالاتفاق على قضايا سبق الاتفاق عليها في اللقاءات السابقة دون أن يوضع أي منها موضع التنفيذ، مثل إطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين، ثم تأجيل القضايا الأصعب، مثل إعادة هيكلة وبناء مؤسسات منظمة التحرير. لكن ما لفت نظر المراقب في نتائج اللقاء الأخير، أنها توقفت عند مسألتين مهمّتين: الأولى، قيل إنه تم الاتفاق على قضية تعدّ أصعب القضايا الخلافية، وهي قضية إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية. والمسألة الثانية، تجاهل وعدم التعرض لقضية كان يظن أنها سهلة هي تشكيل الحكومة ورئاستها. بالنسبة إلى المسألة الأولى، معروف أن إعادة هيكلة ودمج الأجهزة الأمنية تقترض الانضاق على موضوع «التنسيق الأمني» بين هذه الأجهزة ونظيرتها «الإسرائيلية». ومعروف أيضا أن هذه المسألة منصوص عليها في اتفاق أوسلو»، وليس من صلاحيات السلطة الفلسطينية أن تنهي هذا التنسيق إلا إذا قررت التخلي عن «الاتفاق»، وبالتالي فإن إنهاءه (وهو ما تطالب به حماس) يعني حل السلطة الفلسطينية، الأمر غير الوارد بالنسبة إلى السلطة حتى الآن (بالرغم من تلميحات عباس وعريقات أكثر من مرة في تصريحات حديثة). أما بالنسبة إلى الحكومة وتشكيلها ورئيسها،

مناورات بالتقسيت المريح



فالرئيس عباس لم يتخل عن تمسكه بسلام فياض، ولم يظهر أن موقف (حماس) من هذا الأخير قد تغير، وهو ما جعل الطرفين يتجاهلان الموضوع في لقاءهما الأخير.

في ضوء ذلك ليس هناك من يتوقع أن تتحرك قاطرة المصالحة خطوة واحدة حتى موعد اللقاء المقبل، بعد عيد الفطر في أيلول المقبل. هنا يصبح لا بد من سؤال يجب طرحه: لماذا إذا، كان اللقاء الأخير؟ وماذا كان أصحابه يريدون منه؟والحقيقة التي لا مهرب منها هي أن غرض اللقاء لم يكن كما يبدو لنا أكثر من مناورة، ولكن السؤال الحقيقي هو: من يناور على من؟ هل هي السلطة وحركة (فتح)، وعلى من أرادت أن تناورة؟ أم هي حركة (حماس)، وعلى من كانت تناورة؟

حتى لا ننضم إلى «شلة المناورين» يتوجب علينا أن نكون صرحاء صادقين في ما نقول، وعموما قد نكون مخطئين، لكن هذا على الأقل ما نراه. على هذا الأساس نقول إن الأطراف الثلاثة في معادلة المصالحة ذهبت إلى اللقاء وهي تعرف أنها ذاهبة إلى حفلة من مناورات، وللتوضيح ندخل قليلاً في التفاصيل.

أولاً، بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية وحركة (فتح)، أيلول يقترب ولا يبدو أن محاولات استئناف المفاوضات مع حكومة

تنتباهو تجد طريقاً سالكة. ذلك يعني أنه أصبح لا مفر من الذهاب إلى الأمم المتحدة لطلب الاعتراف بدولة فلسطينية.

ولأنه سيكون ضارا جدا الذهاب دون ورقة المصالحة (على أساس أن السلطة تتقدم بطلبها باسم كل الفلسطينيين)، مهما كانت هذه الورقة تبدو مجمدة وغير حقيقية، كان لا بد من «حركة» تذكر المعنيين بأنها لا تزال موجودة. إضافة إلى ذلك، وبهذه الطريقة تكون السلطة الفلسطينية لم تجتز الخط الأحمر الذي رسمه تنتباهو (المصالحة معنا أو مع حماس)، أو ذلك الذي رسمه أوياما (حماس منظمة إرهابية والاتفاق معها مشروط بقبولها شروط الرباعية الدولية). هكذا تكون ورقة المصالحة موجودة على الطاولة دون أن تحمل معنى الاتفاق، هنا يتضح أن مناورة السلطة وحركة (فتح) تستهدف «المجتمع الدولي»، أي الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة.

ثانياً، بالنسبة إلى حركة (حماس)، كانت قيادة الحركة قد أبدت فكرة الذهاب إلى الأمم المتحدة، وهي لا تريد أن تظهر كعامل إضعاف لموقف السلطة. ذلك من جهة، ومن جهة أخرى، عودة علاقات الحركة مع مصر إلى التأزم، وتراكم مشكلات قطاع غزة بسبب الوضع في معبر رفح، جعل (حماس) تعمل لتلطيف

اليمن «المفتت»: بين استبداد صالح وتقاسم كعكة سقوطه

يُعدّ «المفتت» من أبرز الشخصيات التي لعبت دوراً محورياً في المشهد اليمني، خاصة في سياق التحولات السياسية الأخيرة.

يُعدّ «المفتت» من أبرز الشخصيات التي لعبت دوراً محورياً في المشهد اليمني، خاصة في سياق التحولات السياسية الأخيرة.

الأجواء وتحسين العلاقة مع السلطات المصرية، ولا سبيل إلى ذلك غير الاستماع إلى ما تقوله تلك السلطات. ويبدو أن السلطات المصرية كانت وراء عقد اللقاء الأخير. وهكذا يبدو أن مناورة (حماس) تستهدف السلطات المصرية أساساً، والفلسطينيين.

ثالثاً، بالنسبة إلى السلطات المصرية، يتفق الجميع على أن «الإنجاز» الوحيد الذي حققته هذه السلطات يكمن في إطار ما يسمى «استعادة الدور المصري». وإذا أخذنا في الاعتبار عدم اتضاح وجهة الأمور في مصر حتى الآن، ومن أجل تأكيد الحرص على التغيير، كان لا بد من التذكير بهذا «الإنجاز» البيّيم وجمع «الإخوة الأعداء» من جديد، وكانت الطريقة الوحيدة هي الطريقة نفسها التي تم بها جمعهما في شهر آذار الماضي، أي بالتلويح بدتسهيلات إضافية» على معبر رفح، وهو ما صرحته به مصادر مصرية يوم ٩ آب الجاري.

لهذا نظن، وليس دائماً بعض الظن إثماً، أن ما جرى منذ آذار الماضي وحتى اليوم بين حركتي (فتح) و(حماس) بالرعاية المصرية، ليس أكثر من مناورات الغرض منها شراء الوقت وتحقيق بعض المكاسب التكتيكية البسيطة، مناورات تتم بالتقسيت المريح لكل الأطراف. ■ ■

هذا المجلس توقع المعارضة شهادة وفاة المبادرة

الخليجية»، لافتاً إلى أن معدي المشروع «بيرهنون على أنهم لا يؤيدون حلاً سلميًا ويدعون إلى مؤامرة ضد النظام الشرعي».

بموازاة ذلك قوبل خطاب للرئيس اليمني لمؤتمر قبائل اليمن من العاصمة السعودية الرياض- والذي اعترف فيه بالثورة وتعهد بالعودة إلى البلاد محذراً من سرقة قوى المعارضة للثورة- برود فعل غاضبة من المعارضة التي اعتبرت صدور الخطاب من الرياض تدخلاً في الشأن اليمني، فيما رأت المتحدة باسم وزارة الخارجية الأمريكية فكتوريا نونلاند أنه «إذا كان (صالح) في حالة جيدة بدرجة كافية ليديلي بيان فإنه يكون في حالة جيدة بدرجة كافية ليقوع اتفاق مجلسي التعاون الخليجي وأن يسمح لبلده بالمضي قدماً».

وخرجت مسيرة حاشدة في مدينة المكلا جنوب شرق اليمن، رافضة خطاب صالح فيما اشترطت قوى الحراك الجنوبي على المعارضة أن يكون المجلس الانتقالي مناصفة بين الشمال والجنوب.

وتحدث محمد علي أحمد- الذي كان يشغل منصب محافظ أبين اليمنية سابقاً- عن استمرار الاستعدادات لعقد مؤتمر للقيادات الجنوبية يوم ١٠ أيلول المقبل لتشكيل قيادة جنوبية موحدة للتعاطي مع المرحلة الجديدة في اليمن.

ونفى أحمد أن تكون المعارضة اليمنية قد أجرت أي اتصال بقوى الحراك الجنوبي أو وجهت لهم الدعوة لحضور إعلان تأسيس المجلس الانتقالي.

وفي مؤشر خطير يهدد وحدة الأراضي اليمنية أضاف المتحدث «نعتبر عملياً أن الوحدة سقطت في حرب عام ١٩٩٤ وأن ما بعدها احتلال، ونرى أن سقوط نظام علي عبد الله صالح يعني سقوط الاحتلال، وبالتالي سيكون مؤتمر الجنوبيين المتوقع في أيلول المقبل بالقاهرة محطة لتشكيل مجلس انتقالي جنوبي».

وكشف أحمد النقاب عن استمرار الاستعدادات لتوحيد القوى الجنوبية وضمان مشاركة جميع الأطراف في مؤتمر القاهرة، وأشار إلى أن خلافاً

أعلنت المعارضة اليمنية تشكيل مجلس وطني من ١٤٣ عضواً، ليكون حسب تعبيرها تجسيداً للثورة الشعبية، سعياً إلى تغيير النظام والإطاحة بالرئيس اليمني، علي عبد الله صالح.

وعقدت الجمعية الوطنية لقوى الثورة السلمية اجتماعها التأسيسي الأول، بحضور قرابة ألف عضو يمثلون كافة الأحزاب والتكتلات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، اختارت خلاله المجلس الوطني الذي سينتخب مجلس رئاسة مؤقت يتولى إدارة الأوضاع في البلاد.

واختير محمد سالم باسندوه لرئاسة الاجتماع كونه الأكبر سناً، وقال إن «المجلس سيكون أداة من الأدوات السياسية المعبرة عن الثورة الشعبية بعدما خرجت العديد من المحافظات اليمنية عن سيطرة السلطة، ولهذا سنسعى إلى تكوين جيش يتبع الدولة ولا يتبع النظام العائلي أو أشخاصاً»، مشدداً على أن المجلس يسعى إلى تغيير النظام والوصول إلى حل نهائي عادل والتوافق مع الشعب اليمني بكل فئاته وشرائحه.

وأشار باسندوه إلى أن عمر الثورة اليمنية ضد نظام صالح قد طال، لكنه رآها ظاهرة صحية، مشدداً على أن «وحدة قوة الثورة تضمن الوصول إلى تحقيق العدل حيث سنن التغيير الشامل تحرر الناس من العبودية والعيش مع دولة يحترمها جيرانها وإن هذه الثورة أثارت الخزي والعار للمستبدين».

من جهة ثانية، حذر باسندوه مما وصفه بخطر «النظام العائلي» لأسرة الرئيس اليمني وتحولهم إلى خطر على أمن المنطقة والعالم من خلال تمسكهم بالسلطة، وسيطرتهم على الوحدات العسكرية في الجيش والأمن، مؤكداً أنه يجب «على أبناء اليمن عبر ثورتهم الشاملة أن يحولوا دون أن يتحول النظام العائلي لأبناء صالح المسيطر على الوحدات العسكرية إلى خطر يضر بأمن ومصالح المنطقة ومصالح العالم الحيوية».

أما المؤتمر الشعبي العام الحاكم، فحذر على لسان الناطق باسمه، طارق الشامي، من أنه «يانشاء

ورشة عمل لتطبيق اتفاقية وقعت عام ٢٠٠٣ مع اليونسكو

التراث الشعبي اللامادي.. والضرورات الكبرى لحفظ التراث والهوية الوطنية

◀ محمد خالد رمضان

دعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) إلى عقد ورشة عمل حول (تطبيق اتفاقية عام ٢٠٠٣ لصون التراث الثقالي غير المادي) والتي عقدت في لبنان - بيروت خلال الفترة من ١١ إلى ١٥/٧/٢٠١١.

وقد شاركت الجمهورية العربية السورية في ورشة العمل هذه، بعشرة مندوبين، علماء أن دولاً أخرى كانت مدعوة أيضاً، إضافة إلى خبراء من المغرب ولبنان.. افتتح هذه الندوة، الورشة السيد وزير الثقافة اللبناني، وذلك في صباح الاثنين في ١١/٧/٢٠١١.

صون التراث الشعبي

وجد التراث الشعبي اللامادي نتيجة مجريات وتطورات عديدة عند إنساننا، لن نخوض فيها كلها، ولكننا يمكن أن نعد أهمها، ومن هذا الأهم:

- ١) اكتشاف الزراعة.
- ٢) اكتشاف بعض المعادن كالحديد.
- ٣) تطور العمل حتى وصل إلى الحرفة.

وغير ذلك من الأمور..

ومن هنا نشأ هذا التراث الشعبي التي تعود بعض عناصره إلى آلاف السنين، ثم أخذ يتطور ويتفرع بتطور العمل الإنساني، واستمرينا نحمله في ذاكرتنا الشعبية، إذ استقر فيها باستقرار الإنسان في تجمعات القرى والمناطق والمدن...

وكان يتناقله ويحفظه، ويعمل به في أفراده.. ويقدمه في أتراحه، ويسمر به لياليه إلى آخر ما هنالك.. ثم بدأ هذا التراث الشعبي اللامادي يتعرض للخطر نتيجة عدة أسباب، ومن أهمها:

١) مجيء الثورة الصناعية.

٢) تغير عمل الإنسان.

٣) المكتشفات العلمية الهامة.

٤) اختراع الحاكي والرائي ووسائل الاتصال.

وبدأت هذه الأشياء تدخل بلادنا منذ ما يقارب مئة إلى مئة وخمسين سنة. ولانتشار الأمميّتين العلمية والثقافية في تلك الأيام.. لم يستشعر الناس ذلك الخطر الداهم على التراث الشعبي، ولم يستشعر ذلك إلا في منتصف القرن العشرين، واستمر الخطر لأننا كنا حينها نفتقد للمهتمين والباحثين والجامعيين إلا . فيما ندر . من بعض الغيارى على التراث الشعبي، يضاف إلى ذلك عدم الاهتمام الرسمي حينها بذلك الأمر، واستمر الخطر أيضاً لوفاة حملته من كبار السن رجالاً ونساء . ورغم تقدم التعليم وزيادة الاهتمام بقضايا التراث الشعبي . إلا أن هذا الاهتمام لم يبلغ مداه، ولم يصل إلى الحد الذي يجب أن يصل إليه. وما نحن وأمام أعيننا، تضع تلك الكنوز، تضع تلك الآثار، آثار علوم الشعب، آثار حياته، آثار أيامه ولياليه.

تلك المعارف التي يمكن أن نستنتجها من تراثنا، وما لنا إلا أن نقول: آه وآه. ما لنا إلا أن نصرخ: أنقذوا بقية تراثنا الشعبي اللامادي من الضياع. وبرأيي إن أهم عناصر التراث الشعبي المهدهة بالضياع، التي تأتي في الدرجة الأولى. الأغاني الشعبية . ونعدها حسب الأهمية:

أ) أغاني العمل وهي:

أغاني الحصيد، أغاني الزرع، أغاني التعشيب، أغاني الحرثة، أغاني الرجيدة، أغاني الدراس، أغاني التدرية، أغاني البرغلة، أغاني الجرش، أغاني الجورة، أغاني الاستسقاء، أغاني المواسم، أغاني الأعياد، أغاني التكشيك، أغاني القطاف، أغاني التسليق، أغاني الترتيب والبناء، أغاني البيدة، أغاني الكيال، أغاني السقاية.

ب) أغاني الأعراس:

الزغريد، أغاني الحمام، أغاني الجلوة، أغاني الخفة، أغاني الدبكة، التراويذ، أغاني العراضات، أغاني الصمدة، أغاني

ورشة العمل في سطور

٦- التراث الثقالي للامادي والتنمية.

٧- تطبيق الاتفاقية على المستوى الدولي.

٨- سياسات ومؤسسات التراث الثقالي للامادي في لبنان وسورية.

٩- سياسات ومؤسسات التراث الثقالي للامادي في بلدان المغرب الكبير.

١٠- تقييم ورشة التكوين.

شاركت في تقديم الموضوعات الخبيرة في اليونسكو والخبيرة في التراث الشعبي اللامادي الدكتورة أني طعمه ثابت.

ثم قامت الخبيرة المكونة المذكورة بإطلاع الوفود على ورشات عمل في معامل

لصناعة الفخار والنسيج في قرية بيت شباب اللبنانية. ساهم الباحثون السوريون ضمن الوفد السوري

مساهمات غنية أغنت مواضيع ورشة العمل خاصة في قضايا ما هو التراث

الثقالي للامادي وكيفية صونه، وماذا قدم الباحثون السوريون في سبيل

ذلك. وما هي الكتب المطبوعة في هذه المجالات. إن كان في الحكايا الشعبية أم

في الأمثال أم غيرها . وناقش المذكورون الاتفاقية وكيفية تطبيقها في الجمهورية

العربية السورية وماذا تقدم لحفظ

التراث والباحثين والكيفية التي تقدم

بها لتطبيقها. والخطوات العملية التي

ستتخذ في هذا المجال وقد التزمت

سورية بموضوع فنون الأداء وهو

موضوع هام. فنون الأداء وكيف تطبق

في كل مجالات التراث الشعبي اللامادي.

كالأداء في السيرة الشعبية وفي الحكاية

وفي الأغنية وفي الزغرودة وغير ذلك.

وكانت للوفد السوري نشاطاته الواسعة

مع الوفود الأخرى وكلها انحصرت في

قضايا التراث الشعبي اللامادي خاصة

الأغاني الشعبية كيف تقنى ومتى

وأين. ولفت هذا النشاط أنظار الوفود

الأخرى. وتمت لقاءات أخرى فردية مع

الخبراء المغاربة واللبنانيين دارت حول

الموضوع الرئيسي وهو تطبيق اتفاقية

حفظ التراث الثقالي للامادي وقدم

عدد من الباحثين السوريين مداخلات

تخص الموضوع، وقد تقدمت بمداخلة

مكتوبة أقرب إلى المقالة القصيرة

حول ذلك وكانت بعنوان (صون التراث

الشعبي).. وهي المنشورة في هذه

الصفحة.



نحقق الكثير في هذا المجال، ويمكن لنا أن نقصد ما بقي في ذكريات المسنين الذين مازالوا على قيد الحياة.

حظيت هذه المداخلة الطويلة باهتمام الجميع خاصة ما سميت به بالأغاني النسائية الخاصة والتي سميتها (الأغاني المكشوفة) وهي الأغاني (المحرمة).

وهذه الأغاني هي أغان كانت تقنى في الأعراس الشامية دمشقية التي تقتصر على النساء فقط. وهي تقنى بالحب والجسد والمداعبة أي هي أغان (إيروتيكية) بامتياز. ولقد جمعت من تلك الأغاني حوالي /٨٥/ أغنية بكلماتها وألحانها وأنا أحفظ ألحانها كلها، وطريقة أدائها، وهي طريقة طريفة ومدهشة.

وهي فولكلورية تماماً أي غير معروفة المؤلف والملحن، وأصبحت تراثاً شعبياً لامادياً. وعمرها يعود إلى مئات السنين. وعلمياً أن هذه الأغاني نشأت عندما تم تقسيم العرس إلى عرس ذكوري وعرس نسائي في المجتمع الدمشقي.

إن ندوة (ورشة العمل حول تطبيق اتفاقية عام ٢٠٠٣ بشأن صون التراث الثقالي غير المادي) ندوة علمية هامة. ساهم فيها المشتركون بنشاط وأضافوا استنتاجات لا بأس بها أغنت طرق تطبيقها في كل دولة. وهذه الورشة من نشاطات اليونسكو المفيدة.

ولا بد أن أشير أخيراً إلى تقييم ندوة ورشة العمل الذي تم الاتفاق عليه من المشتركين:

١) تعرفنا اتفاقية صون التراث الشعبي الثقالي غير المادي بشكل جيد.

٢) كان النقاش والحوار ديمقراطياً.

٣) اتسمت النقاشات بالجدية.

٤) زيارة قرية بيت شباب زيارة ميدانية هامة.

٥) اتسم اللقاء بين الترائين في سورية ولبنان بالغنى.

٦) ساهم كل الزملاء تقريباً بالنقاشات التي جرت.

٧) اعتبر التراث الشعبي بشقيه المادي وغير المادي قضية وطنية بامتياز.

■ ■

التراث الشعبي..

والوحدة الوطنية

يحتزن التراث الشعبي الشفاهي في سورية الكثير من الأمثال والحكم والأقوال والمواظع والتعابير والسلوكيات التي تؤكد الانفتاح على الآخر، الشريك في الوطن، والتماهي معه، والتأثر الشديد بعقيدته أو عباداته أو بسمة مميزة له، وهذا أمر طبيعي وموضوعي لأبناء الثقافة الواسعة الواحدة في رقعة جغرافية واحدة، المختلفة في التفاصيل والمنمنمات، وشبه المتطابقة في أساسياتها وبنيتها وأخلاقياتها العامة.

ولعل منطقة القلمون الممتدة على مساحة جبلية كبيرة في ريف دمشق، والمشكلة من عدد لا بأس من المكونات التي تعكس بعضاً من النسيج الوطني السوري، خير مثال على ذلك، ففي هذه المنطقة المترامية الأطراف التي تتداخل فيها العادات والتقاليد بشكل كبير، ويتوجد فيها الزي الشعبي لجميع المذاهب والطوائف والأديان، وكذلك أسماء العلم، هناك الكثير من الأمثلة التي تؤيد ما نذهب إليه.. وهذه بعض منها:

اعتاد أبناء القلمون على إطلاق قول حينما يشد الحر وهو: «هز لحيتك يا (أبو) بكر.. هز لحيتك» والغرض من ذلك أن تهب النسائم.. على افتراض بمنزلة اليقين لديهم أن لحية الصديق أبي بكر تجلب النسيم العليل من الجنة! لكنهم في الوقت نفسه، إذا ما عصفت الهواء المحمل بالغبار، وثارت الزواجع يصرخون: «علي هون.. علي هون»، أي علي هنا علي هنا، على سبيل التهديد، في إشارة إلى الإمام علي، كونه هزم الجن الذي يتهم شعبياً بأنه مثير الزواجع!!! وبالنسبة، لأيام السنة وفصولها، فإن جميع مناطق القلمون ذي الأكثرية المسلمة، تسمي أيام الربيع بـ«أيام الفصح»، ومعظمهم ما يزالون يحتفلون بهذا اليوم من خلال تلوين البيض، وتوزيعه على الصغار، والتصدق إلى الفقراء.. وكذلك يسمون أيام الخريف بـ«أيام الصليب»، وهناك مثل يقول: «يبقى البرد قايم طول ما المسيحي صايم»، أي لا يتم رفع الأغطية والملابس الشتوية حتى ينتهي الصوم الكبير في الأسبوع الأول من شهر أيار..

والأمثلة أكثر من أن تحصى، فأسماء العلم على سبيل المثال، تتقاطع بصورة كبيرة، ولا تختلف فيما بينها إلا ببعض الأسماء ذات الطبيعة الدينية الخاصة بالصفة، فالأسماء المتناسبة مع الطبيعة القاسية للمنطقة هي ذاتها مثل: ذيب (ذئب)، طعان، شاهين، هواش، نمر... موجودة لدى الجميع، وكذلك الأسماء المتأخوذة عن البدو مثل: عقلة، ذياب، وضحة، هدلة، عمشا، كحلا.. إلخ.. وحتى الأسماء ذات الصيغة التي تبدو لطائفة دون أخرى تتقاطع كثيراً مثل: عبد الله ومحمود وهاشم وخالد والياس وعيسى وسارة وماريا.. إلخ..

أما فيما يتعلق بالأغاني والأهازيج فتكاد لا تختلف إلا بالاختلاف النسبي جداً للهجة بين قرية وأخرى، وكذلك طقوس الولادة والعزاء والأفراح المختلفة..

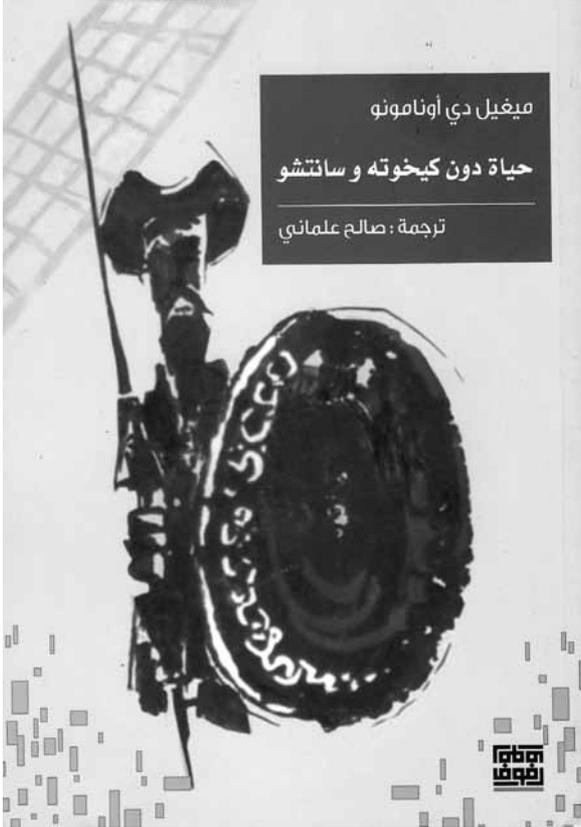
ويصل التناغم إلى أقصاه في تقديس بعض الرموز الدينية الجامعة، ف«الخضر» على سبيل المثال، هو نفسه القديس «مار الياس» ومقامه في بلدة معرة صيدنايا يؤمه المسيحيون والمسلمون على السواء، ويقدمون أمامه النذر بصورة تصل إلى حد التطابق، وثمة أهزوجة تقنى عند المقام من أبناء العقيدتين وتقول:

شي لله يا مار الياس... يا خضر يا بو العباس.. واللافت أن الكثير من النساء المسلمات اللواتي يتأخرن في الحمل يعمدن إلى تعميم أولادهن في الأديرة حال ولادتهن طلباً للبركة، والعكس صحيح، فكثيراً ما تندر المرأة المسيحية بتسمية وليدها المتأخر باسم «محمد» طلباً للرحمة السماوية.

أما الغريب، فإن الجميع ما يزالون مسكونين بالثقافة الأرامية القديمة التي تتجلى في المناسبات الخاصة كخسوف القمر، حيث يهرع الجميع للوقوف على المعادن منادين: «يا حوت دشر قمرنا».. أي دع قمرنا ولا يتبعه!! وكذلك في فترات الجفاف حيث يخرجون إلى التلال هايقين بخشوع: «أم الغيث غيثنا.. شتي على راعينا».. وأم الغيث هي على الغالب الإلهة «عشتار» ربة الخصب، التي لم يستطع أحد أو عقيدة رغم مرور آلاف السنين وجميع الديانات السماوية على المنطقة أن تنتزعها من الثقافة الجماعية والحياة الروحية للناس، وكذلك الأمر بالنسبة لـ«بعل» الذي ما تزال تسمى الأراضي والزراعات التي يسقيها المطر باسمه بوصفه إله المطر..

هذه هي سورية.. شعب واحد، لم تستطع كل المحن والمعطفات أن تجعل منه شعباً متفارقة أو متناحرة.. وسيبقى كذلك إلى الأبد. ■ ■

حياة دون كيخوته وسانتشو كما يرويها أونامونو



نشر أونامونو كتاب «حياة دون كيخوته وسانتشو» عام ١٩٠٥، أي في سنة الاحتفال بالذكرى المئوية الثالثة لصدور كتاب ثريانتس، ولكنه في مقدمة الطبعة الثانية يؤكد أن صدور كتابه توافق مصادفة وليس عمداً مع الاحتفال بالذكرى المئوية الثالثة لطباعة «الكيخوته» أول مرة. وأنه يجب عدم فهم كتابه على أنه «عمل بمناسبة الذكرى المئوية». والحقيقة أن اهتمام أونامونو بكتاب ثريانتس وبشخصية دون كيخوته ليس وليد لحظة معينة، فلدى أونامونو نتاج كيخوتي حقيقي سابق وتال لكتابه هذا. فقد كتب في العام ١٩٠٥ نفسه مقالة بعنوان «حول قراءة الكيخوته وتفسيره»، ومقالة أخرى بعنوان «ضريح دون كيخوته»، وهو النص الذي أضافه في مطلع الطبعة الثانية من كتابه هذا الصادرة عام ١٩١٤، كما أنه يتناول شخصية دون كيخوته في كتابه «الشعور المأساوي بالحياة»، وكذلك في قصيدته الطويلة «مسيح بيلانكيت» (.....). كما فعل ذلك في دراسات عديدة أخرى، منها: «عظماء، زئوج وشهداء»، و«دون كيخوته وبوليفار»، و«حول دون خوان تينوريو». وكان قبل ذلك كله قد كتب ثلاثة مقالات في العام ١٨٩٨، هي «على التوالي: الموت لدون كيخوته»، و«الحياة لالونسو الطبيب»، و«المزيد حول دون كيخوته».

ويشير أونامونو في الفصل الرابع والستين من القسم الثاني من «حياة دون كيخوته وسانتشو» إلى تلك المقالات، وبصورة خاصة إلى مقالة «الموت لدون كيخوته»، ويطلب المندثرة لإطلاقه صرخة الموت تلك ضد دون كيخوته:

«أنا أطلقت ضدك، يا سيدي دون كيخوته، دعوة الموت تلك. فاغفر لي، اغفر لي، لأنني أطلقتها متمتلاً بنية سليمة وطيبة، وإن كانت خاطئة، بحب لك. ولكن الأرواح الشحيحة، تلك التي أفسد صغارها أخذت كلامي على عكس ما أردته، وبينما أنا أسعى لخدمتك، ربما أكون قد أسأت إليك... سامحني إذا يا عزيزي دون كيخوته على ما يمكن أن أكون قد سببت لك من أذى حيث أردت لك الخير. أنت من أفتنتني بخطر الوعظ بالعقل بين

تلك الأرواح المتحجرة. أنت من بينت لي الشر الذي يتبع توبيخ رجال ميالين إلى أشد أشكال المادية فظاظة، حتى لو تنكروا بالروحانية المسيحية.»

يهرب أونامونو في «حياة دون كيخوته وسانتشو» من الطريقة التقليدية في قراءة عمل ثريانتس التي سار عليها التجديديون من أبناء جيله. ففي لجوئه إلى طرح أسطورة الكيخوته، لم يتبع أونامونو الدروب التي خطها غيره من التجديديين الإصلاحيين، وإنما استفاد من شخصية الكيخوته بصورة أساسية ليحدد نفسه في دور المثقف المصمم، في تلك الفترة، على لعب دور البطولة. و«حياة دون كيخوته وسانتشو» ليس في الواقع إلا صورة ذاتية يقدمها أونامونو لنفسه، مزينة بمجموعة من القيم (الإيمان، الشجاعة، الجنون، العاطفة... الخ) كي يعرض نفسه للقارئ كمثال لبرنامج حيوي، وهو برنامج خاص بأونامونو قبل أن يكون لثريانتس. فنجده يقول في مقدمته للطبعة الثالثة:

«إن ثريانتس هو الذي أخطأ، وإن تفسيري وتعليقي، وليس تفسيره، هو الأمين». فدون كيخوته هو القناع الذي اختاره أونامونو ليفسر (ويبرر لنفسه) نشاطه العام. ومما لا شك فيه أن أونامونو لا يهيمه من قريب أو بعيد تفسير النص الثريانتسي: «أترك للعلماء والنقاد الأديبين والباحثين التاريخيين المهمة الجديرة والمفيدة جداً في التحري عما كان يمكن لكتاب الكيخوته أن يعنيه في زمانه، وفي الجو الذي أنتج فيه، وما أراد ثريانتس التعبير عنه فيه وعبر عنه.»

ينطلق أونامونو في تأملاته حول شخصية الكيخوته من إنكار أي مغزى موضوعي إلى هذا الحد أو ذاك في كتاب ثريانتس، ويبقى خطابه موجهاً، حصرياً، إلى ذاتية القارئ. فنراه ينطلق في خطابه على الدوام من «تجربة» وأردة في الكتاب، تُرفع هذه «التجربة» لديه إلى مقولة فلسفية، ثم تُحوّل إلى نظرية، وأخيراً، وفي حركة ثالثة، ينزلق اهتمام النص إلى الحياة.

يتابع أونامونو بدقة تسلسل حبكة الكيخوته كما هي عند ثريانتس. ويتيح له الاقتباس النصي اختيار المقاطع التي يفترض أنها أثرت بقوة أكبر على مخيلته، بينما نراه يختزل للقارئ تلك الأجزاء من قصة النبيل العبقري والتي لا تتوافر على الدسم الذي يخدم مصالحه. وهكذا، في الفصل السادس، من القسم الأول من الكيخوته، ذاك الذي يتناول «التفتيش الكبير والشائق الذي قام به الكاهن والحلاق في مكتبة نيبينا العبقري». يكاد أونامونو لا يعلق إلا بقول ما يلي: «إنه فضل يتحدث عن الكتب وليس عن الحياة. فلنتجاوزها». ولا يمكننا أن نغفل واقع أن أونامونو، في الوقت الذي يعمد فيه إلى تكريس صفحات عديدة للتعليق على بعض الفصول، نجده يقتصر في فصول أخرى على التعليق ببضعة أسطر فقط، فهو يعلق على هذا النحو على الفصلين (٣٢-٣٣): «هذان الفصلان يتناولان حكاية «الفضولي السفیه» وهي حكاية ليس لها أي علاقة بسياق هذه القصة»، وكذلك على الفصول (٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢) إذ يكتفي بالقول: «هذه الفصول مليئة بقصة الأسير وقصة كيف عثر المندوب على أخيه»

ولد ميغيل دي أونامونو أي خوغو بمدينة بلباو ببلاد الباسك عام ١٨٦٤. ودرس الفلسفة والآداب بجامعة مدريد، ومنها تخرج بدرجة امتياز وهو في الحادية والعشرين من عمره. وحصل في العام التالي على الدكتوراه عن أطروحة حول اللغة الباسكية بعنوان: نقد لمسألة أصل العرق الباسكي ووجوده منذ ما قبل التاريخ. وعمل منذ العام ١٨٩١ أستاذاً للغة اليونانية في جامعة سلمنكا، ثم صار منذ العام ١٩٠١ رئيساً لهذه الجامعة، وهو المنصب الذي شغله لسنوات طويلة، وبالرغم من أنه فُصل من منصبه هذا ثلاث مرات لأسباب سياسية، إلا أنه كان يعود إليه إلى أن مُنح في العام ١٩٣٤ لقب «الرئيس الفخري لجامعة سلمنكا مدى الحياة». وبسبب معارضته لدكتاتورية بريمو دي ريبيرا، نفي إلى جزيرة فوربييتورا، ورجع بعد سقوط الدكتاتورية عام ١٩٣٠ إلى سلمنكا. وفي العام ١٩٣٥ منحته الحكومة الجمهورية لقب «مواطن الشرف»، ولكن ذلك لم يمنعه من التعبير العلني عن خيبة أمله من الجمهورية سياسيتها في الإصلاح الزراعي وفي الدين والحكومة. وقد توفى بمدينة سلمنكا في الحادي والثلاثين من ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٣٦.

■ ■

ربما..!

دم فلسطيني

من وريد سوري

لم يضرب الفلسطيني هذه المرة لأنه فلسطيني.. كلام كهذا قابل لتحويله يهودياً مضاداً..!! ضُرب «مخيم الرمل» لأنه في دائرة الاحتجاج. وعلينا النُظر هنا إلى أن الفلسطيني ذو هوية مزدوجة، ودمه الذي ملأ واجهة الأحداث مؤخراً إنما نزف من وريده السوري..

يروق لبعض الفلسطينيين تقمّص شخصية الضحية، وهي الشخصية التي لعبها يهود أوروبا باقتدار، ولعل عقدة «الضحية» التي استحكمت بالشخصية اليهودية كانت دافعاً قاد إلى ارتكاب فظائع تعادل ما ارتكبه النازية بحق اليهود، هذا إن لم نقل تفوقها..

وحين ذهب إدوارد سعيد إلى وصف الفلسطينيين بـ«ضحايا الضحايا»، كان يشير إلى العار اليهودي عبر تفرغ كل الثارات التاريخية بالفلسطينيين، خلال مدة وجيزة من الاضطهاد الذي ذاقوه، بينما لم ينقلب الفلسطينيون إلى المنقلب ذاته رغم الزمن الطويل الذي مرّ على ابتلائهم بهذا الغول.

نجا الفلسطيني من العقدة المضاعفة كـ«ضحية للضحية»، لأنه كان يعرف أن مشروعه في العالم مشروع تحرري إنساني.

ورغم كثرة الاستهदाات التي تعرض لها شعبنا العظيم ظل ينأى بنفسه عن النزعات يهودية الهوى، فما قال مرة، كما قالوا مرات لا تحصى، إنه ظلم لأنه فلسطيني.. بل كان، خلال تجربة عذابه، يحفر في وعي العالم أن العدالة لن يكون لها أن تكون في الحقيقة ما دامت هناك سلطة مستبدة، سلطة مال أو دين أو قوة.. إلخ، سواء تمثّلت في قانون أو في اللا قانون.. يحفر الفلسطيني في وعي العالم فكرة إزالة شر السلطة التي تتمثل دوماً في شر أعلى اسمه: «فوق»، ليتساوى الجميع، ليس في بديل هو «تحت»، بل في مكان لا مكان فيه «تحت» أو «فوق»..!!

ما حدث في مخيم الرمل، ومن قبله في مخيمي درعا وحمص، إنما يؤكد أن الفلسطيني أخو السوري الشقيق، ليس لأنهما في مكان واحد، ولهما وجع واحد، بل قيل هذا وذاك لأنهما في حرب طويلة مع الاستغلال، استغلال كسرة الخبز وحفنة الماء وذرات الهواء..

يعرف الفلسطيني أنه منذور لحلم العدالة الإنساني، ودائماً، مهما أُلّت به الملمات، يرفع راية الحرية الإنسانية الكبرى، راية فلسطين..

■ رائد وحش
raedwahash@gmail.com

الثورات العربية

في العدد الجديد من «العربي»

صدر حديثاً العدد الجديد من مجلة «العربي» الكويتية، والذي خصص جزء كبير منه للحديث عن الثورات العربية، وتحدث رئيس التحرير الدكتور سليمان العسكري في مقاله الافتتاحي عن التهديدات التي تواجه الديمقراطية في مجتمعات الثورة نتيجة الاستغلال السياسي للدين، من قبل بعض التيارات الدينية.

وقد أكد رئيس تحرير المجلة في مقاله على حق التيارات الدينية في ممارسة العمل السياسي، ويؤمن ما تحملته هذه التيارات في مواجهة الفساد والقمع أثناء حكم الأنظمة السابقة على الثورات العربية، ولكنه يؤكد كذلك على حق المواطن العربي في ألا يتعرض للضغوط ذات الطابع الديني في مجتمعات متدينة أو تميل إلى التدين بالفطرة.

كذلك ضم العدد مقالاً مطولاً للدكتور عماد عبد اللطيف عن «جماليات الثورة المصرية» يتضمن تحليلاً لبعض أبرز الشعارات والصور والأيقونات واللافتات والهتافات التي أبدعتها الثورة المصرية، ويركز المقال على التغيير الذي أحدثته الثورة في علاقة المصريين بمرزومهم الوطنية؛ خاصة العلم المصري والأناشيد الوطنية. كما يدرس الدور الذي لعبه ميدان التحرير بوصفه فضاءً بلاغياً في حسم نتيجة الثورة لمصلحة الثوار.

واشتمل العدد أيضاً على مقال عن الثورة التونسية للدكتور آدم فتحي، الإعلامي والباحث التونسي، عنوانه «ثورة تونس.. خريف الأباطرة»، يرصد فيه بعض ملامح الثورة التونسية.

■ ■

احتمالات

◀ حسني هلال

لما كان المحتمل يقع أكثر ما يقع، في الضفة المقابلة للمؤكد، وكان حظّ المحتمل في دنيانا، أوفر بكثير من حظّ المؤكد.. فقد وجدتنني، بلا سابق قصد أو تعمد. أميل إلى المحتمل من الأمور، ميلي إلى الخلاسي واللماح من الجمال.

لذا تراني عنونت هذه السطور بـ«احتمالات» قد لا يجمع فيها بينها جامع - عدا احتماليتهما - سوى حدوثها فيما نعيش من الزمان والمكان والوطن:

أن تقرّأ في إحدى جرائدنا الرسمية، يوم ٢ آب الجاري، مقالاً نقدياً لأحد الدكاترة في بلدنا، تحت عنوان «اللغة السردية في القصة القصيرة السورية» كلاً عاماً في اللغة والأسلوب السرديين. من غير أن تجد أثراً ما لمنتوج قصصي، أو ذكراً ما لخاص من سورية، في حين أورد الكاتب عناوين ثلاث قصص للأديب المصري طه حسين.

فلفهم هكذا كتاب، لديك احتمالات عدة، منها:

أن الدكتور قد انتزع مقطعاً عرضياً من دراسة له طويلة منشورة سابقاً. ودفع به إلى الجريدة كي يستثمره ثانية، ناسياً أو متناسياً تغيير العنوان على الأقل، ما ينم عن استخفاف الكاتب بالجريدة والقراء، وسوء فهمه وتقديره لمسؤولية النقد الأدبي الذي يعاطاه.

أن يكون الكاتب من أصحاب الذات المتورمة، التي تصور لحاملها أن اسمه رائد الدال التي تسبقه، كفيلان بتسويغ ما يأتي بعدها أو يهر بهما كتاباته، حتى لو كانت نسبة الأدب فيها، كيلا نقول نسبة النقد. لا ترقى إلى نسبة الشعر في(رياب رية البيت...).

أن يكون الكاتب الذي عنينا، باخناً إمكاناته الأدبية المتواضعة ومتوقفاً ما تستقبل به كتاباته من فتور ونفور، غير أنه في الوقت عينه. لا يخالجه شك باستطاعة من يعول عليهم، أن يسوقوا



له كل ما يجود به قلمه.

لكن، من غير المحتمل أن تدوم الأحوال على المنوال نفسه. ويبقى المنتفدون، مسلطين على عروش مناصبهم، مسلطين على رؤوس ضحاياهم، وسيأتي وقت يعرى فيه المزيف والمزيف، ليبراهما الناس كل الناس على حقيقتهما!

أن يصل سقف الإجرام في أحداث الأزمة التي تتفاقم لتضيق الخناق على وطننا السوري بمن فيه يوماً بعد يوم، إلى حد من التشبيح والقتل والتشويه، وتجزع معه مستقبلات الشعوب ومفردات اللغة، عن الاستيعاب والوصف.

فلتفسير هذا الضرب من الإجرام، احتمالات، بينها:

أن يكون الفاعل تابعاً... متآمراً... مندساً أو حثالة المحتجين، لا يفقه من المعارضة، سوى تكسير عصا الطاعة، والإجهاز على حاملها بقطع أوصال الاهتمام عن كيف يتم ذلك وكيف وإلا يؤدي.

أن يكون الفاعل، من متطري النظام الذين يرون في السلطة مزرعة خاصة تدر على أصحابها كل ما يخلب العين والنفس

ويسيل اللعاب، من ملذات الحياة ومباهجها. وفي سبيل الحفاظ على ملذاتهم، وحماية مزرعتهم من الأغيار، يعملون بهم مالا تنصه شريعة ولا يرتضيه شرع من القمع والإقصاء والإلغاء، وقطع دابر الحرية وكبت أنفاس الحوار.

أن يكون الفاعل، من راكبي الموجة المواتية وصيادي الماء العكر. وقد يحتمل أحد، أنني أنتمي إلى أحد صفوف المعارضة. فيسعدني أن أؤكد احتمال، ويشرفني أن أكون في صف الأدبية الشاعرة كوليت خوري وأمثالها، من المعارضين لكل ما ينخر في جسد اجتماعنا، ويفت في عضد مجتمعنا، من فساد وبيروقراطية وتخلف واستنثار.

أما البعيد عن جادة الاحتمال والصواب، وخارج تغطية الواقع. فهو: أن أستطيع التنكر لأحد ثلاثة:

شميم الحيق، الذي شتلت يداً أمي وسقت ورعت..

حيق الأعبة، الذي يرافقتني صوب ما توجهت وأينما حلت..

وحب السراب، الذي حبوت وتجرحت ركبتي وتزرعت وحصدت!..

■ ■

بين قوسين



مواطن أم زيون؟

◀ خليل صويلح

هل يكفي أن ينهض مجّمع تجاري ضخم وسط حي عشوائي، كي نعيش الحدّثة؟ وهل التجوّل بين طبقات «المول» بمصعد كهربائي يضعنا على سلم الحضارة؟ بعضهم فهم الأمر على هذا النحو، من دون أن ينظر إلى أن زائر المول لا يزال يعيش عقلية الدكان في الحارة، و«سجّل الحساب على الدفتر»، لكن الطبقة الجديدة التي صعّدت إلى القمة فجأة، تريد ما يشبهها ويواكب تطوّراتها في حياة مرفهة، ومن دون خسائر، فأنشأت ثقافة استهلاكية طحنت ما عداها، في فرز طبقي سافر، أطاح بشرائح اجتماعية، كانت تعد نفسها إلى وقت قريب صاحبة «العروة الوسطى» في تثبيت ركائز الاقتصاد الوطني والمشروع الثقافي العام. هكذا غابت عن الواجهة صورة، واحتلت مكانها صورة أخرى، ملتقطه على عجل. صورة السائح في بلاده. السائح الذي يدخل بعربيته الفخمة أرقّة ضيقة كي يتدوّق مأكولات مطعم جديد افتتح للتو، أو يعبر طريقاً سريعاً بنظرة خاطفة إلى بشر افترشوا الخلاء في نزهة يقتصون خلالها بهجة مصنّعة. هكذا بنت هذه الطبقة الخلية أسواراً لمدينتها الخيالية، ونسيت أو تناست ما يجري خارج الأسوار من عسف معيشي ضاغط.

ظاهرة الخادماة الآسيويات وحدها تعبّر عن مفارقة، إذ لا تكتمل صورة الأسرة السورية الثرية إلا بوجود خادمة آسيوية أو أكثر، لوجاهة خرقاء، وتشاؤف اجتماعي يملأ الخواء الثقالي الذي تعيشه هذه الطبقة الطارئة، ولعل ما نسمع به من انتهاكات يومية للخدم يؤكّد قيم هذه الطبقة. لن نجد في أوروبا ظاهرة كهذه، لكننا نصنعها في وضع النهار عبر مكاتب رسمية، لا نعلم كيف تمّ الترخيص لها، وتحت أي بند؟

.....

ما بين «الغرض بعشرة» في البسطات العشوائية المنتشرة هذه الأيام بكثافة، والبضائع الصينية من جهة، وأرقى الماركات العالمية في المولات الجديدة من جهة ثانية، نعيش حالة هجينة تحتاج إلى رؤية ترسم بوضوح وأصحة لتوجهات الشارع السوري في منعطفه الجديد

.....

تكمّن المعضلة ربما في سؤال جوهري: هل أنا مواطن أم زيون؟

khalil.s@scs-net.org

حملة تنظيف الذات..



◀ جهاد أسعد محمد

سارع انتهازيو اللحظة والفرصة لامتناء ظهر الحركة الاحتجاجية الشعبية أن انطلاقها، خصوصاً وأنهم هبوا لهذا الغرض مسبقاً، معظم عدّتهم من خطابات تراجيدية وحماسية، وشعارات كلاسيكية ومستحدثة، وأدوات بشرية من كل صنف ولون ودور، وكمنوا منتظرين مترقبين إلى أن هب ما حسبه ريحهم..

بالنسبة للخطابات فقد أعدت غالبيتها سلفاً، وحُفظت عن ظهر قلب بشقيها، التراجيدي المتباكي على حال الوطن وعلى الأحوال الشخصية للمتباكين بصفته منفيين أو معتقلين سابقين أو مطلوبين فارين، والحماسي الداعي ظاهراً إلى التمسك بطلب الحرية والعدالة والتغيير حتى النفس الأخير، وباطناً إلى المطارح الأكثر مأزقية للحركة اعتماداً على اندفاعها العفوي، وكانت هذه الخطابات تحتاج إلى منابر إعلامية فقط، والمنابر موجودة حصراً لدى أعداء الحركة الشعبية والبلاد عموماً، سواء كانوا عرباً أو مستعربين أو مستشرقين، وهؤلاء جميعاً لديهم أجندة واحدة تتبع أوامر رأس المال الصهيوني العالمي، والأجندة تحتاج إلى من ينفذها، فكان أن التقت الغايات بالتقاء أطماع ومشاريع المخططين مع طموحات وأوهام المنفذين، وحصيلة اللقاء أثمرت قبيل وأثناء اندلاع الاحتجاجات، خطابات بنكهة «ثورية خاصة» راحت تتهم كالرصاص على الحركة الشعبية، وكان الرصاص الحي الذي تلقاه في الشوارع لا يكفي لإيذائها.. وكما الخطابات، طبخت الشعارات في مغابر المنابر

ذاتها، وإن بوقت لاحق وبصورة أقل علنية، وسُرّبت إلى الحركة بعد تفجرها، تارة على شكل أسماء وعناوين للجمع ينضح بعض ما اعتمد منها بما ملئ من سموم دسمة حلوة الطعم، وتارة على شكل هتافات شهية للروح المفهورة، خبيثة الغاية والآثار الجانبية، لتردد في الشوارع والساحات وخيم عزاء الشهداء..

أما بالنسبة للأدوات فالأمر أقل صعوبة، فثمة الكثير من المهمشين، والكثير من الموتورين، والكثير من المأجورين، والكثير من ضعيفي البصيرة، والكثير من البسطاء الذين يمكن خداعهم، وأضيق إليهم سريعاً الكثير من الخارجين عن القانون المطلق سراحهم حديثاً بعفو عام، وبصورة تثير الريبة.. وهؤلاء بمعظمهم أثبتوا أنهم جاهزون لتنفيذ الأوامر، بغض النظر عن الأمر وعن طبيعة ونوع الأمر. والحقيقة أن كل ذلك قذف باتجاه الحركة العفوية الوليدة دفعة واحدة، فأنزل بها ما أنزل من خسائر معنوية جمّة، وما يزال المخططون، والمنفذون، والأدوات، يحاولون منذ خمسة أشهر بإجتهد ملحوظ وما يزالون، أن يطوّعوا الحركة تطويعاً كاملاً لمشيئتهم، ليحبسوها في أطهرهم ومفاهيمهم وأساليبهم وغاياتهم المعلنّة أو المضمرّة، ويدفعوها بالاتجاه الذي يشتهون.. ولكن الحركة ما فتئت تقاوم باستبسال عظيم، وإن بصورة عفوية قد لا تمكّنها أن تصمد طويلاً إذا لم ترتق لمستوى الخطر الذي يهددها بشدة.

إن صمود الحركة الشعبية، وصولاً إلى نجاحها بتحقيق أهدافها الوطنية كلها، يحتاج اليوم بصورة ملحّة إلى أن تقوم هي ذاتها بتنظيف ذاتها من الأدران التي علقت بها طوال الأشهر الخمسة الفائتة، وهذه العملية تتطلب بداية معرفة هذه الأدران التي قد تبدو لوهلة أشبه بقوس قزح

يوميات من ميدان التحرير



◀ رشا حلوة

ياسمينه خضرة يكتب نشيد أفريقيا

تصدر خلال هذا الموسم، عن دار «جوليار» الفرنسية، رواية «المعادلة الأفريقية» للكاتب الجزائري محمد مولسهول المعروف أدبياً باسم ياسمينه خضرة، والتي تتناول ظاهرة القرصنة في السواحل الإفريقية.

تدور أحداث الرواية حول ظاهرة القرصنة في السواحل الإفريقية وبالتحديد في منطقة الصومال، حيث تتحكم حركة الشباب الإسلامي في مقاليد الحياة، وتثير الرعب في المنطقة المعروفة بفقرها والمجاعة.

تجري أحداث الرواية بين شخصيتين أساسيتين الطبيب كبيرت كروسمان، وهو طبيب بفرانكفورت يعيش حياة عادية بين عيادته وبيته، إلى أن تحل كارثة انتحار زوجته، وإخراجه من حالة الحزن والكآبة يقترح عليه صديقه الوفي هانس ماكروث الثري، الذي يعمل في المجال الإنساني، القيام برحلة على متن باخرته نحو جزر القمر.

وخلال الإبحار تحاصر السفينة في السواحل الصومالية من قبل القرصنة الجدد الذين يتحكمون بعرض البحر. وبعد اختطافها بصورة مهينة يحالون إلى معسكر يفتقر لأبسط الوسائل الإنسانية، ويلتقيان مع مختطف آخر هو برينو الفرنسي المرعوب في المعسكر.

تعد الرواية نشيداً للإنسانية، واكتشافاً لأغوار أفريقيا وهمومها ومقاربة فلسفية لمعنى الموت والحياة في أفريقيا. كما أنها حوارية بين العقل الأوروبي والأفريقي ونموذج لصدام الثقافات والحضارات.

■ ■

اقتراح

أقترح على المسؤولين في الشركات المختلفة وأصحاب العمل، أن يعطوا إجازة مفتوحة، في زمن الثورات، هيك هيك ما حدا عم يشتغل!

رسالة

إلى كل المتطاولين على الفيسبوك (ولهم حساباتهم بالطبع فيه).

تحية أولا.

ثانياً، رجاءً، بعد اليوم، احفظوا ملاحظاتكم وتوقفوا عن الانتقاد. لأن «شعب الفيسبوك هذا» هو من يقوم بثورات اليوم. وعندما قطعوا الإنترنت عنه في مصر، ساهم نصيرهم- أي «شعب الفيسبوك هذا» في فلسطين ولبنان والأردن والعالم في إيصال المعلومة الدقيقة والصحيحة، وبلا مراقبة، إلى كل وسائل الإعلام العربية والأجنبية، وإلى الشباب والناس في كل مكان في العالم. «شعب الفيسبوك هذا»- يجب بلده ولا يخاف!

خطوة سهلة

في الفيسبوك، تلتقي مع من تحب، وفي زمن الثورة تحديداً، تشاركهم الموسيقى، الأغاني، القصائد، الصور، الملصقات،

مقاطع فيديو وشعارات الأحرار في ميدان التحرير. حينها، تعرف من معك ومن عليك. وما أسهل الديريموف فريند» عندها!

فشة خلق

أحياناً، لعن الله الفيسبوك والتويتير والمسنجر وغوغل والتكنولوجيا! متى سيتيح كل هذا إمكانية تطبيق قبلة انتصار بين امرأة في فلسطين ورجل في

وسط ميدان التحرير؟

ولكن..

صحيح، مصر ليست تونس. وصحيح

حقيقة

لم أعرف ماذا سأقول لصديقتي المصرية حين قالت لي: «حتى الآن لا أصدق بأنني أعيش كل هذا! أحياناً أستيقظ وأعتقد بأن كل ما يحدث حولي هو حلم».

لم أجبها.. اكتفيت بإرسال وجه مبتسم فقط.. لكني قلت لنفسي: «أتمنى حقيقة كهذه في فلسطين!».

رغبة

أريد أن أعيش في عالم يسمح لي أن أحبّ مصرياً، دون أن أحسب حساب لأي أحد أو شيء. عالم لن أحتاج فيه لفترة ٢ أسابيع كي أصدر «تأشيرة الدخول». لربما ثورة الميدان، هي بداية هذا العالم.

الأجمل

أجمل ما في الحب، أن يكتب وينفذ في زمن الثورة.

ملاحظة ليست أخيرة

صحيح أن «العواطف الزائدة ضوعت بلادنا». وأن للثورة دوراً في إثارة المشاعر والعواطف والعجلة برسم تفاصيل مستقبل رومانسي نحلم العيش فيه. لكن صحيح أيضاً، أن الثورة تعرينا وتكشف عن الحقيقة.

■ ■